الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير 2002

إنسيب

الأمم المتحدة

حظـر

يجب مراعاة ما يلي:

لا تُنشر هذه الوثيقة أو تُذاع قبل
يوم الأربعاء، 26 شباط/فبراير 2003،
الساعة 00/01 (بتوقيت غرينتش)

تنبيـه

التقارير الصادرة عن الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
في عام 2002

التقارير التقنية التالية مكملة *لتقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002* (E/INCB/2002/1):

المخدرات: الاحتياجات العالمية المقدرة لعام 2003: إحصاءات عام 2001 (E/INCB/2002/2).

المؤثرات العقلية: إحصاءات عام 2001؛ تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية السنوية من المواد المدرجة في الجداول الثاني والثالث والرابع (E/INCB/2002/3).

السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2002 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (E/INCB/2002/4).

ترد القوائم المحدثة للمواد الخاضعة للمراقبة الدولية، والتي تشمل المخدرات والمؤثرات العقلية والمواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة، في آخر طبعات لمرفقات الاستمارات الإحصائية ("القائمة الصفراء" و "القائمة الخضراء" و "القائمة الحمراء") التي تصدرها الهيئة أيضا.

الاتصال بالهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

يمكن الاتصال بأمانة الهيئة على العنوان التالي:

Vienna International Centre
Room E-1339
P.O. Box 500
A-1400 Vienna
Austria

وبالإضافة إلى ذلك يمكن الاتصال بالأمانة بالوسائط التالية:

الهاتف: (43 1) 26060
التلكس: 135612
الفاكس: (43 1) 26060-5867/26060-5868
البرقيات: unations vienna
البريد الإلكتروني: secretariat@incb.org

ونص هذا التقرير متاح أيضا على شبكة انترنيت في الموقع التالي: http://www.incb.org

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

تقرير

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
عن عام 2002

الأمم المتحدة

نيويورك، 2003

E/INCB/2002/1

منشورات الأمم المتحدة
رقم المبيع: A.03.XI.1
ISSN 0257-375X

تصدير

كثيرا ما ينظر إلى مشكلة المخدرات العالمية على أنها مشكلة اجتماعية في المقام الأول. ويمكن فهم ذلك لأن الآثار الغادرة الطويلة الأجل التي تترتب على تعاطي المخدرات المزمن ووطأته على المتعاطي والأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع عامة، تكون جلية للعيان. ومع ذلك فإن هناك جوانب أخرى من مشكلة المخدرات تعد شائعة في جميع أنحاء العالم.

في هذا التقرير، تستعرض الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات العواقب الاقتصادية التي تترتب على زراعة المحاصيل غير المشروعة وتجارة العقاقير غير المشروعة. ومحور التركيز على وطأة تجارة العقاقير غير المشروعة في استعراضها هو التنمية الاقتصادية، التي هي عامل حاسم في التنمية المستدامة والتنمية البشرية.

يبيّن الاستعراض أن الاتجار غير المشروع بالعقاقير لا يُسهم في نمو الاقتصاد وازدهاره. كما أن زراعة المحاصيل غير المشروعة وانتاج المخدرات غير المشروع، وإن كانا ينطويان على كثافة في استخدام الأيدي العاملة، فهما لا يولّدان قدرا كثيرا من فرص العمالة الاضافية. ففي الثمانينات لم تتجاوز نسبة العاملين في انتاج المخدرات غير المشروع 3 في المائة فقط من مجموع سكان بوليفيا وبيرو. وفي نهاية التسعينات، كان الوضع هو نفسه تقريبا في كل من أفغانستان وكولومبيا.

كما إن زارعي المحاصيل غير المشروعة في البلدان النامية لا يكسبون سوى ما يعادل 1 في المائة من الأموال التي ينفقها، في نهاية المطاف، متعاطو المخدرات حفاظا على عاداتهم في تعاطي المخدرات. أما بقية النسبة المئوية البالغة 99 في المائة من دخل العقاقير غير المشروعة فتكسبها جماعات المتاجرين بالعقاقير على نحو غير مشروع العاملة في مختلف الحلقات الأخرى من سلسلة الاتجار غير المشروع بالعقاقير. ومن ثم فإن النصيب الغالب من الأرباح التي تجنى من الاتجار غير المشروع بالمخدرات إنما يكون في البلدان التي تُباع وتُتعاطى فيها المنتجات النهائية، لا البلدان التي تُزرع فيها المحاصيل غير المشروعة.

ويبيّن أيضا الاستعراض الذي ينطوي عليه التقرير الحالي أن انتاج العقاقير غير المشروع يمنع في الواقع حدوث النمو الاقتصادي الطويل الأجل. ذلك أن العائدات الهائلة من العقاقير غير المشروعة تؤدي إلى الاستهلاك الباذخ وتعزيز التضخم المالي وتدمير القدرة الانتاجية، وينتج عنها نمو اقتصادي سلبي. وحيثما يصبح كل من زراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات والعقاقير من العناصر البارزة في تكوين الاقتصاد الوطني، تزداد جرائم العنف ويتعرّض حكم القانون للخطر. كما إن ظهور الاقتصاد القائم على العقاقير كثيرا ما يجلب

زعزعة الاستقرار للدول والضعف للنظام السياسي من خلال الفساد. كذلك فإن اقتصاد العقاقير غير المشروعة يشوّه المناخ الاستثماري ويدمّر الأساس الذي يستند إليه اتخاذ القرارات على صعيد الاقتصاد الكلي. وهو يزيد تدفق الأرباح غير المشروعة مما يدفع إلى انخفاض النمو الاقتصادي ويؤدي إلى المغالاة في قيمة أسعار الصرف.

إن أفغانستان هي مثال جلي على ذلك. إذ إن الزيادات الضخمة في انتاج الأفيون في أوائل التسعينات إنما ساعدت على صب الزيت على نار الحروب الأهلية، وعجّلت بزعزعة استقرار البلد. كما إن التجارة غير المشروعة بالمخدرات قد أخفقت في أن تنتج أي تأثير ايجابي في التنمية الاجتماعية والاقتصادية الاجمالية في البلد. وهذا القول نفسه يصح بالنسبة إلى البلدان الأخرى. ولم تجد الهيئة أي مؤشرات تدل على أن اتساع زراعة المحاصيل غير المشروعة يؤدي إلى تحسن في أي مؤشر إنمائي أوسع نطاقا على الصعيد الوطني.

ولذا فإن من الضروري للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة في مجال مراقبة العقاقير إلى البلدان التي تستفحل فيها مشكلة المخدرات غير المشروعة، ولا تتوفر لها موارد كافية لأجل مكافحة المشاكل المتعلقة بالمخدرات. ويجدر بتلك المساعدة أيضا أن تشجع التنمية الاقتصادية.

والهيئة مستمرة في تقديم خدماتها إلى المجتمع الدولي اتساقا مع الولاية الرسمية المسندة إليها. بيد أن بعض دواعي الاضطراب تأتي من الجماعات التي تناصر السماح القانوني بالمخدرات أو عدم تجريم الأفعال الجنائية المرتبطة بالمخدرات، ويأتي بعضها الآخر من الجماعات التي تؤيد القيام بحملة لا تركّز إلا على التقليل إلى أدنى حد من الضرر أو "على الحد من الضرر" فحسب. وخلافا لكل الأدلة المتاحة، تدأب جماعات الضغط هذه على الادعاء بأن هناك طرقا آمنة في تعاطي المخدرات.

إن الذين يؤيّدون هذه الفكرة في السماح القانوني يسعون إلى تحقيق أهدافهم من خلال حملات جريئة جيدة التمويل مفعمة بحماس تبشيري. بيد أن الحجج التي يسوقونها لا تجسد الحقيقة. أما الحقيقة فهي أنه ليس هناك طرقا آمنة في تعاطي المخدرات. والحقيقة أيضا أن تعاطي المخدرات يسبب مشاكل للذين يتعاطون المخدرات أنفسهم، وللبيئة المباشرة المحيطة بهم، وفي نهاية المطاف للمجتمع كله. كما إن معظم الناس باتوا على بيّنة بشأن الألم الذي يعانيه أفراد أسرة المدمن على المخدرات، وبتفكّك الأسر من جراء تعاطي المخدرات. وكثير من الناس هم الآن على وعي بالخسارة في الانتاجية التي تقع لدى الشركات التي يتعاطى العاملون فيها المخدرات.

إن مرأى متعاطي المخدرات بشعرهم الأشعث وهيئتهم المزرية في زوايا الشوارع ومحطات القطارات، يستجدون النقود من المارة لأجل الانفاق على عاداتهم، هو منظر لا يمكن الحكومات المسؤولة أن تتجاهله. إذ تقع على الدول مسؤولية أخلاقية وقانونية معا عن حماية متعاطي المخدرات من المضيّ قدما في تدميرهم الذاتي. ولا ينبغي للدول أن تستسلم فتسمح للداعين إلى مناصرة فكرة السماح القانوني بالمخدرات لكي يسيطروا على سياساتها العامة الوطنية بشأن العقاقير. ويجدر بالحكومات ألا تهاب من أقلية تجأر بصوتها راغبة في إضفاء الصفة القانونية على استعمال المخدرات؛ بل لا بدّ للحكومات من أن تحترم رأي أكثرية المواطنين الملتزمين بالقانون؛ وهم أولئك المواطنون الذين يعارضون استعمال المخدرات على نحو غير مشروع.

يحتج الأشخاص الذين يؤيدون إضفاء الصفة القانونية على استعمال المخدرات غير المشروعة، بأنه لا ينبغي انتهاك الحقوق الأساسية لمتعاطي المخدرات؛ ولكن لا يبدو أنه خطر في بال أولئك الأشخاص أن متعاطي المخدرات هم أنفسهم ينتهكون الحقوق الأساسية لأفراد أسرهم ومجتمعهم؛ إذ إن للأسرة والمجتمع أيضا حقوقا ينبغي احترامها وصونها.

هذا، وإنه لا يمكن لعمل الهيئة أن يُنجز ولا لتقريرها أن يكتمل إلا إذا واظبت السلطات الوطنية المسؤولة عن الرقابة التنظيمية للعقاقير وعن إنفاذ قوانين المخدرات، على تزويدها بالبيانات الدقيقة والكاملة التي تستطيع أن تستند إليها في تحليل الأوضاع.

وإن الهيئة لتثني على الدول التي يسّرت عليها قيامها بمهمتها بتزويدها بالبيانات الكاملة والدقيقة في الوقت المناسب. كما إن الهيئة تسعى إلى توثيق عرى التعاون مع جميع الدول فيما تبذله من جهود لتقديم خدماتها إلى المجتمع الدولي على نحو أفضل.

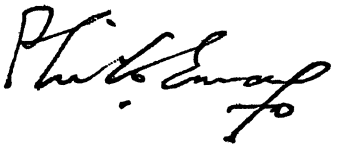

فيليب أو. إيمافو
رئيس الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

المحتويات

تصدير iii

الفصل		الفقرات	الصفحة
أولا-	المخدرات غير المشروعة والتنمية الاقتصادية	63-1	1
ألف-	المكاسب القصيرة الأمد المتأتية من انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها	4-2	1
باء-	تقديرات الدخل المتأتي من إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها	19-5	1
جيم-	انتاج المخدرات غير المشروعة كعقبة أمام النمو الاقتصادي	28-20	5
دال-	تزعزع استقرار الدولة	32-29	7
هاء-	تزعزع الاستقرار الاقتصادي	45-33	8
واو-	تزعزع استقرار المجتمع المدني	55-46	11
زاي-	الآثار السياساتية	62-56	13
حاء-	الاستنتاجات	63	14
ثانيا-	سير عمل النظام الدولي لمكافحة المخدرات	196-64	16
ألف-	حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات	70-64	16
باء-	التعاون مع الحكومات	95-71	17
جيم-	منع التسريب إلى الاتجار غير المشر وع	134-96	22
دال-	تدابير المراقبة	151-135	30
هاء-	نطاق المراقبة	153-152	33
واو-	ضمان توافر المخدرات للأغراض الطبية	179-154	34
زاي-	مراقبة القنّب	184-180	40
حاء-	التدابير الكفيلة بتنفيذ اتفاقية سنة 1961	196-185	41
ثالثا-	تحليل الوضع العالمي	549-197	44
ألف-	أفريقيا	243-197	44
باء-	القارة الأمريكية	354-244	52
	أمريكا الوسطى والكاريبي	285-247	52
	أمريكا الشمالية	315-286	60
	أمريكا الجنوبية	354-316	65
جيم-	آسيا	476-355	73
	شرقي آسيا وجنوب شرقيها	390-355	73
	جنوبي آسيا	427-391	79
	غربي آسيا	476-428	85
دال-	أوروبا	533-477	94
هاء-	أوقيانيا	549-534	105

المرفقات

الأول-	المجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002	111
الثاني-	الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات	115

ملاحظات إيضاحية

استخدمت في هذا التقرير المختصرات التالية:

ACCORD	أكورد	:	عمليات الصين وآسيان التعاونية في التصدي للعقاقير الخطرة
ADD	آدد	:	اضطراب نقص الانتباه
AIDS	الأيدز	:	متلازمة القصور المناعي المكتسب
ASEAN	آسيان	:	رابطة بلدان جنوب شرقي آسيا
CICAD	سيكاد	:	لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي العقاقير المخدرة
CIS	سيس	:	كومنولث الدول المستقلة
ESAAMLG	إيسا ملج	:	فريق مكافحة غسل الأموال في شرقي افريقيا وجنوبيها
Europol	يوروبول	:	مكتب الشرطة الأوروبي
GAFISUD	غافيسود	:	فرقة العمل للاجراءات المالية بشأن غسل الأموال في أمريكا الجنوبية
GCC	جي سي سي:		مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GDP	جي دي بي	:	الناتج المحلي الاجمالي (ن م إ)
GHB	غ هـ ز	:	غاما – هيدروكسي الزبد
HIV	الهيف	:	فيروس القصور المناعي البشري
Interpol	الانتربول	:	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
IPAA	إيبا	:	الشراكة الدولية لمكافحة الأيدز في افريقيا
LSD	ل س د	:	ثنائي إيثلاميد أميد حامض الليسرجيك
MDMA	م د م أ	:	ميتيلين ديوكسي ميتامفيتامين
MERCOSUR	ميركوسور	:	السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي
NDLEA	ندليا	:	الوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات (نيجيريا)
NEPAD	نيباد	:	الشراكة الجديدة لأجل تنمية افريقيا
NIDA	نيدا	:	المعهد الوطني لأبحاث إساءة استعمال العقاقير (الولايات المتحدة)
OAS	أواس	:	منظمة الدول الأمريكية
OAU	أوايو	:	منظمة الوحدة الافريقية
PMMA	بيما	:	باراميثوكسي ميثيل أمفيتامين
SAARC	ساآرك	:	رابطة بلدان جنوب آسيا للتعاون الاقليمي
SADC	سادك	:	الجماعة الإنمائية في افريقيا الجنوبية
SECI	سيسي	:	المبادرة التعاونية في جنوب شرقي أوروبا
SIMCI	سيمسي	:	النظام المتكامل لرصد المحاصيل غير المشروعة
THC	ت هـ ك	:	تتراهيدروكانابينول
UNAIDS	يونايدز	:	برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالهيف/الايدز
UNDCP	اليوندسيب	:	برنامج الأمم المتحدة المعني بالمكافحة الدولية للمخدرات
WHO	الهو	:	منظمة الصحة العالمية

لا تنطوي التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا طريقة عرض المادة التي يتضمنها، على الإعراب عن أي رأي كان من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة أو للسلطات القائمة فيها أو بشأن حدودها أو تخومها.

ويشار إلى البلدان والمناطق بالأسماء التي كانت تستخدم رسميا عند جمع البيانات ذات الصلة.

لم يتسن عند إعداد هذا التقرير وضع البيانات التي وردت بعد 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 في الاعتبار.

أولا– المخدرات غير المشروعة والتنمية الاقتصادية

1- لا يزال الهيروين والكوكايين المخدرين غير المشروعين اللذين لهما أشد وطأة اجتماعية – اقتصادية في العالم أجمع، من حيث عدد الحالات المرضية وعدد الوفيات واحتياجات المعالجة من تعاطي المخدرات غير المشروعة، وكذلك من الناحية المالية. ويمثّل الاتجار غير المشروع بالكوكايين والهيروين الجانب الأكبر من التجارة العالمية بالمخدرات غير المشروعة. ولذا فقد استعرضت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات وطأة تأثير زراعة خشخاش الأفيون وشجيرة الكوكا غير المشروعة، وكذلك الاتجار بالهيروين والكوكايين وتعاطيه على نحو غير مشروع، على التنمية الاقتصادية الاجمالية. وتدرك الهيئة أيضا التأثير الشديد الذي ينجم عن الكثير من العقاقير الأخرى، وفي الدرجة الأولى منها القنب ومختلف العقاقير التركيبية (الاصطناعية). وقررت الهيئة أن تركّز استعراضها على التنمية الاقتصادية، باعتبارها مكوّنا حاسما في التنمية البشرية.

ألف– المكاسب القصيرة الأمد المتأتية من انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها

2- في المناطق الزراعية في كثير من البلدان، توفر صناعة المخدرات غير المشروعة فرص عمل في القطاع الزراعي لعدد كبير من الناس المحدودي المهارات والتعليم، كصغار المزارعين والعمال المتنقّلين. كما توفر تجارة المخدرات غير المشروعة أيضا فرص عمالة لمشغّلي المختبرات وموزّعي الجملة والذين يتعاطون غسل الأموال وموزّعي تجارة التجزئة والسُعاة المهربين. وقد تكون فرص العمالة هذه مهمة اقتصاديا بالنسبة إلى البلدان التي توجد فيها زراعة غير مشروعة وكذلك مستويات عالية من البطالة.

3- أما في المدى القصير، فيمكن أن يعتبر توفير أنشطة مدرّة للدخل للناس مؤاتيا من الناحية الاقتصادية. إذ يُقدّر أن 3 في المائة تقريبا من إجمالي عدد سكان الريف في بوليفيا وبيرو معا كانوا منخرطين في انتاج المخدرات غير المشروعة في أواخر الثمانينات. ويُقدّر أيضا أن نسبة مماثلة من إجمالي سكان الريف في أفغانستان وكولومبيا معا كانوا منخرطين في انتاج المخدرات غير المشروعة في نهاية التسعينات. بيد أنه في أنحاء مختلفة من تلك البلدان التي يجري فيها إنتاج المخدرات غير المشروعة، تُقدّر نسبة السكان المحليين الذين يعملون في زراعة المحاصيل غير المشروعة أعلى من نسبة السكان الوطنيين الذين يتعاطون مثل هذا النشاط، ويمكن أن ترتفع إلى أكثر من 20 في المائة.

4- يجني عدد قليل من الأشخاص، وخصوصا الذين يتولون تنظيم تجارة المخدرات غير المشروعة، أرباحا طائلة من زراعة المحاصيل غير المشروعة، لكن الأكثرية الواسعة من الناس، بمن فيهم معظم من كان قد استفاد أصلا من هذه التجارة، تتأثر سلبا بذلك النشاط غير المشروع. وأما في المدى الطويل، فإن صناعة المخدرات غير المشروعة تسبّب مشاكل كبرى تؤثّر في نهاية المطاف في التنمية الاقتصادية في البلد المعني.

باء– تقديرات الدخل المتأتي من إنتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها

5- يتعذّر وضع تقديرات دقيقة للدخل المتأتي من انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها ووطأة تأثير هذا الدخل على الاقتصادات الوطنية. ويقتصر وضع مثل هذه التقديرات على تقديم نظرة نافذة إلى مرتبة وضخامة العواقب الاقتصادية

على المدى القصير والطويل، التي تترتب على هذا النشاط غير المشروع في البلدان المعنية.

1- إيرادات الدخل الكبيرة المتأتية من أنشطة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في البلدان المتقدمة النمو

6- في عام 2001، قُدِّر مجموع قيمة محاصيل خشخاش الأفيون غير المشروعة على مستوى بوابة المزرعة بنحو 400 مليون دولار أمريكي، وبلغ مجموع قيمة الكوكا (بالاستناد إلى أسعار خامة الكوكا) بنحو 700 مليون دولار.[1] وتبدو القيمة الاجمالية لكلا المحصولين (100 1 مليون دولار) بالغة الدلالة عند مقارنتها باجمالي إيرادات المزارع في البلدان المعنية (86 بليون دولار تقريبا)؛ إذ تبلغ نسبتها في المتوسط زهاء 1.3 في المائة فقط من إجمالي إيرادات المزارع في تلك البلدان. علماً بأنه في بعض البلدان، قد تبلغ الإيرادات المتأتية من إنتاج المخدرات غير المشروعة أكثر من 5 في المائة من إجمالي إيرادات المزارع.

7- كما بلغ مجموع قيمة محاصيل خشخاش الأفيون والكوكا غير المشروعة على مستوى بوابة المزرعة في عام 2001 مقدار 1.1 بليون دولار، وهو رقم منخفض نسبيا مقارنة بالمجاميع الاقتصادية الأخرى. وفي الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، بلغت التكاليف ذات الصلة بالمخدرات غير المشروعة في عام 2000 قرابة 161 بليون دولار، من ضمنها 110 بلايين دولار لتكلفة خسارة الانتاجية و15 بليون دولار لتكلفة العناية الصحية.[2] ومن ثم فإن اجمالي إيرادات المزارعين العاملين في زراعة شجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة في جميع أنحاء العالم يمكن أن تصل إلى أقل من 1 في المائة من اجمالي التكاليف ذات الصلة بالمخدرات غير المشروعة في بلد واحد فقط يجري فيه تعاطي هذه المخدرات.

8- كذلك بلغت إيرادات المزارعين الاجمالية المتأتية من انتاج الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروع 2 في المائة فحسب من إجمالي المساعدة الإنمائية المقدّمة على الصعيد العالمي (53.7 بليون دولار) في عام 2000.[3] والاستنتاج الذي يمكن استخلاصه من هذا التحليل هو أن زيادة قدرها 2 في المائة من المساعدة الإنمائية العالمية، إذا ما وُجِّهت نحو المناطق التي تجري فيها زراعة المحاصيل غير المشروعة، يمكن أن تعوّض مقادير النقص على المزارعين الذين يتحوّلون إلى إنتاج المحاصيل المشروعة. بيد أن المشكلة التي يمكن أن تسبّبها تلك المساعدة هي أن المزارعين قد يُستمالون إلى البدء أولا بإنتاج محاصيل غير مشروعة لكي يُصار فيما بعدُ إلى تعويضهم عن عدم استمرارهم في مزاولة هذا النشاط.

9- لكن مجموع إيرادات المزارعين الاجمالية المتأتية من انتاج المحاصيل غير المشروعة لا يشكّل سوى جزء صغير من ميزانيات مراقبة المخدرات في البلدان المبتلاة بصفة رئيسية بتعاطي المخدرات. ففي الولايات المتحدة، على سبيل المثال، بلغت الميزانية الاتحادية لمراقبة المخدرات 18 بليون دولار في عام 2001.[4] إضافة إلى ذلك، فقد خُصّص مبلغ يزيد على 15 بليون دولار من ميزانيات الولايات لأغراض مراقبة المخدرات. ومن ثَم فإن المبلغ الاجمالي ومقداره 33 بليون دولار المخصص في الميزانية الاتحادية وميزانيات الولايات لمراقبة المخدرات يزيد حوالي 30 ضعفا عن الإيرادات التي كسبها المزارعون على الصعيد العالمي من إنتاج الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروع.

10- أما الانفاق على الكوكايين والهيروين في الولايات المتحدة في عام 2000، فقد قُدِّر بمبلغ 36 بليون دولار و 12 بليون دولار على التوالي؛ وبلغ الانفاق على هاتين

المادتين معا ما نسبته 76 في المائة من اجمالي الانفاق على المخدرات غير المشروعة في البلد.[5] وفي المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، قدّر ما أنفقه متعاطو المخدرات على الهيروين والكوكايين بمبلغ 3.9 بليون دولار، و 3.6 بليون دولار على التوالي؛ واستأثرت المادتان معا بنسبة قدرها 68 في المائة من اجمالي الانفاق على المخدرات غير المشروعة في ذلك البلد.[6] علما أن المملكة المتحدة تمثل قرابة 20 في المائة من متعاطي الهيروين و29 في المائة من متعاطي الكوكايين في أوروبا الغربية. وعند الاستناد إلى البيانات المتعلقة بالمملكة المتحدة للقيام بتقدير استقرائي يتعلق بأوروبا الغربية كلها، فان الانفاق على الهيروين والكوكايين في أوروبا الغربية يمكن أن يقدّر بحدود 20 بليون دولار و12 بليون دولار على التوالي.

11- وفي الولايات المتحدة وأوروبا الغربية معا، وهما السوقان الرئيسيتان للمخدرات غير المشروعة، يقدّر الانفاق على الكوكايين بنحو 48 بليون دولار والانفاق على الهيروين بنحو 32 بليون دولار. وهما تقديران يعتبران متحفظين، ويوحيان بأن 1 في المائة فقط من الأموال التي ينفقها متعاطو المخدرات في نهاية الأمر للمواظبة على عاداتهم في تعاطي المخدرات تُكسب باعتبارها ايرادات زراعية في البلدان النامية.

12- أما النسبة المئوية المتبقية وقدرها 99 في المائة من الايرادات من المخدرات غير المشروعة على الصعيد العالمي فتجنيها جماعات الاتجار بالمخدرات العاملة في مختلف النقاط الأخرى من سلسلة الاتجار بالمخدرات. وأما الأرباح التي تُجنى من الاتجار بالمخدرات غير المشروعة في البلدان المتقدمة فهي تمثل عادة ما يتراوح بين النصف والثلثين من اجمالي أرباح الاتجار بالمخدرات، وتكون أكبر كثيرا عند إدراج الايرادات الاضافية المتأتية من خلط الهيروين والكوكايين بمواد أخرى على سبيل الغش. من ثم فإن معظم الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات لا تُجنى في البلدان النامية وانما في البلدان المتقدمة النمو.

13- وتوحي البيانات المتعلقة بالربعين الأولين من عام 2000 أن 74 في المائة تقريبا من اجمالي الأرباح المتأتية من مقدار الكوكايين والهيروين المباع في الولايات المتحدة قد تحققت في ذلك البلد وحده.[7] وبلغ مجموع هذه الأرباح المتأتية من الكوكايين (27 بليون دولار) والهيروين (9 بلايين دولار) في الولايات المتحدة 36 بليون دولار في عام 2000. وفي العام نفسه، تحقق ما يتراوح بين 12 و13 بليون دولار من الأرباح في البلدان النامية عن طريق شحن الكوكايين والهيروين إلى الولايات المتحدة. ومع أن هذه المبالغ كبيرة بالأرقام المطلقة، فان الأرباح المتأتية من الاتجار بالهيروين والكوكايين في الولايات المتحدة هي متواضعة عندما يعبر عنها بنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي: 0.4 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. وحتى لو أضيفت اليها الأرباح المتأتية من الاتجار بالمخدرات الأخرى، فان المبلغ الاجمالي المضاف إلى الاقتصاد لن يتجاوز 50 بليون دولار، أي 0.5 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي. على العكس من ذلك، فإنه في بعض البلدان النامية، حيث تكون الأرباح، بالأرقام المطلقة، أصغر بكثير فإنها إذا ما عُبّر عنها بنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي تكون أعلى كثيرا منها في الولايات المتحدة.

2- الايرادات الصغيرة المتحققة في البلدان التي تجري فيها زراعة المحاصيل غير المشروعة

14- تعتمد الايرادات الاجمالية المتأتية من زراعة شجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة على كميات المواد الخام التي يتم تحويلها إلى منتجات نهائية، ناقصا منها مبلغ الخسارة من مضبوطات الاتجار غير المشروع، وكذلك على الخسائر الأخرى المتكبدة في عملية التحويل. أما العامل المهم

الآخر فهو ضلوع الجماعات الاجرامية المحلية في عمليات الاتجار الدولية بالمخدرات ونسبة الأموال التي أُعيدت إلى أوطانها أو أنفقت محليا.

15- ويمكن استخلاص تقديرات تقريبية معقولة للايرادات المتأتية من زراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات في مختلف البلدان بواسطة حسابات مبسّطة، حيث يضرب الناتج الفعلي من المحصول المحول إلى منتوج نهائي، بمتوسط أسعار البيع بالجملة في البلدان المجاورة. والأساس المنطقي الذي يستند اليه هذا النهج هو أن الجماعات الاجرامية في البلدان المنتجة للمخدرات غير المشروعة، ما عدا قلة من الاستثناءات (ككولومبيا مثلا)، تنزع إلى أن تؤدي دورا ثانويا فقط في الاتجار الدولي بالمخدرات. وتقتصر مشاركتها في الأكثر على الاتجار بالمخدرات داخل البلد وشحن المخدرات غير المشروعة إلى البلدان المجاورة. وقد بلغ المقدار الاجمالي مما يُضخ من الأموال المتصلة بالمخدرات في الاقتصادات الوطنية للبلدان النامية المنتجة للمخدرات غير المشروعة، ما يقرب من 3.8 بليون دولار في عام 2001، وفقا لحسابات برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب).[8] كما ان تدفق الأموال إلى الاقتصاد الوطني من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في بعض البلدان، كأفغانستان وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار، عال نسبيا مقارنة بالناتج المحلي الاجمالي لهذه البلدان. وقد كان انتاج الكوكا والكوكايين المعبر عنه كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي، هي الأعلى بالنسبة لكولومبيا تليها بوليفيا. وفي السنوات الأخيرة، قدر انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، معبرا عنه بنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بأنه يتراوح بين 10 و15 في المائة بخصوص أفغانستان وميانمار، و2 و3 في المائة بخصوص كولومبيا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وأنه يزيد قليلا على واحد في المائة بخصوص بوليفيا، ويقل عن واحد في المائة بخصوص كافة البلدان الأخرى.

16- وعموما، فان الفوائد الاقتصادية الكلية الناتجة عن تدفق الأموال المتأتية من انتاج المخدرات غير المشروعة إلى اقتصاد وطني معين يحتمل أن تتجاوز التدفق الأولي من الأموال الآثار المتذبذبة الناجمة عن ذلك التدفق. ومن ثم فان الأثر المضاعف للمبالغ الفعلية التي جرى ضخها في أول الأمر مهم لفهم التأثير المحتمل عن هذا النشاط على الاقتصاد. علما بأن كثيرا من الايرادات المتصلة بالمخدرات التي يحصل عليها المزارعون يُستخدم في شراء السلع والخدمات، على سبيل المثال، لسد احتياجاتهم اليومية، والتي توفر بدورها للتجار المحليين ايرادا اضافيا يُنفق فيما بعد على سلع وخدمات أخرى. وفي كل جولة من جولات الانفاق تكون هناك مبالغ اضافية قد أصبحت متوفرة للسكان، وهي مبالغ تختلف من بلد إلى آخر بما يتفق، خصوصا، مع نسبة الوفورات ونسبة الاستيرادات (الانفاق على السلع المستوردة معبّر عنه بنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي).

17- ويبلغ متوسط نسبة الوفورات في البلدان المنخفضة الدخل بنحو 20 في المائة من الايرادات. كما يبلغ متوسط نسبة الاستيراد بنحو 26 في المائة. وبجمع نسبة الوفر ونسبة الاستيراد معا فان الناتج المتوقع من الأثر المضاعف قد يكون 2.45 في المائة[9] مما سيتمخض عن قوة شرائية اجمالية تبلغ 9.3 بليون دولار تقريبا من الايرادات الأولية البالغة 3.8 بليون دولار.

18- وأما في حالة انتاج المخدرات غير المشروعة، فإن هناك عددا من العوامل التي توحي بأن الأثر المضاعف الفعلي من الإيرادات المتأتية من الاتجار بالمخدرات غير المشروعة، سيكون أقل من تلك الناشئة عن نشاط مشروع قابل للمقارنة. ويتسم النمط الاستهلاكي لدى المتجرين بالمخدرات

في بلد ينتج مخدرات غير مشروعة بمستوى عال من الاستهلاك المترف، يرجع سببه إلى أسلوب الحياة التي يعيشونها. كما إن المتجرين بالمخدرات يميلون إلى شراء السلع المستوردة أكثر من عامة السكان، مما يزيد بقدر بالغ متوسط نسبة الاستيراد. واستنادا إلى الأصناف التي تشتريها عادة جماعات الاتجار بالمخدرات، فان الانفاق على السلع المستوردة يُقدّر أن يبلغ 80 في المائة من مجموع الانفاق. وعندئذ فان الأثر المضاعف الناشئ عن انفاق المتجرين بالمخدرات يمكن أن يهبط من التقدير الأصلي ونسبته 2.45 في المائة في حالة النشاط الاقتصادي المشروع إلى 1.55 في المائة.

19- ولذا فإن إيرادات المتاجرين المتصلة بالمخدرات سيكون إسهامها أقل بنسبة 35 في المائة تقريبا في التنمية الاقتصادية المحلية من الإيرادات من المنتجات المشروعة. وعند فصل الايرادات الكلية المتعلقة بالمخدرات التي بلغت 3.8 بليون دولار في عام 2001 في البلدان المنتجة للأفيون وورقة الكوكا إلى دخل المزارعين (1.1 بليون دولار) ودخل المتجرين بالمخدرات (2.7 بليون دولار)، فان تطبيق الفروق التفاضلية في الأثر المضاعف يمكن أن ينتج عنه توفر قوة شرائية إجمالية لأولئك تبلغ 2.7 بليون دولار من الدخل المتحقق لهم البالغ 1.1 بليون دولار (باستخدام 2.45 في المائة كمضاعف). إضافة إلى ذلك، ستبلغ القوة الشرائية الاجمالية 4.2 بليون دولار من الدخل البالغ 2.7 بليون دولار لدى المتاجرين بالمخدرات (باستخدام 1.55 في المائة كمضاعف). ولذا فإن القوة الشرائية البالغة 6.9 بليون دولار من العائدات البالغة 3.8 بليون دولار من التجارة غير المشروعة بالمخدرات، ستكون أقل بمقدار الربع من القوة الشرائية المتوقعة. ومع ذلك فانه حتى لو كان الأثر المضاعف أقل مما كان عليه لو أن الأموال التي ضخت في الاقتصاد الوطني كانت متأتية من نشاط مشروع، فإن النتائج الصافية تظل إيجابية، من وجهة النظر الاقتصادية القصيرة الأجل على نحو صرف.

جيم- انتاج المخدرات غير المشروعة كعقبة أمام النمو الاقتصادي

20- على العكس من التصور الواسع الانتشار في أن الدخل المتولّد من صناعة المخدرات غير المشروعة يساعد تلقائيا على التنمية الاقتصادية، ليس هناك من مؤشرات تدل على أن توسّع زراعة المحاصيل غير المشروعة قد أدت إلى تحسّن إجمالي في الوضع الاقتصادي أو إلى تحسّن أي مؤشر تنموي واسع النطاق على الصعيد الوطني. وفي حين توجد أدلة تثبت أن مبيعات المخدرات غير المشروعة يمكن أن تعزز التنمية الاقتصادية على المدى القصير، تظل المسألة المطروحة فيما كان ذلك من شأنه أن يؤدي إلى عملية متسلسلة من التنمية المستدامة على المدى الطويل. وتبيّن الأدلة المتاحة أن البلدان التي يجري فيها انتاج المخدرات غير المشروعة قد عانت من انحدار في النمو الاقتصادي لديها.

21- ففي بلدان المنطقة الفرعية الآندية، لم يفض ازدياد زراعة شجيرات الكوكا في بوليفيا وبيرو في الثمانينات وفي كولومبيا في التسعينات إلى زيادة اجمالية في النمو الاقتصادي في هذه البلدان. ومع أن زراعة شجيرات الكوكا قد ازدادت في كولومبيا في النصف الثاني من التسعينات، فان النمو الاقتصادي فقد زخمه، لا بل تحول إلى السلبية بحلول نهاية عقد التسعينات في حين اتسع بشدة انتاج ورقة الكوكا غير المشروع.[10] أما في بوليفيا وبيرو، فعلى الرغم من هبوط انتاج أوراق الكوكا، فقد تسارعت وتيرة النمو الاقتصادي طوال التسعينات، لتتجاوز معدلاتها في بلدان أمريكا اللاتينية. وفي الفترة 1998-1999، ظل النمو الاقتصادي من ثم في كل من بوليفيا وبيرو فوق معدلاته في بلدان أمريكا اللاتينية، رغم

تواضعه، بينما انخفض النمو الاقتصادي في كولومبيا، على الرغم من ازدياد زراعة شجيرات الكوكا.

22- وحيثما كانت هناك تحوّلات طارئة في انتاج خشخاش الأفيون في جنوب غربي آسيا، فان الحالة هناك مشابهة أيضا. ومع أنه لا وجود لبيانات موثوقة عن التنمية الاقتصادية في أفغانستان خلال العقدين الماضيين، فان هناك دلائل كافية تلمح إلى أن النمو الاقتصادي في ذلك البلد ما زال سلبيا منذ أن بدأ انخراط البلد في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة على نحو واسع النطاق. وما من شك أن مستويات المعيشة عموما قد هبطت منذ تلك الفترة. وقد ساعدت الزيادة الهائلة في انتاج الأفيون، التي حولت أفغانستان إلى أكبر منتج في العالم للمواد الأفيونية غير المشروعة في أوائل التسعينات، على اذكاء نار الحروب الأهلية ولكنها أخفقت مثلما هو واضح في الاسهام في التنمية الاجتماعية والاقتصادية العامة للبلد. وعلى العكس من ذلك، فإن جمهورية ايران الاسلامية وباكستان، البلدين اللذين خفّضا، انتاجهما من خشخاش الأفيون، أو قضيا عليه تماما، سجّلا معدلات ايجابية في النمو الاقتصادي في الثمانينات والتسعينات على السواء. إذ أبلغت باكستان عن أكبر انخفاض في انتاج الأفيون في الثمانينات، عندما كانت تتمتع بأقوى معدلات النمو الاقتصادي في جنوب غربي آسيا (6.3 في المائة سنويا)، وهو يفوق بوضوح معدل النمو على الصعيد العالمي (البالغ 3.4 في المائة سنويا). أما في جمهورية ايران الاسلامية، فان معدل النمو الاقتصادي انتعش في التسعينات، دون أي لجوء إلى المواد الأفيونية غير المشروعة.

23- وتكرر نمط النمو الاقتصادي نفسه في جنوب شرقي آسيا. ففي الثمانينات، ازداد انتاج الأفيون غير المشروع في ميانمار بعشرة أضعاف، ولكن البلد ظل يعاني في الوقت نفسه من أقل معدل للنمو في الناتج المحلي الاجمالي في المنطقة. ثم في التسعينات، عندما انخفض انتاج الأفيون في ميانمار بنسبة الثلث، ازداد نمو الناتج المحلي الاجمالي ليصل إلى المستويات المبلّغ عنها في البلدان المجاورة. ولو كان انتاج الأفيون غير المشروع قد وفر أساسا للتنمية الاقتصادية، لما عانت ميانمار من أدنى دخل للفرد الواحد في المنطقة، استنادا إلى النسب الثابتة للقوة الشرائية.

24- أما تايلند فكانت أول بلد في المنطقة يقلّص جذريا انتاجه من الأفيون غير المشروع (من 146 طنا في الفترة 1965-1966 إلى ما يقل عن 60 طنا في عام 1982[11] وإلى 6 أطنان في عام 2000)، ومع هبوط مستويات انتاج الأفيون غير المشروع في الثمانينات في تايلند، فان معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي لديها تجاوز معدلاته في البلدان المجاورة، واليوم تعتبر تايلند واحدة من أكثر الدول تقدما في النمو في المنطقة.

25- وتظهر البيانات الخاصة بكل من جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام زيادة في معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي في التسعينات مقارنة بالثمانينات. وقد رافق الزيادة في نمو الناتج المحلي الاجمالي في كلا البلدين انخفاض في انتاج الأفيون في كلا البلدين في التسعينات.

26- وبالمثل فقد ازداد، في الثمانينات، انتاج القنب والأفيون على نحو غير مشروع في لبنان، وخاصة في وادي البقاع، وهي زيادة أذكتها الحرب الأهلية وانهيار مؤسسات الدولة وسعي مختلف الميليشيات لاستخدام تجارة المخدرات غير المشروعة لتمويل أنشطتها. ومع أنه لا توجد تقديرات يعوّل عليها عن النمو الاقتصادي في ذلك البلد إبان الثمانينات، فانه يمكن الافتراض بأن التدمير الذي أصاب قدراته الانتاجية أدى إلى نمو سلبي. وفي التسعينات، نجحت السلطات في تنفيذ حظر على انتاج المخدرات غير المشروعة. وفي الوقت الذي بوشر فيه إنفاذ الحظر في لبنان على انتاج

المخدرات غير المشروعة، نما الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 7.7 في المائة سنويا، وهو معدل نمو تجاوز بوضوح المعدل العالمي (البالغ 2.5 في المائة في السنة) والمعدل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (البالغ 3.0 في المائة في السنة).[12]

27- وليس هناك بطبيعة الحال ما يدل على أن ازدياد انتاج المخدرات غير المشروعة مرتبط بالضرورة بانخفاض النشاط الاقتصادي اجمالا. فإن المخدرات غير المشروعة ما هي إلا عامل من عدة عوامل مختلفة تحدد التنمية الاقتصادية. وغالبا ما يكون الهبوط الاقتصادي والنمو الهزيل نتيجة لحالات عامة من انعدام الاستقرار، الذي قد يفضي بدوره إلى ازدياد زراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار بالمخدرات بسبب ضعف البنية الحكومية والادارية للبلد، في حين أن أسلوب الحكم السديد له تأثير ايجابي في النمو.

28- يتمثل أكثر التفسيرات بداهة للترابط السلبي بين انتاج المخدرات غير المشروعة والتنمية الاقتصادية في أن الانخراط في زراعة المحاصيل غير المشروعة ظل يعتبر، في العديد من أنحاء العالم، رد فعل على تدهور الظروف الاقتصادية. وهذه هي الحالة بالنسبة لتوسيع إنتاج الكوكا غير المشروع وزراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في المنطقة الفرعية الآندية وفي آسيا في الثمانينات. ولا يعالج رد الفعل الدفاعي المذكور التوترات الاجتماعية ومشاكل التنمية الضمنية في المجتمع. ولكنه قد يؤدي، في الحقيقة، إلى استمرارها؛ ليصبح بحد ذاته في نهاية المطاف العائق الأساسي للتنمية. وقد يفضي نشوء اقتصاد يستند إلى المخدرات إلى تزعزع استقرار الدولة والنظام السياسي والاقتصادي والمجتمع المدني.

دال- تزعزع استقرار الدولة

29- يتعلق تزعزع النظام السياسي بقدرة صناعة المخدرات غير المشروعة على تمويل الحملات الانتخابية وأشكال عديدة من الفساد، وكذلك أعمال التمرد والارهاب والجريمة المنظمة. وقد يؤدي إلى تشويه المناخ الاستثماري والأساس الذي يستند اليه اتخاذ القرارات السليمة ذات الصلة بالاقتصاد الكلي.

30- كما إن تزعزع استقرار الدولة عادة ما يكون أكثر العواقب خطورة فيما يترتب على وجود صناعة واسعة للمخدرات غير المشروعة في بلد ما. ومع أن الأموال المتأتية عن طريق الاتجار بالمخدرات في البلدان النامية قد لا تكون كبيرة بدرجة تكفي لتكوين ازدهار اقتصادي، فانها عادة ما تكون أكثر من كافية لإتاحة المجال لتفشي الفساد في النظام السياسي. وقد تكتشف الجماعات المتمردة أن الاتجار بالمخدرات هو مصدر مجد لتحقيق الدخل؛ وفي بعض البلدان، كأفغانستان وكولومبيا وميانمار مثلا، ارتبط انتاج المخدرات غير المشروعة بالحروب الأهلية وانتعش بواسطتها.

31- إحدى العواقب الرئيسية لتزعزع استقرار بلد ما وانخفاض نموه الاقتصادي هي انكماش الاستثمارات. فحالما تصبح سلامة الاستثمارات المشروعة مهددة، يتدهور المناخ التجاري وتقل امكانيات توظيف استثمارات جديدة. ومع انخفاض مستويات الاستثمار، يلحق الضرر بالتقدم الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي بالتنمية الطويلة الأجل. وفي بلدان المنطقة الفرعية الآندية، على سبيل المثال، يكون انخفاض الانتاج غير المشروع من الكوكا مصحوبا بارتفاع معدلات الاستثمار والعكس بالعكس.

32- من المشاكل الأخرى المتصلة بذلك صعوبة اتخاذ قرارات رشيدة بشأن السياسات الاقتصادية عندما تنتشر اقتصادات سرية تذكيها الأرباح غير المشروعة. وفي ظل هذه الظروف تصبح البيانات الاقتصادية المتوفرة عن بلد ما مضللة

(انظر الفقرتين 34 و35 أدناه). ويلي ذلك اتخاذ قرارات اقتصادية خاطئة مما يضر بمصداقية الدولة والمناخ الاستثماري في البلد.

هاء- تزعزع الاستقرار الاقتصادي

33- يتخذ تزعزع الاستقرار الاقتصادي أشكالا مختلفة هي: (أ) إضعاف القرارات الخاصة بالاقتصاد الكلي لمواجهة تدفق الأرباح غير المشروعة، مما يؤدي بالتالي إلى نشوء معدلات عالية من الفائدة واستبعاد الاستثمارات المشروعة؛ (ب) تجاوز أسعار صرف العملات لقيمتها الحقيقية نتيجة لتدفق الأرباح غير المشروعة وتقلص الصادرات المشروعة؛ (ج) نشوء أعمال تجارية غير مشروعة وتنافس غير نزيه، بما في ذلك وضع العقبات أمام الأعمال التجارية المشروعة؛ (د) التشجيع على الاستهلاك المترف على حساب الاستثمارات الطويلة الأجل؛ (ه) التشجيع على الاستثمار في قطاعات غير انتاجية (كصناعة اللهو والمتعة والعقارات)؛ (و) تفاقم التوزيع غير المتكافئ للدخل.

34- أما على صعيد الاقتصاد الكلي، فقد يؤدي وجود اقتصاد كبير يُدار في الخفاء إلى تقويض خطير لأسس اتخاذ قرارات رشيدة من جانب مقرري السياسات. وتصبح ادارة الاقتصاد الكلي صعبة حتى في أفضل الأوقات، ولكنها تتحول، مع تداول الأموال المتأتية من المخدرات غير المشروعة في الاقتصاد على نطاق واسع، إلى مهمة مستحيلة تقريبا. وتكون ادارة الاقتصاد الكلي شاقة بصفة خاصة عندما تكون هناك حاجة إلى ادخال تغييرات على السياسة الاقتصادية، كالتدابير التقشفية للحد من التضخم أو محاولات تنويع قاعدة التصدير. وفي هذه الحالات فإن الأموال المتأتية من المخدرات غير المشروعة غالبا ما تتعارض مع الاجراءات الحكومية، إما عن طريق الحيلولة دون تحقيق النتيجة المتوقعة، أو عن طريق اطالة الاطار الزمني لاستقرار الاقتصاد الكلي وإما عن طريق دفع الحكومة إلى اتخاذ تدابير مفرطة في الشدة، مما يؤدي بالتالي إلى حدوث بطالة وقلاقل اجتماعية.

35- وغالبا ما يؤدي رد الفعل على الضغط الناجم عن التضخم المالي إلى اعتماد سياسات نقدية أكثر صرامة، تؤدي إلى انخفاض عرض الأموال وازدياد معدلات الفائدة. غير أن هذه السياسات لن تثبت نجاحها الا اذا كان هناك رد فعل من الاقتصاد على نحو يمكن التنبؤ به على التغيّرات الطارئة. ولكن عندما تكون الأرباح غير المشروعة متوفرة بمبالغ كبيرة فقد يستمر الاقتصاد في الغليان، كاشفا بذلك عن تضخم ملموس، رغم وجود سياسة نقدية صارمة. مثل هذا التطور قد يدفع السلطات إلى اتخاذ تدابير نقدية أكثر تشددا وغير ذلك من التدابير الاقتصادية المتشددة الأخرى. وفي اطار هذه العملية فان الأعمال التجارية المشروعة التي لا سبيل لديها للوصول إلى هذه الأموال غير المشروعة، قد تُرغم على الخروج من السوق نتيجة لارتفاع معدلات الفائدة، وقد لا يتم توظيف استثمارات مشروعة جديدة.

36- أما الشكل الآخر من الازاحة من السوق من جراء التزاحم فهو صرف العملات بأسعار تتجاوز قيمتها، وهو إحدى عواقب تدفق أرباح غير مشروعة على البلد. ومن تبعات ذلك ازاحة الصادرات المشروعة بفعل مزاحمتها من الصادرات من المخدرات غير المشروعة على نحو نظامي. كما يطرح صرف العملات بأسعار تتجاوز قيمتها مشاكل أما الصناعة المحلية التي تجهز السوق المحلية بمنتجاتها لأن الانتاج المحلي سوف تحل محله الواردات المتزايدة. وبالتالي فان صرف العملات بأسعار تتجاوز قيمتها قد يؤدي إلى تقويض قطاعات اقتصادية برمتها، وهي قطاعات قد يصعب اعادة انشائها إن انعدم وجودها.

37- وقد تؤدي المنشآت التجارية الممولة على نحو غير مشروع إلى إبعاد الأطراف المتنافسة المشروعة من السوق عن طريق بيع السلع أو الخدمات بأسعار أقل من أسعارها الحقيقية. وعادة ما تعمل هذه المنشآت كشركات "واجهة" تشارك (أو تدعي الاشتراك) في تجارة مشروعة كغطاء لغسل الأموال. وفي هذه الحالات فان الأسعار المخفضة لا تجسد جانب الكفاءة، بل قد ترغم شركات مشروعة أكثر كفاءة منها بكثير على الخروج من السوق التجارية، تاركة قطاعات بكاملها في أيدي منشآت غير مشروعة. وتكون هذه الحالة محفوفة بالمشاكل على وجه الخصوص عندما يوصد الباب أمام دخول متنافسين جدد إلى السوق.

38- كما إن الانفاق التي تتبعها جماعات الاتجار بالمخدرات تسبب المزيد من المشاكل للتنمية الطويلة الأجل. فهي غالبا ما تتسم بنوع من الاستهلاك الباذخ (كالسيارات واليخوت والمعدات الالكترونية والملابس الفاخرة، التي عادة ما تكون مستوردة). وقد يتم هذا الاستهلاك الباذخ على حساب الاستثمار، وربما يؤدي حتى إلى خفض الاستثمارات التي كانت ستوظف لولا ذلك. وعلى سبيل المثال، إن ارتفاع نسبة عنصر المستوردات من السلع الجاري استهلاكها قد تخل بالميزان التجاري، مما يدفع المصارف الأجنبية إلى زيادة رسوم المخاطر الائتمانية في البلد، الأمر الذي يفضي إلى زيادة معدلات أسعار الفائدة ومن ثم إلى التقليل من الاستثمارات.

39- كذلك فإن اقتناء الأسلحة يعتبر بندا متكررا آخر من بنود انفاق المتجرين بالمخدرات. وهي مشتريات لا تؤدي إلى الحيلولة دون الانفاق البديل على المعدات الرأسمالية فحسب، بل تسهم أيضا في انتشار الخوف والعنف، مما يجعل البيئة التجارية عموما غير مؤاتية على نحو أكبر.

40- وعندما تستثمر جماعات الاتجار بالمخدرات مبالغ كبيرة في الاقتصاد، غالبا ما يكون هناك انحياز إلى الاستثمار في القطاعات غير المنتجة عموما، كالعقارات وصناعة اللهو والمتعة (كالميسر ودور البغاء وما شابهها من الأعمال التجارية). ولا يشكل العديد من هذه الاستثمارات أساسا سليما للتنمية الطويلة الأجل، اذ إن الهدف منها ينحصر إما في تحقيق أرباح قصيرة الأجل أو غسل الأموال. فالاستثمار في العقارات، مثلا، عادة ما يكون لأغراض المضاربة، ولا يُستخدم للأغراض الانتاجية، لأنه انما يتم إما بهدف رفع الأسعار نحو الأعلى وإما للتستر على المكاسب غير المشروعة. وقد يكون لهذا النوع من الاستثمار تأثير سلبي عام على القوة الشرائية في المجتمعات المحلية.

41- ثمة جانب سلبي آخر للاستثمارات المتأتية من أموال المخدرات غير المشروعة هو افتقارها إلى الاستمرارية. إذ يتوقف جل هذه الاستثمارات في الواقع على تواصل عملية الاتجار بالمخدرات غير المشروعة. ونظرا لعدم مشروعية وضعها، فان عملية الاتجار بالمخدرات غير المشروعة قد تتوقف فجأة، وربما تنخفض الاستثمارات المتصلة بها أو تختفي نتيجة لاجراءات انفاذ القوانين أو الملاحقة القضائية. ومن عواقب ذلك تعرض العديد من مناطق انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها إلى دورات من الازدهار والافلاس الحادين.

42- من العواقب المهمة الأخرى لانشاء صناعة للمخدرات غير المشروعة هي أن ادامة اللامساواة في الدخل ليست وحدها التي ربما كانت في الأصل واحدة من أسباب الضلوع في انتاج المخدرات والاتجار بها بل إن زيادة حدة تلك اللامساواة هي من بين تلك الأسباب أيضا. والمخدرات غير المشروعة ليست السبب الوحيد للتغيرات في توزيع الدخل ولكنها غالبا ما تسهم فيها. وهذه مسألة محفوفة بالمشاكل على وجه الخصوص لأن اللامساواة في الدخل تقع في صميم المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تواجهها بلدان عديدة، بما

في ذلك انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها، لتشكل بالتالي حلقة مفرغة. وبعبارة أخرى، فان عدم التساوي في الدخل يبدو بحد ذاته عاملا مهما يؤثر على استعداد الناس للمشاركة في صناعة المخدرات غير المشروعة، بينما يؤدي وجود صناعة كهذه إلى تعزيز اللامساواة في توزيع الدخل.

43- وليس تفاقم اللامساواة في الدخل ناجما عن تكديس جماعات الاتجار بالمخدرات ثروات طائلة فقط، بل إنه ناجم أيضا عن أنماط انفاقها، وخصوصا رغبتها في اقتناء الأراضي. واذا كان صغار المزارعين غير راغبين في بيع أراضيهم طواعية فانهم يكرهون على ذلك بالترهيب. والنتيجة المترتبة على ذلك ربما تكون في شكل اصلاح زراعي معكوس يتسم بتوزيع الأرض على قلة من المزارع الكبيرة وبوجود مزارعين صغار ممن تعوزهم الخلفية التعليمية والمهارات اللازمة للانتقال إلى قطاعات الاقتصاد الأخرى.

44- وعلى نحو مماثل فان العنف المتصل بالمخدرات يفعل فعله كرادع للاستثمار، فيقلل من فرص العمالة والدخل. وينطبق الشيء نفسه على السياحة، التي تنزع في الأحوال المختلفة إلى نشر قيمتها المضافة فيما بين عدد كبير من الأفراد. كما أن للجريمة المتصلة بالمخدرات تأثيرا رئيسيا على أعضاء الشرائح الأدنى، من المجتمع ممن هم أقل قدرة على حماية أنفسهم، في حين تستطيع الجماعات ذات الدخل العالي أن تدفع الثمن للحصول على المعدات والخدمات الأمنية. إضافة إلى أن مكافحة الاتجار بالمخدرات غير المشروعة والجريمة المنظمة يعتمد على موارد حكومية شحيحة، مما يؤدي بهذا الشكل أو ذاك إلى خفض الأموال المتاحة للرعاية الاجتماعية والتحويلات والخدمات.

45- هذا، ويبدو أن بيانات برنامج الأمم المتحدة الانمائي الواردة في *تقرير التنمية البشرية لعام 2002*[13] تؤكد الاتجاهات الآنفة الذكر. فعند فحص نسبة الدخل لدى أغنى 20 في المائة من السكان مقارنة بما هي لدى أفقر 20 في المائة منهم يتبين أن اللامساواة في الدخل قد ازدادت في المنطقة الفرعية الآندية طوال العقد الماضي. فقد كسب أغنى 20 في المائة من سكان كولومبيا ما يزيد ستة عشر ضعفا على ما كسبه 20 في المائة من أفقرهم في الفترة 1980-1994 وبما يزيد عشرين ضعفا في النصف الثاني من التسعينات. كما أُبلغ عن زيادات أقل في اللامساواة في الدخل في بيرو، حيث ازدادت النسبة من 10 إلى 12، وفي بوليفيا، حيث ازدادت النسبة من 9 إلى 12. وبالتالي فقد بلغت اللامساواة في الدخل في جميع البلدان الثلاثة الواقعة في المنطقة الفرعية الآندية مستوى يفوق المعدل العالمي، أما في كولومبيا فقد كانت النسبة تزيد على النسب المبلّغ عنها في فنزويلا المجاورة (18) وبنما (15) واكوادور (9). كما يزيد بروز مستوى اللامساواة في الدخل في البلدان الثلاثة في المنطقة الفرعية الآندية على ما هو عليه في البلدان المتقدمة النمو التالية: الولايات المتحدة (9)، وأستراليا والمملكة المتحدة (7) وفرنسا وسويسرا (6)، وهولندا وبلجيكا واسبانيا وألمانيا والنمسا (5)، وكندا والنرويج والدانمرك والسويد (4) واليابان (3). وقد يكون من المثير للاهتمام أيضا أن يُلاحظ أن هناك ترابطا شديدا بين اللامساواة في الدخل وعدد متعاطي المخدرات المزمنين، كقياس غير مباشر لحجم صناعة المخدرات غير المشروعة في البلدان المتقدمة النمو. ومع أنه يوجد في الولايات المتحدة أكبر عدد من متعاطي المخدرات المزمنين في العالم بالنسبة للفرد الواحد، وأن في المملكة المتحدة واحدا من أعلى الأرقام فيما بين بلدان أوروبا الغربية، فان عدد متعاطي المخدرات المزمنين بالنسبة للفرد الواحد منخفض نسبيا في بلدان تنخفض فيها مستويات عدم المساواة في الدخل، مثل ألمانيا وبلجيكا والدانمرك والسويد وفنلندا والنمسا والنرويج وهولندا[14] والظاهر أن تعاطي المخدرات المزمن في

اليابان هو أقل من ذلك أيضا. غير أن هناك حاجة إلى زيادة دراسة أسبابه.

واو- تزعزع استقرار المجتمع المدني

46- صناعة المخدرات غير المشروعة يمكن أن لا تزعزع استقرار الدولة والاقتصاد فقط، بل المجتمع المدني كذلك. وهذا ما يمكن أن يحدث نتيجة لتزايد مستويات الجريمة (حروب العصابات والاختطاف والابتزاز)؛ واضمحلال رأس المال الاجتماعي؛ واضعاف سيادة القانون؛ وفساد النخبة و/أو النظام السياسي؛ والميسر والبغاء؛ وتعاطي المخدرات؛ وفقدان التماسك المجتمعي.

47- أما الأعراض أو المظاهر الرئيسية لتزعزع استقرار المجتمع المدني فتتمثل في ارتفاع مستويات الجريمة، وبخاصة الجرائم العنيفة، التي لها وطأة شديدة على أنماط الاستهلاك (كالحاجة إلى دفع تكلفة الخدمات الأمنية)، وكذلك على الحرية الفردية (وخصوصا حرية التنقل). وتشمل الجرائم المتصلة بالمخدرات الجرائم الاستيلائية وحروب العصابات والعنف في الأماكن العمومية والابتزاز والاختطاف.

48- وربما تكون كولومبيا قد شهدت خلال العقدين الأخيرين، أكبر درجة من تزعزع استقرار المجتمع المدني فيما يتصل بالمتاجرة بالمخدرات غير المشروعة. ففي ذلك البلد، تزايد عدد جرائم القتل من 17 جريمة لكل 000 100 شخص في الفترة 1973-1975 (أي قبل انخراط البلد في صناعة الكوكايين العالمية) إلى 63 جريمة لكل 000 100 شخص في عام 1988، وذلك خلال المرحلة الأولى من الحرب التي أعلنها تجمّع عصابات الاتجار بالمخدرات (كارتل ميديلين) على الدولة.[15] ثم ازداد هذا الرقم جدا إلى حوالي 80 جريمة لكل 000 100 شخص في عام 1992، عندما اشتدت تلك الحرب على كارتل ميديلين. وبعد تفكك هذا الكارتل تدريجيا، انخفض العدد في عامي 1993 و 1994، ثم في عام 1995 في أعقاب تفكك كارتل كالي. وفي 1997، وهي السنة الأخيرة التي تتوفر عنها بيانات قابلة للمقارنة الدولية، بلغ الرقم بالنسبة لكولومبيا 58 جريمة لكل 000 100 شخص، وهو رقم يأتي في المرتبة الثانية بعد رقم جنوب افريقيا (61) ولكنه يفوق بكثير الرقم الخاص ببيرو (10) أو الولايات المتحدة (7) أو شيلي (5) أو ايطاليا (1.5) أو ألمانيا (1.4) أو سويسرا (1.2) أو اليابان (0.5).[16]

49- علما بأن الفترة الطويلة من الجريمة والعنف تسهم في اضمحلال رأس المال الاجتماعي في البلد، وإضعاف سيادة القانون بوجه عام. ومن الناحية الاقتصادية، يؤدي ذلك إلى ارتفاع تكاليف المعاملات التجارية، لأنه لا يصبح بالامكان الاعتماد على الدولة لتوفير الاطار اللازم. وكنتيجة لارتفاع هذه التكاليف حدث هبوط عام في النشاط الاقتصادي الكلي ومن ثم هبوط في رفاه المجتمع بوجه عام.[16]

50- ثمة عنصر آخر يسهم في اضمحلال رأس المال الاجتماعي هو الفساد، وبخاصة فساد النخبة السياسية الحاكمة والنظام السياسي كله، وهو مظهر آخر لضعف سيادة القانون. ومع أنه لا يوجد مجتمع محصن بوجه الفساد، فان توفر مقادير كبيرة من الأموال غير المشروعة هو عامل يساعد على ديمومة الفساد. وهذا أيضا يؤدي إلى زيادة التكاليف الكلية للمعاملات التجارية، ويقلل بالتالي من امكانات رفاه المجتمع.

51- علاوة على ذلك، فإن النسيج الاجتماعي يصاب حالما تصبح الأنشطة غير المشروعة هي العرف السائد. كما يوفر تحقيق الأرباح بسرعة من الاتجار بالمخدرات حافزا للشباب على ترك مقاعد الدراسة. وهكذا تنشأ حوافز لجيل بكامله لكي يعيش حياة يكون فيها مجردا من المؤهلات

التعليمية. والمجتمع المحروم من الفرص التعليمية لا يمكنه أن يتطور. كما إن تأثر الأسر أيضا بهذا الأمر يطرح مشكلة عويصة، لأن الأسر تشكل عادة نواة المجتمع.

52- وعلى العكس من التوقعات بأن المخدرات المنتجة بطرق غير مشروعة في بلد معين لن تُنقل إلا إلى الأسواق غير المشروعة خارج ذلك البلد؛ فقد أظهرت التجربة أن معظم البلدان التي تُنتج فيها المخدرات غير المشروعة وكذلك بلدان العبور تواجه في النهاية مشاكل محلية خاصة بها تتعلق بتعاطي المخدرات لأن تسرب بقاياها هو ظاهرة معهودة. وغالبا ما تتلقى الجماعات المحلية المتاجرة بالمخدرات، التي تساعد في عمليات العبور، الدفع عينا مقابل ما تبيعه من حصتها من المخدرات غير المشروعة بغية تحويلها إلى ايرادات. وبما أنه قلما يكون لهذه الجماعات سبيل للوصول إلى الأسواق الأجنبية، فانها تضطر إلى بيع المخدرات محليا. وقد يستمر تعاطي المخدرات أيضا بعد تقليص الانتاج المحلي من المخدرات غير المشروعة؛ وعلى سبيل المثال، لا تزال باكستان تواجه مشكلة حادة تتصل بالهيروين حتى بعد قيامها بالفعل بالقضاء على انتاج خشخاش الأفيون غير المشروع في سنة 2001، حيث حلّت الواردات من أفغانستان محل الإنتاج المحلي.

53- وعلى نحو مماثل، فقد أفضت الزيادة في انتاج الكوكا في بوليفيا وبيرو في الثمانينات إلى زيادة حادة في تعاطي الباسوكو ثم الكوكايين لاحقا. وعلى الرغم من انخفاض انتاج الكوكا في أواخر التسعينات، فقد ظلت مستويات التعاطي المذكورة عالية نسبيا. ويبدو أن مستوى تعاطي الكوكايين في كولومبيا في أواخر التسعينات قد ازداد إلى جانب ازدياد انتاج الكوكا. وقد تأثرت المكسيك وبلدان الكاريبي أيضا نتيجة لتزايد مستويات تعاطي الكوكايين، حيث يزداد استخدام هذه البلدان كبلدان عبور بعد انخفاض شحنات الكوكايين القادمة من كولومبيا والموجهة مباشرة إلى الولايات المتحدة. كما وردت تقارير عن ازدياد مستويات تعاطي الكوكايين في السنوات الأخيرة في كل من البرازيل وجنوب افريقيا، وهما بلدان يستخدمان أيضا كبلدان عبور. وعلى نحو مماثل أيضا، فقد تأثرت بصفة خاصة جمهورية ايران الاسلامية وبلدان في آسيا الوسطى وعدد من بلدان أوروبا الشرقية نتيجة لارتفاع مستويات تعاطي الأفيونيات في السنوات الأخيرة حيث يستخدم المتاجرون بالهيروين تلك البلدان كبلدان عبور للتهريب.

54- علما بأن تعاطي المخدرات بحد ذاته، سواء في البلدان المتقدمة أو النامية، يؤدي إلى نشوء طائفة واسعة من المشاكل الاضافية للمجتمع ويؤثر سلبا على الصحة والانتاجية والتعليم، ويفضي إلى ازدياد معدلات الجريمة والحوادث وتفكك الأسرة. وهي مسائل تقع خارج نطاق هذه المناقشة، وقد عولجت في عدد من المنشورات الأخرى الصادرة عن الأمم المتحدة.[17]

55- من ثم فإن وجود صناعة كبيرة للمخدرات غير المشروعة يمزق التماسك الاجتماعي، الذي يشمل الأسرة والمجتمع المحلي والدولة، ويبدد رأس المال الاجتماعي على نحو خطير. وبدون رأس المال الاجتماعي، يصبح من غير المحتمل تحقيق التنمية.

زاي- الآثار السياساتية

56- ان المنافع القصيرة الأمد من انتاج المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع تقابلها خسائر كبيرة على المدى الطويل. ومما يقرّه المنطق السليم انه حتى لو تصرفت الحكومات بدافع من مصلحتها الذاتية البحتة، فانه ينبغي لها أن تتبع سياسات عامة بشأن مكافحة انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها. والظاهر أن هناك سببين على الأقل لعدم حصول ذلك دائما، هما:

(أ) أن بعض الحكومات لا ترى سوى المنافع القصيرة الأمد ولا تعترف بالخسائر الطويلة الأمد من حيث التنمية. وفي هذا الصدد، فإنها تقصّر في التنظيم الرقابي للنظام المالي كما تقصّر في تخصيص الأموال وفي اتخاذ التدابير المناسبة لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها بشكل غير مشروع؛

(ب) أن سياسة مراقبة المخدرات تُصاغ في بعض الأحيان ضمن سياق وطني يتجاهل الآثار الدولية الطويلة الأمد.

57- وهناك علاقة بين التنمية وانتاج المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة، وكذلك بين السياسات الانمائية ومراقبة المخدرات. ويمكن القول ان مراقبة المخدرات هي في الحقيقة شرط أساسي لنجاح التنمية، بينما قد يكون نجاح التنمية الاقتصادية شرطا مسبقا لتحقيق نجاحات مستدامة في مجال مراقبة المخدرات.

58- ومع وجود دلائل تستند إلى التجربة تدعم النظرية القائلة بأن مراقبة المخدرات تخدم التنمية بالفعل، فان اعتبار العلاقة العكسية للتنمية الاقتصادية العامة العالية شرطا لازما لتحقيق النجاح في مراقبة المخدرات هو أمر أقل تأكيدا. ولا تتيح الدلائل اعطاء جواب قاطع على ذلك. ومن الممكن العثور على دلائل تثبت أن التنمية يمكن أن تؤدي، ضمن سياقات مختلفة، إما إلى تقليل مشاكل المخدرات وإما إلى زيادتها:

(أ) وجود مستوى أعلى من التنمية:

'1' المقصود بالمستوى الأعلى من التنمية هو وجود قوة شرائية أكبر وتشديد أقوى موجّه نحو الأداء وخيارات ترويحية أكثر، ولذا فانها قد تعني ازدياد اللجوء إلى المؤثرات العقلية؛

'2' غير أن وجود مستوى أعلى من التنمية يعني أيضا وجود قدر أكبر من الموارد والقدرات لأغراض المنع والمعالجة وانفاذ القوانين؛

(ب) وجود مستوى منخفض من انتاج المخدرات غير المشروعة:

'1' هناك مستويات منخفضة نسبيا من انتاج المخدرات غير المشروعة في البلدان التي حققت معدلات عالية من النمو الاقتصادي خلال العقد الماضي؛

'2' غير أن المستويات العالية نسبيا من انتاج المخدرات غير المشروعة قد توجد أيضا في البلدان ذات الدرجة العالية من التنمية الاقتصادية؛ ومع ذلك فان أهمية هذا الانتاج، من حيث الحجم الكلي للاقتصاد تميل لأن تكون ضمن الحد الأدنى في هذه البلدان، مثلما يتضح من تحليل حجم الدخل المتعلق بالمخدرات.

59- هذا، وإن التنمية الاقتصادية قضية مهمة بالنسبة للمراقبة الدولية للمخدرات. إذ ستتراكم المنافع الطويلة الأمد إذا ما نأى البلد بنفسه عن انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها وعن غسل الأموال، غير أن هذا الأمر سينطوي على تكاليف قصيرة الأمد بالنسبة للحكومة وبالنسبة لشرائح معينة من المجتمع على السواء. ومن الضروري للمجتمع الدولي أن يساعد البلدان المحتاجة على تحمل بعض هذه التكاليف على الأقل، مما يمكّن من القيام بتدخلات من شأنها أن تمنع زراعة المحاصيل غير المشروعة وتحقيق مكاسب طويلة الأمد. وهو ما ينبغي أن يكون السبب المنطقي الأساسي للمساعدة الدولية، سواء كانت ثنائية أو متعددة الأطراف، في مجال مراقبة المخدرات.

60- اذا انقطعت سلسلة مراقبة المخدرات في بلد ما فان النظام الدولي لمراقبة المخدرات كله قد يصبح مهددا. والمثل القائل أن السلسلة ليست بأقوى من أضعف حلقاتها ينطبق بصفة خاصة على أي نظام متعدد الأطراف، كالأمم المتحدة والنظام الدولي لمراقبة المخدرات الذي تشرف عليه. ومن شأن اتخاذ اجراء انفرادي ضمن سياق وطني بحت أن يلحق الضرر بسلامة النظام الدولي لمراقبة المخدرات برمته.

61- والنزوع إلى تعريف مشكلة ما من منظور وطني بحت وعلى المدى القصير لا يخص تحديدا جهود مراقبة المخدرات. فالسياسة الانمائية غالبا ما تُتبع أيضا ضمن سياق وطني، وقد أفضت إلى تبعات دولية غير مقصودة (كالحروب التجارية وسباق التسلح والمشاكل البيئية). وفي العقد الماضي، اعتبر التحرر من الضوابط التنظيمية الرقابية وتحرير الاقتصاد والعولمة كآليات لتعزيز التنمية على الصعيد العالمي. غير أنه كانت هناك أيضا تبعات غير مقصودة أخرى – كهبوط أسعار المواد الأولية وازدياد البطالة في بعض المناطق والهجرة وتزايد المعاملات العابرة للحدود – التي أسهمت في تزايد انتاج المخدرات غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها.

62- وبامكان الآلية الدولية لمراقبة المخدرات القائمة الآن أن تعالج العواقب المتصلة بالمخدرات دون أن تعرّض للخطر المنافع الأخرى الناجمة عن التعاون الدولي وعملية العولمة. وبالتالي فان المهام الأساسية للنظام الدولي لمراقبة المخدرات تتمثل في تنسيق وتبسيط الاجراءات المتخذة لمكافحة انتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين وتشجيع الحكومات على التصدي لمشاكل تعاطي المخدرات بتعزيز أنشطة الوقاية والمعالجة من تعاطي المخدرات وعن طريق التعلم من أفضل الممارسات المتبعة. ويتضمن أيضا التصدي الدولي لانتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين عنصرا من العناصر المجسدة في خطة العمل بشأن التعاون الدولي على ابادة المحاصيل المخدرة غير المشروعة وبشأن التنمية البديلة، التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين (قرار الجمعية العامة دإ-4/20 هاء).[18] أما في برامج التنمية البديلة، فانه يجري مساعدة صغار المزارعين – وهم احدى الحلقات الرئيسية في سلسلة انتاج المخدرات والاتجار بها – على التحول من زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة إلى توليد الدخل بوسائل مشروعة. وهكذا تسهم المراقبة الدولية للمخدرات في بلوغ الهدف المتمثل في التنمية المستدامة الطويلة الأمد عن طريق التصدي للآثار الجانبية السلبية الناشئة عن انتشار صناعة المخدرات غير المشروعة.

حاء- الاستنتاجات

63- ينبغي لجهود مراقبة المخدرات أن تراعي ما يلي:

(أ) أن المخدرات غير المشروعة توفر مكاسب قصيرة الأمد لقلة من الناس، ولكنها تؤدي إلى خسائر طويلة الأمد لكثير منهم؛

(ب) أنه يتعين النظر في مشكلة المخدرات ضمن السياق الاقتصادي والانمائي الشامل للبلد؛

(ج) أن هناك آليتين راسختين متعددتي الأطراف لمعالجة مشكلة المخدرات ومشكلة التنمية على السواء، وأنه يتعين إدماج هاتين الآليتين معا على نحو أفضل، لأن التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد في بلد ما لن تكون مجدية بدون وجود نظام فعّال لمراقبة المخدرات؛

(د) أن انتاج المخدرات والاتجار بها غير المشروعين، في البلدان التي تعاني من مستويات عالية من البطالة، يوفران فرصا كبيرة للعمالة لكنهما يعرضان تنمية رأس المال البشري للخطر؛

(هـ) أن صغار المزارعين يجنون، في المدى القصير، منافع اقتصادية من زراعة المحاصيل المخدرة غير المشروعة، غير أن محصلة هذه المنافع تقل عن 1 في المائة من مردود التجارة بالمخدرات غير المشروعة في العالم؛

(و) أن 99 في المائة من القيمة المضافة في التجارة العالمية بالمخدرات غير المشروعة تنشأ عن طريق الاتجار على الصعيدين الوطني والدولي؛

(ز) أن معظم الأرباح المتأتية من تجارة المخدرات غير المشروعة تتحقق في البلدان المتقدمة النمو، غير أن وطأة التأثير الاقتصادي لمشكلة المخدرات ملموس أكثر في البلدان النامية حيث ان قيمة التجارة بالمخدرات غير المشروعة تمثل نسبة من الاقتصاد تفوق مثيلتها في البلدان المتقدمة؛

(ح) أن هناك، بوجه عام، ترابطا سلبيا في العلاقة بين انتاج المخدرات غير المشروعة والنمو الاقتصادي في أي بلد؛

(ط) أن انتاج المخدرات غير المشروعة وما يتصل به من أنشطة اقتصادية يلحق الضرر بالتنمية الاقتصادية الطويلة الأمد نتيجة لما ينطوي عليه من آثار تؤدي إلى زعزعة الدولة والاقتصاد والمجتمع المدني.

ثانيا– سير عمل النظام الدولي لمكافحة المخدرات

ألف– حالة الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات

الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961

64- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كان عدد الدول الأطراف في الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961،[19] أو في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972،[20] قد بلغ 179 دولة، منها 173 دولة كانت أطرافاً في تلك الاتفاقية بصيغتها المعدلة. ومنذ أن نشر تقرير الهيئة عن عام 2001،[21] أصبحت إريتريا، وبليز، وسان فنسنت وجزر غرينادين، وغيانا أطرافاً في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، وأصبحت كل من جمهورية إيران الإسلامية والمغرب طرفين في بروتوكول سنة 1972 المعدِّل لاتفاقية سنة 1961.[22]

65- وما زالت كل من الجزائر وأفغانستان وتشاد وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار ونيكاراغوا أطرافاً في اتفاقية سنة 1961 بصيغتها غير المعدلة فحسب. وتلاحظ الهيئة أن الجزائر صدّقت على بروتوكول سنة 1972 المعدِّل لاتفاقية سنة 1961 بموجب مرسوم رئاسي وأن حكومة ميانمار قررت الانضمام إلى بروتوكول سنة 1972. وتثق الهيئة في أن كلا من هاتين الدولتين ستودع قريبا صك التصديق أو صك الانضمام الخاص بها. وتحث الهيئة جميع الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى بروتوكول سنة 1972 أو التصديق عليه على أن تتخذ إجراءات سريعة للقيام بذلك دون مزيد من التأخير.

66- ومن بين الدول الثلاث عشرة التي ليست بعد أطرافاً في اتفاقية سنة 1961، توجد أربع دول في آسيا، وثلاث في أفريقيا، وواحدة في أوروبا، وخمس في أوقيانيا.

اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971

67- في 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كان عدد الدول الأطراف في اتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971[23] قد بلغ 172 دولة. وبين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2001 و1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، أصبحت كل من إريتريا، وبليز، وسان فنسنت وجزر غرينادين أطرافاً في اتفاقية سنة 1971.

68- ومن بين الدول العشرين التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة 1971، توجد خمس دول في آسيا، وأربع في أفريقيا، واثنتان في أوروبا، وست في أوقيانيا، وثلاث في القارة الأمريكية. وبعض تلك الدول، وهي ألبانيا وأندورا وبوتان وسانت لوسيا ونيبال وهايتي وهندوراس، أصبحت بالفعل أطرافاً في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988.[24] وتطلب الهيئة مجدداً إلى الدول المعنية أن تنفذ أحكام اتفاقية سنة 1971 وأن تصبح أطرافاً في تلك الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988

69- منذ أن صدر تقرير الهيئة عن عام 2001، انضمت إريتريا وإسرائيل وتايلند ورواندا إلى اتفاقية سنة 1988. وفي 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كان ما مجموعه 166 دولة، أو 87 في المائة من مجموع بلدان العالم، والجماعة الأوروبية،[25] أطرافاً في اتفاقية سنة 1988.

70- من بين الدول الست والعشرين التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية سنة 1988، توجد خمس دول في آسيا، وثمان في أفريقيا، وثلاث في أوروبا، وعشرة في أوقيانيا. وتطلب الهيئة مجددا إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافا بأن تقوم، على سبيل الأولوية، باتخاذ الخطوات اللازمة، من أجل إنفاذ التدابير المطلوبة بمقتضى اتفاقية سنة 1988 وبالانضمام إلى هذه الاتفاقية في أسرع وقت ممكن.

باء- التعاون مع الحكومات

التقارير المقدمة إلى الهيئة

التقارير المقدمة عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية

71- تجري الهيئة، في إطار اضطلاعها بالمسؤوليات المسندة إليها بمقتضى اتفاقيتي سنة 1961 وسنة 1971، حواراً مستمراً مع الحكومات. وتستعين الهيئة بما تتلقاه منها من بيانات إحصائية وغيرها من المعلومات في إجراء دراسات تحليلية عن صنع المخدرات والمؤثرات العقلية والمتاجرة بها بصورة مشروعة في كافة أنحاء العالم، بهدف معرفة ما إذا

كانت الحكومات قد قامت بإنفاذ الأحكام التعاهدية التي تقتضي منها قصر صنع تلك المخدرات والمتاجرة بها وتوزيعها واستعمالها على نحو مشروع على الأغراض الطبية والعلمية، مع كفالة توافرها للمرضى في الوقت نفسه.

72- يقع على عاتق الأطراف في اتفاقية سنة 1961 واجب تقديم تقاريرهم الإحصائية السنوية إلى الهيئة في موعد لا يتجاوز 30 حزيران/يونيه من السنة التي تلي السنة التي تتعلق بها تلك التقارير، كما تطلب الهيئة إلى الحكومات أن تقدم تقاريرها عن المؤثرات العقلية قبل ذلك التاريخ. ولا يزال القلق يساور الهيئة لأن العديد من الدول لا تمتثل لهذا الطلب، بما في ذلك دول مصنعة أو مستوردة أو مصدرة أو مستعملة رئيسية للمخدرات والمؤثرات العقلية. ويجعل تقديم التقارير متأخرة من الصعب على الهيئة أن ترصد صنع المخدرات والمتاجرة بها واستهلاكها. ويؤخر ذلك أيضا تحليل توافر المخدرات للأغراض الطبية ودراسة التوازن بين عرض المواد الأفيونية الخام والطلب عليها. وتحث الهيئة جميع الدول التي تواجه صعوبات في الامتثال في الوقت المناسب لالتزاماتها بالإبلاغ على أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لكفالة التقيد بالموعد النهائي لتقديم التقارير السنوية المحدد في اتفاقية سنة 1961.

73- تتولى الهيئة دراسة البيانات الإحصائية وغيرها من المعلومات التي ترد من الدول وتتصل بالسلطات المختصة، حسب الاقتضاء، من أجل إيضاح أوجه التضارب التي تُستبان في تقاريرها والتي قد تشير إلى حالات قصور في نظم الرقابة الوطنية و/أو إلى تسريب المخدرات إلى قنوات غير مشروعة. وتلاحظ الهيئة أن التقارير التي قدمتها معظم الدول كانت موثوقة بصفة عامة. بيد أنه يتعين على إيطاليا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية، وكلاهما من البلدان المصنعة والمصدّرة الرئيسية، تحسين نوعية تقاريرها. وتواجه بعض الدول صعوبات في تقديم تقارير كاملة إلى الهيئة لأن نظم الإبلاغ الوطنية الخاصة بها لا تكفل جمع جميع المعلومات المطلوبة. وعلى سبيل المثال، لم تتمكن الهند من تقديم بيانات عن استهلاك بعض المخدرات خلال السنوات الأخيرة، لأن مثل هذه البيانات غير متاحة على وجه السرعة من خلال نظام الإبلاغ الوطني. وتدعو الهيئة جميع الدول المعنية إلى تعزيز آليات الإبلاغ الوطنية الخاصة بها من أجل كفالة تقديم جميع التقارير الإلزامية إلى الهيئة.

74- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كان عدد الدول والأقاليم التي زوّدت الهيئة بإحصاءات سنوية عن المخدرات عن عام 2001 قد بلغ ما مجموعه 168 دولة وإقليما، وذلك وفقا لأحكام المادة 20 من اتفاقية سنة 1961. ويمثل هذا الرقم 80 في المائة من الدول والأقاليم البالغ عددها 209 والتي يتعين عليها تقديم تلك الإحصاءات. وقدم ما مجموعه 191 دولة وإقليما إحصاءات فصلية عن وارداتها وصادراتها من المخدرات في عام 2001؛ ويمثل هذا الرقم 91 في المائة من الدول والأقاليم البالغ عددها 209 والتي طلب إليها تقديم تلك البيانات؛ على الرغم من أن 33 دولة وإقليما لم تقدم سوى إحصاءات جزئية عن التجارة الدولية. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن مجموع التقارير التي وردت عن عام 2001 حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002 يمثل أعلى رقم سجل حتى الآن.

75- وتلاحظ الهيئة أن بعض الدول، ومنها البرازيل وجزر سليمان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وزمبابوي والكاميرون وهايتي، قد حسّنت أخيرا تقاريرها عن المخدرات في عام 2002. وظلت معظم الدول، بغض النظر عن كونها أطرافا في اتفاقية سنة 1961 أم لا، تقدم بانتظام تقارير إحصائية؛ بيد أنه هناك عددا قليلا من الدول الأطراف في اتفاقية سنة 1961 التي ظلت لا تفي بالتزاماتها بالإبلاغ

لعدة سنوات. وقد ذكّرت الهيئة مرارا تلك الدول بالتزاماتها وحثتها على كفالة الإبلاغ المنتظم. والهيئة سوف تنظر في اتخاذ المزيد من التدابير لضمان الامتثال وسوف ترصد عن كثب الوضع في تلك الدول.

76- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، قدم ما مجموعه 171 دولة وإقليماً إلى الهيئة تقارير إحصائية سنوية عن المؤثرات العقلية عن عام 2001 وفقا لأحكام المادة 16 من اتفاقية سنة 1971. وفيما يتعلق بالتقارير المتعلقة بالعقاقير المخدرة، تلاحظ الهيئة بارتياح أن المعدل الحالي 82 في المائة لتقديم التقارير عن المؤثرات العقلية يمثل أعلى رقم سجل على الإطلاق.

77- بيد أن التعاون من قبل بعض الدول لا يزال غير مُرض. وما زالت أفريقيا وأوقيانيا هما المنطقتان اللتان بهما نسبة عالية من الدول التي لا تقدم تقاريرها بصفة منتظمة. وفي السنوات الأخيرة، لم يقدم أكثر من ثلث الدول في هاتين المنطقتين تقارير إحصائية سنوية. ويرتبط ذلك بأوجه قصور شديدة في رصد المؤثرات العقلية في تلك البلدان. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن بعض الدول، ومنها أذربيجان وجزر سليمان، قد قدمت للمرة الأولى منذ عام 1996 تقاريرها الإحصائية السنوية عن المؤثرات العقلية. وقد لوحظ تحسن في الإبلاغ من جانب أوروغواي وكازاخستان ونيكاراغوا.

التقارير عن السلائف

78- يمثل إبلاغ المعلومات إلى الهيئة، حسبما هو مطلوب بمقتضى اتفاقية سنة 1988، مؤشرا على وجود آليات كافية لرصد السلائف والتنسيق المناسب بين الهيئات الحكومية المسؤولة عن جمع البيانات عن الكيمياويات. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، قدم ما مجموعه 120 دولة وأقاليم إضافة إلى الجماعة الأوروبية (نيابة عن الدول الخمس عشرة الأعضاء فيها) معلومات بهذا الشأن عن سنة 2001، عملا بالفقرة 12 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1988. ويمثل هذا الرقم 57 في المائة من الدول والأقاليم التي طلب إليها تقديم تلك المعلومات، وهو معدل إبلاغ مماثل لنظيره في السنوات الماضية.

79- وتلاحظ الهيئة أن 59 في المائة فقط من الأطراف في اتفاقية سنة 1988 لا تزال تمتثل لالتزامها التعاهدي بتقديم المعلومات اللازمة. وتلاحظ الهيئة أن عددا من الدول قد استأنف تقديم تقاريره إليها بعد الانقطاع عن ذلك لعدة سنوات. والدولتان اللتان استأنفتا تقديم تقاريرهما، رغم أنهما ليستا طرفين في اتفاقية سنة 1988، هما جزر سليمان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. وفي الوقت نفسه، تلاحظ الهيئة بأسف أنه لا تزال توجد دول أطراف في اتفاقية سنة 1988 لم تقدم البتة أي تقارير إليها، ومنها البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، ويوغوسلافيا. وتحث الهيئة جميع الدول التي لم تقم بعد بتقديم المعلومات المطلوبة أن تبادر إلى القيام بذلك في أسرع وقت ممكن.

80- منذ عام 1995، طلبت الهيئة، وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 20/1995، تقديم بيانات عن المتاجرة بالمواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988، واستعمالها والاحتياجات إليها بصورة مشروعة. وتقدم هذه البيانات على أساس طوعي، وتتعامل بها الهيئة باعتبارها معلومات سرية، إذا ما طلبت الحكومات ذلك. وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، قدم ما مجموعه 93 دولة وإقليما مثل تلك البيانات عن عام 2001، وهو معدل مماثل لمعدل الإبلاغ في السنوات الماضية. وقدم تلك المعلومات عن عام 2001 ما يقرب من جميع البلدان والأقاليم المصنعة والمصدرة والمستوردة وكذلك نقاط إعادة الشحن الرئيسية.

81- وقد زادت باطراد المعارف المتعلقة بالتجارة الدولية المشروعة في مادة أنهيدريد الخل، وهي المادة الكيمياوية الحاسمة التي تستعمل في الصنع غير المشروع للهيروين، ومادة برمنغنات البوتاسيوم، وهي المادة الكيمياوية الرئيسية التي تستعمل في الصنع غير المشروع للكوكايين. وفي حين أن معظم البلدان المصدرة الرئيسية قدمت بيانات عن صادراتها في عام 2001، لاحظت الهيئة بارتياح أن عدد البلدان والأقاليم التي قدمت بيانات عن استيراد هاتين المادتين على الاستمارة دال لعام 2001كاد أن يتضاعف خلال السنوات القليلة الماضية. ويعزى هذا التطور بصفة رئيسية إلى الرصد المكثف للتجارة الدولية في أنهيدريد الخل في إطار عملية توباز (Operation Topaz)، وبرمنغنات البوتاسيوم في إطار عملية بيربل (Operation Purple)، ويعزى كذلك إلى نقل هاتين المادتين من الجدول الثاني إلى الجدول الأول من اتفاقية سنة 1988 في عام 2001. والهيئة ترصد آثار إعادة جدولتهما.

82- وفي حين أن عدد الحكومات التي تقدم بيانات عن التجارة المشروعة في الإيفيدرين وشبيه الإيفيدرين، وهما سليفتان تستخدمان في الصنع غير المشروع للميثامفيتامين، قد ظل مرتفعا، توجد معلومات ضئيلة حاليا عن أنماط التجارة الدولية المشروعة في السلائف الأخرى المستخدمة في الصنع غير المشروع للمنشطات الأمفيتامينية. ونظرا إلى التسريب المستمر لتلك المواد إلى الصنع غير المشروع للمخدرات، وفرت الهيئة في عام 2002 منبرا لإطلاق مبادرة جديدة، أطلق عليها اسم مشروع بريزم (Project Prism)، لتحسين رصد التجارة الدولية المشروعة في تلك المواد ومنع تسريبها (انظر الفقرات 96-133 أدناه). وتدعو الهيئة جميع الحكومات إلى القيام، بصورة منهجية، بجمع البيانات عن صادراتها وارداتها من تلك المواد وتقديمها إلى الهيئة حتى تتمكن من مساعدة الحكومات على نحو افضل في استبانة المعاملات المشبوهة المتعلقة بتلك المواد ومنع تسريبها.

تقديرات الاحتياجات من العقاقير المخدرة

83- تود الهيئة أن تذكّر جميع الحكومات بأن التطبيق الشامل لنظام التقديرات لا غنى عنه لأداء نظام مراقبة المخدرات. ويشير الافتقار إلى تقديرات وطنية وافية في معظم الأحيان إلى وجود أوجه قصور في آلية المراقبة الوطنية لأي بلد. وبدون رصد صحيح للاحتياجات الفعلية من المخدرات ومعرفة كافية بها، يكون هناك خطر من احتمال أن تكون المخدرات التي يتاجر بها في بلد من البلدان أكثر من الاحتياجات الطبية ويمكن أن تُسرّب إلى قنوات غير مشروعة أو تستخدم على نحو غير سليم.

84- وحتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كانت 170 دولة وإقليما قد قدمت تقديرات سنوية لاحتياجاتها من المخدرات لعام 2003؛ أو 81 في المائة من الدول والأقاليم التي يتعيّن عليها تقديم تلك التقديرات؛ وهذا العدد أعلى من عدد الدول والأقاليم (166) التي قدمت تقديراتها لعام 2002، حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وعلى الرغم من المذكرات التي أرسلتها الهيئة، تخلّفت 39 دولة وإقليما عن تقديم هذه التقديرات في الوقت المناسب لكي تدرسها الهيئة وتؤكدها؛ مما اضطر الهيئة إلى وضع تقديرات بالنيابة عنها وفقا للفقرة 3 من المادة 12 من اتفاقية سنة 1961. وقد وضعت الهيئة أيضا تقديرات للاحتياجات من المخدرات لتيمور-ليشتي، التي أصبحت دولة مستقلة خلال عام 2002. وفي حين أن أفريقيا كانت، خلال السنوات السابقة، هي المنطقة التي توجد فيها أكبر نسبة من الدول التي لم تقدم تلك التقديرات، فقد تحسن تعاون الدول الأفريقية في هذا الصدد.

85- تشجع الهيئة جميع الدول والأقاليم التي وضعت من أجلها تقديرات لعام 2002 على إجراء استعراض دقيق لتلك التقديرات وتنقيحها عند الاقتضاء. وتجدر الإشارة إلى

أن التقديرات التي وضعتها الهيئة، رغم أنها تستند إلى التقديرات والإحصاءات التي قدمت في الماضي، قد خفضت في بعض الحالات بقدر كبير لإتاحة هامش أمان أمام خطر تسريب تلك المخدرات إلى القنوات غير المشروعة. ونتيجة لذلك، قد تكون هذه التقديرات الموضوعة غير كافية، وقد تواجه الدول والأقاليم المعنية صعوبات في استيراد الكميات التي تحتاج إليها من المخدرات اللازمة لتلبية احتياجاتها الطبية في الوقت المناسب. ولذلك تحث الهيئة تلك الدول والأقاليم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لوضع تقديرات احتياجاتها من المخدرات على نحو صحيح، وعلى تزويد الهيئة بتلك التقديرات في الوقت المناسب. والهيئة مستعدة لمساعدة تلك الدول والأقاليم عن طريق تقديم إيضاحات بشأن أحكام اتفاقية سنة 1961 المتعلقة بنظام التقديرات.

86- تتولى الهيئة دراسة التقديرات التي تتلقاها من الدول، بما في ذلك التقديرات الإضافية، من أجل حصر استخدام وتوزيع المخدرات في الكمية المطلوبة للأغراض الطبية والعلمية وضمان توافر القدر الكافي من تلك المخدرات لهذه الأغراض. وقد أجرت الهيئة اتصالات مع دول عديدة لتأكيد التقديرات عندما بدا لها، بناء على المعلومات المتاحة لها، أن تلك التقديرات غير كافية. ويسر الهيئة أن تلاحظ أنه في عام 2002، كما هو الحال في السنوات السابقة، قدمت معظم الدول ردودها على وجه السرعة. وتلاحظ الهيئة زيادة تعاون سلطات المملكة المتحدة في هذا الصدد. بيد أنه يبدو أن بعض الدول تواجه صعوبات مستمرة في تقديم تقديرات واقعية وشاملة لاحتياجاتها من المخدرات، وبصفة خاصة فيما يتعلق بصنع المخدرات أو باستخدامها لصنع مواد أخرى. وتدعو الهيئة جميع الدول، وبصفة خاصة الاتحاد الروسي والهند، إلى اتخاذ تدابير لتقديم تقديرات شاملة وكافية في الوقت نفسه لاحتياجاتها من المخدرات في المستقبل.

87- هناك عدد من الدول، بما فيها دول كإيطاليا والصين وكندا وهولندا، التي كان يتوقع أن تكون قد أنشأت آليات لجمع المعلومات بشأن احتياجاتها الطبية من المخدرات في أراضيها، قد قدمت تقديراتها لعام 2003 في وقت متأخر جدا. وكما ذُكر في تقرير الهيئة عن عام 2001،[26] فإن لمثل هذا التأخير في تقديم التقديرات أثر سلبي على التحليل الذي تجريه الهيئة. والهيئة تلاحظ أن أستراليا والبرازيل والولايات المتحدة واليابان، التي كانت تميل إلى تقديم تقديراتها متأخرة جدا خلال السنوات الأخيرة، قد قدمت تقديرها لعام 2003 في الوقت المحدد.

88- وتلاحظ الهيئة بارتياح أن عدد التقديرات الإضافية التي قدمتها الدول وفقاً للفقرة 3 من المادة 19 من اتفاقية سنة 1961 ظل في مستوى معقول. وقد انخفض عدد التقديرات الإضافية المقدمة إلى الهيئة كل سنة، فقد كان حوالي 650-700 في منتصف التسعينات وانخفض إلى أقل من 250 في عامي 2001 و2002، مما يعكس زيادة جودة تلك التقديرات. بيد أن الهيئة، كما فعلت في التقارير السابقة،[27] تحث الحكومات على أن تحتسب احتياجاتها الطبية السنوية من المخدرات بأقصى قدر ممكن من الدقة وأن تحاول أن تقصر تقديم تقديرات إضافية على الظروف غير المتوقعة.

مشاكل متكررة في تقارير الإبلاغ عن تقديرات وإحصاءات المخدرات

89- واجهت عدة حكومات مشاكل بشأن الإبلاغ عن التقديرات والمعلومات الإحصائية المتعلقة بمستحضرات مستثناة من بعض التدابير الرقابية (المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961)، ولا سيما تلك التي تحتوي على اتيل مورفين، وديكستروبروبوكسيفين، وثنائي

الفينوكسيلات، وثنائي الهيدروكوديين، وفولكودين، وكوديين. وبالمثل، قامت عدة حكومات بحذف بيانات عن المخزونات عندما قدمت تقديرات أو إحصاءات عن المخدرات. ويؤدي عدم توفير تلك البيانات إلى عدم التوازن في المعلومات الإحصائية السنوية التي تقدم إلى الهيئة والازدواج في احتساب البيانات، مما يعوق سير العمل الصحيح لنظام التقديرات وتأخير الواردات من المخدرات المطلوبة للأغراض الطبية.

90- وقد ظلت الهيئة على اتصال بالحكومات التي تواجه مشاكل في الإبلاغ على نحو صحيح بشأن المستحضرات المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961 أو بشأن المخزونات وقدمت الهيئة إليها إيضاحات، عند الاقتضاء. وتلاحظ الهيئة بارتياح أنه، منذ تلقي تلك الإيضاحات، حسنت عدة حكومات بالفعل ممارسات الإبلاغ الخاصة بها. والهيئة مستعدة لمساعدة الحكومات عن طريق تقديم مزيد من الإيضاحات بشأن هذه المسائل، عند الطلب.

91- وفقا لاتفاقية سنة 1961، للحكومات الحق في الاحتفاظ بمخزونات خاصة من العقاقير المخدرة لأغراض حكومية خاصة ولمواجهة الظروف الاستثنائية. وليس عليها أن تقدم إلى الهيئة تقريرا عن حجم تلك المخزونات الخاصة. بيد أن مطلوبا منها أن تقدم إلى الهيئة تقريرا، وفقا للفقرة 3 من المادة 20، عن العقاقير المستوردة إلى البلد أو الإقليم أو المشتراة فيه لأغراض خاصة، وكذلك عن الكميات من العقاقير المسحوبة من المخزونات الخاصة لتلبية احتياجات السكان المدنيين. والهيئة يقلقها أن بعض الحكومات لا يزال يتجاهل هذه الأحكام من اتفاقية سنة 1961 ولا يزوّد الهيئة بالبيانات المطلوبة.

تقديرات الاحتياجات من المؤثرات العقلية

92- قدمت الحكومات إلى الهيئة تقديرات الاحتياجات الطبية والعلمية الداخلية السنوية (التقديرات المبسّطة)، عملاً بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 7/1981 بشأن المواد المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971، وبقرار المجلس 44/1991 بشأن المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من تلك الاتفاقية. وعملاً بقرار المجلس 30/1996، تضع الهيئة تقديرات للحكومات التي لم تقدم تلك المعلومات. وتُرسل التقديرات إلى السلطات المختصة في جميع الدول والأقاليم التي يتعيّن عليها الاسترشاد بها عند الموافقة على صادرات المؤثرات العقلية.

93- على خلاف تقديرات المخدرات، لا تستلزم تقديرات المؤثرات العقلية التي تقدمها الدول والأقاليم تأكيد الهيئة وتبقى سارية المفعول إلى أن تتلقى الهيئة تقديرات جديدة. ويجوز للحكومات أن تُعلم الهيئة في أي وقت بقرارها تعديل تقديراتها. وفي كانون الثاني/يناير 2002، طلب إلى جميع الحكومات أن تراجع وتحدِّث، عند الاقتضاء، تقديرها للاحتياجات السنوية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية؛ ومنذ ذلك الحين، قامت 95 حكومة بذلك. وفضلا عن ذلك، وردت تعديلات على تقديرات مادة واحدة أو أكثر من 91 حكومة.

94- حتى 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2002، كانت معظم الحكومات قد قدمت إلى الهيئة تقديرات لاحتياجاتها الطبية السنوية من المؤثرات العقلية؛ بيد أن حكومات ثماني بلدان لم تقدم إلى الهيئة أي تأكيد بعد للتقديرات التي كانت قد وضعتها الهيئة في وقت سابق. وهذه البلدان هي: بوروندي وجزر القمر وجيبوتي وسيراليون والصومال والكاميرون وموريتانيا والنيجر. وقد أرسلت ليبريا تقديراتها إلى الهيئة للمرة الأولى في آذار/مارس 2002. ولكن التقديرات التي قدمتها

ليبريا كانت مفرطة بالنظر لعدد سكانها والبنية التحتية للرعاية الصحية فيها. وبما أن هذه التقديرات يمكن أن تفتح منفذا لتسريب المؤثرات العقلية إلى الاتجار غير المشروع، طلبت الهيئة إلى سلطات ليبريا مراجعة تقديراتها. وفي هذه الأثناء، سيستمر نشر التقديرات التي كانت الهيئة قد وضعتها لليبريا.

95- ويساور الهيئة القلق إزاء عدم قيام عدة حكومات بتحديث تقديراتها لعدة سنوات. وربما لم تعد تلك التقديرات تجسّد احتياجاتها الداخلية الفعلية من المؤثرات العقلية للأغراض الطبية والعلمية. فالتقديرات الأدنى من الاحتياجات الفعلية المشروعة قد يترتب عليها تأخير في استيراد مؤثرات عقلية تمسّ الحاجة إليها لأغراض طبية أو علمية في أي بلد، لأنه طُلب إلى البلدان المصدرة عدم تصدير كميات لا تتفق مع تقديرات البلدان المستوردة. وتدعو الهيئة جميع الحكومات إلى أن تضمن تحديث تقديراتها لاحتياجاتها السنوية من جميع المؤثرات العقلية بانتظام وأن تبلغ الهيئة بأي تعديلات.

جيم- منع التسريب إلى الاتجار غير المشروع

العقاقير المخدرة

التسريب من التجارة الدولية

96- على غرار ما حدث في السنوات الأخيرة، لم تكتشف في عام 2002 أي حالات تنطوي على تسريب المخدرات من التجارة الدولية المشروعة إلى الاتجار غير المشروع، بالرغم من الكميات الكبيرة من المواد والعدد الكبير من المعاملات. بيد أن تحريات تجرى في بلدين بشأن استيراد كمية كبيرة من أقراص الأوكسيكودون بصورة مشبوهة لم تكتمل بعد. فقد كانت الكمية المأذون بتصديرها تتجاوز مجموع تقديرات الدولة المستوردة.

97- وتذكّر الهيئة جميع الحكومات بأن المنع الفعال لتسريب المخدرات من التجارة الدولية يتطلب أن تنفذ الحكومات، بالتعاون مع الهيئة، جميع التدابير الرقابية على تلك المخدرات، على النحو المنصوص عليه في اتفاقية سنة 1961. وتنفذ معظم الحكومات بصفة كاملة نظام التقديرات ونظام تصاريح الاستيراد والتصدير؛ بيد أن بعض الحكومات أذنت في عامي 2001 و2002 بتصدير كميات من المخدرات من بلدانها تتجاوز مجموع التقديرات المقابلة للبلدان المستوردة المعنية؛ الأمر الذي يخالف أحكام المادة 31 من اتفاقية سنة 1961 ويمكن أن يؤدي إلى تسريب المخدرات إذا كان المتجرون بالمخدرات قد استخدموا تصاريح استيراد مزورة. وقد اتصلت الهيئة بالحكومات المعنية وطلبت إليها كفالة الامتثال الكامل لأحكام المادة 31 من اتفاقية سنة 1961 (انظر الفقرتين 139 و140 أدناه).

التسريب من قنوات التوزيع الداخلية

98- خلال السنوات الأخيرة، أبلغت بلدان مختلفة عن تسريب منتجات صيدلانية تحتوي على مخدرات من قنوات التوزيع المشروعة. وأبلغت كندا عن تزايد عدد حالات تسريب المواد الأفيونية باستخدام وصفات مزورة والسرقة من الصيدليات وبيع (الأوكسيكودون) إلى أشخاص غير مأذون لهم. وفي المكسيك، تمت سرقة أكثر من 000 900 قرص من الأوكسيكودون من مخزونات شركة للمستحضرات الصيدلانية في كانون الأول/ديسمبر 2001. وفي الولايات المتحدة، لا يزال الهيدروكودون والأوكسيكودون من بين المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية الأكثر تعاطيا. ووردت معلومات عن تسريب مستحضرات طبية تحتوي على الكوديين أو ضبطها أو تعاطيها من عدة بلدان، منها أوكرانيا وايسلندا وبروني دار السلام وبلغاريا وتايلند وجمهورية مولدوفا وفرنسا والنرويج. وأبلغ عن تسريب الميثادون في بعض البلدان حيث يستعمل

في العلاج الاستبدالي لإدمان المخدرات، بما فيها ايرلندا وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا.

99- ترى الهيئة أن الإبلاغ عن مضبوطات من منتجات صيدلية تحتوي على عقاقير مخدرة مسرّبة من قنوات التوزيع الداخلية لا يزال أدنى من المطلوب، وخصوصا عندما تشمل مستحضرات مدرجة في الجدول الثالث لاتفاقية سنة 1961 والمستثناة من بعض التدابير الرقابية. وتدعو الهيئة الحكومات إلى وضع نظام مركزي لجمع البيانات، حيثما أمكن ذلك، عن تسريبات ومضبوطات مثل هذه المستحضرات الصيدلانية وتعاطيها، من أجل الحصول على معلومات موثوقة عن هذه المشكلة. وتشجع الهيئة الحكومات على أن تقدم إلى الهيئات الدولية ذات الصلة معلومات عن تسريبات ومضبوطات وتعاطي المخدرات، حتى وإن كانت تلك المعلومات جزئية فحسب، لأنها قد تستخدم في استبانة الاتجاهات الجديدة الهامة.

100- تلاحظ الهيئة مع التقدير الجهود المتواصلة التي تبذلها السلطات المختصة في الولايات المتحدة لمنع تسريب وتعاطي الأكسيكودون، وبصفة خاصة على شكل أقراص محكومة الانتشار تحتوي على جرعات عالية من هذه المادة، وأصبحت مصدر قلق خلال السنوات الثلاث الماضية. وتشمل خطة العمل القائمة للحكومة تخصيص مزيد من الموارد المالية والبشرية للتحري بشأن حالات التسريب، ومواصلة تقييم مدى انتشار تعاطي الأوكسيكودون، واستحداث تدابير رقابية أكثر صرامة على صنع وتوزيع الأدوية الموصوفة طبيا والتي تحتوي على الأوكسيكودون وتعزيز التعاون مع الصناعة الصيدلانية من أجل زيادة الوعي لدى عامة الناس بهذه المشكلة.

101- وتدعو الهيئة جميع الحكومات إلى أن تواصل توخي الحذر فيما يتعلق بمحاولات تسريب الأوكسيكودون وغيره من المخدرات من قنوات التوزيع الداخلية أو من التجارة الدولية وأن تواصل إيلاء الانتباه إلى إمكانية تعاطي تلك المخدرات بما فيها مستحضرات الانتشار البطيء والمستحضرات المدرجة في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1961.

102- هذا، وقد لوحظ في العديد من البلدان تسريب وتعاطي المواد الأفيونية المحتوى لأجل العلاج ببدائل المخدرات. والهيئة تدعو حكومات البلدان التي تستعمل فيها هذه المواد لأجل العلاج البديل، إلى اتخاذ تدابير بشأن الحد من تسريبها إلى القنوات غير المشروعة.

المؤثرات العقلية

التسريب من التجارة الدولية

103- اقتصرت التجارة الدولية المشروعة في المؤثرات العقلية المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1971 على معاملات متفرقة لا تتجاوز بضعة غرامات. ولم تكتشف قط أي حالات تنطوي على تسريب تلك المواد من التجارة الدولية المشروعة. وقد وقعت المحاولة الأخيرة لتسريب مادة مدرجة في الجدول الأول في كانون الأول/ديسمبر 2000 ولم تنجح.

104- في السابق، شكّل تسريب مواد مدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971 من التجارة الدولية المشروعة مصدراً رئيسياً لإمداد الأسواق غير المشروعة. بيد أنه منذ استحداث تدابير رقابية صارمة على الصعيدين الوطني والدولي، أصبحت حالات التسريب المتعلقة بمواد مدرجة في الجدول الثاني نادرة. وكان الفينيتيلين هو أحد أكثر المواد تعرضا للتسريب من التجارة الدولية خلال العقد الماضي. وبسبب إمكانية تعاطي الفينيتيلين وخطره على الصحة العامة، فقد أخضع للمراقبة الدولية في عام 1986 بإدراجه في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971.

105- وبين عامي 1985 و1989، سُرّبت عدة مئات من الكيلوغرامات من الفينيتيلين من الصنع المشروع والتجارة الدولية. وبسبب زيادة الرقابة واليقظة، أصبحت تلك التسريبات محدودة جدا، في حين استمرت المحاولات الرامية إلى تسريب هذه المادة. ومن عام 1985 إلى عام 1995، حالت المراقبة الدولية وتعاون الحكومات مع الهيئة دون تسريب نحو 18 طنا من الفينيتيلين. وأدت زيادة تدابير الرقابة الدولية واليقظة في بلدان الصنع والتجارة إلى تقليل عدد محاولات تسريب هذه المادة.

106- أوسع المستحضرات المتعاطاة انتشارا يُعرف باسم كابتاغون الذي يحتوي على مادة فينيتللين. ولم يُبلّغ منذ عام 1986 عن صنع هذه المادة على نحو غير مشروع، ولكن مع استمرار الطلب على الكابتاغون في السوق غير المشروعة، صنعت أقراص الكابتاغون المزيفة باستخدام الفينيتيلين المصنع بصورة غير مشروعة. وفي آذار/مارس 1999، كشفت تحقيقات جنائية أجراها موظفو إنفاذ القانون في سلوفينيا موقعا في ليوبليانا كان يصنع فيه الكابتاغون بصورة غير مشروعة. وكان قد صنع في الموقع بين عامي 1995 و1998 بصورة غير مشروعة نحو 70 كيلوغراما من مادة الفينيتيلين النشطة، وهي كمية تكفي لصنع مليون قرص من الكابتاغون. وكان قد تم بالفعل تهريب ما لا يقل عن 000 250 قرص من الكابتاغون إلى تركيا.

107- وفي تموز/يوليه 2002، داهم موظفو إنفاذ القانون في تركيا شركة للمستحضرات الصيدلانية وضبطوا 15 مليون قرص من الكابتاغون كانت قد صنعتها الشركة بصورة غير مشروعة. وكانت أقراص الكابتاغون معدة للشحن إلى بلدان في غرب آسيا. وكانت أقراص الكابتاغون في تركيا، على غرار تلك التي اكتشفت في سلوفينيا في عام 1999، قد صنعت على نحو غير مشروع في ظروف ذات مستوى حرفي. ورغم أن موقع الصنع في سلوفينيا لم يكن شركة مستحضرات صيدلانية، كالشركة في تركيا، فقد كانت تستخدم فيه آلات دوارة لصنع الأقراص وأدوات تخريم وأدوات خلط وأجهزة لاختبار الأقراص، وكان يعمل لعدة سنوات.

108- ما عدا الفينيتيلين، أخذ يزداد صنع أقراص الكابتاغون المزوّرة باستعمال منشطات أخرى. وفي السنوات الأخيرة، احتوت معظم الأقراص المضبوطة منها على أمفيتامينات، إضافة إلى منشطات غير خاضعة للمراقبة الدولية.

109- لا بد أن معدات ذات مستوى حرفي قد استعملت أيضا من قبل متجرين قاموا على نحو غير مشروع بصنع نحو طن من أقراص الكابتاغون المزيفة وجدت مغلفة في أكياس بلاستيكية على قارعة الطريق في إحدى القرى بجمهورية مقدونيا اليوغسلافية سابقا في آب/أغسطس 2002. وكانت الأقراص في أغلفة لا تحمل سوى اسم كابتاغون التجاري، بدون الاسم الدولي غير المسجل الملكية، ولا تقدم أي معلومات عن الجرعات وتاريخ انتهاء الصلاحية وأي معلومات عن الصانع. والتحريات بشأن مصدر الأقراص مستمرة. ويفترض بأن تكون الأقراص قد فقدت أثناء حادث وقع لشاحنة مرت عبر البلد.

110- أكثر البلدان تأثرا بالاتجار في أقراص الكابتاغون المزيفة هي البلدان الواقعة في غرب آسيا، وخصوصا في منطقة الخليج الفارسي. ويبلغ عدد أقراص الكابتاغون المزيفة المضبوطة في مختلف البلدان عدة ملايين. ومعظم الأقراص المضبوطة كانت موجهة إلى بلدان في شبه الجزيرة العربية. وتلاحظ الهيئة بقلق عدم التعاون بين عدد من بلدان غرب آسيا المتأثرة بالاتجار في أقراص الكابتاغون المزيفة.

111- وقد اتصلت الهيئة ببلدان متأثرة بالاتجار في أقراص الكابتاغون المزيفة ووجهت انتباهها إلى المشاكل المتصلة

بتسريب هذه الأقراص وتعاطيها. وشجعت الهيئة أيضا البلدان المعنية على التعاون مع بلدان أخرى في المنطقة لإنشاء شبكة لتبادل المعلومات وتعزيز التعاون فيما بين سلطات إنفاذ القانون، ولا سيما فيما بين مختبرات الطب الشرعي.

112- يتسم تبادل المعلومات هذا بأهمية خاصة فيما يتعلق بتقارير المختبرات، لأنه ضروري لوضع ملامح لتحديد بلدان المصدر للأقراص المضبوطة. وقد ترغب البلدان المعنية في إطلاق مبادرة إقليمية للتوسيم.

113- كما تنطوي التجارة الدولية المشروعة في المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 على آلاف المعاملات الفردية كل سنة. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن انخفاضا كبيرا حدث في عدد حالات تسريب تلك المواد من التجارة الدولية المشروعة إلى قنوات غير مشروعة حسبما يبينه تحليل الهيئة للبيانات المتعلقة بالتجارة الدولية. ويرتبط هذا الانخفاض ارتباطا مباشرا بالتنفيذ شبه العالمي ليس لأحكام اتفاقية سنة 1971 فحسب، بل أيضا لتدابير الرقابة الطوعية التي أوصت بها الهيئة ووافق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (نظام أذون الاستيراد والتصدير، ونظام التقييم، ونظام الإبلاغ التفصيلي).

114- في الواقع، تحدث محاولات لتسريب المؤثرات العقلية بصفة متكررة ولكنها تُمنع بفضل يقظة السلطات المختصة وموظفي إنفاذ القانون، وفي بعض الحالات بفضل التعاون الطوعي من قبل صانعي المؤثرات العقلية. وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن بعض البلدان المصدّرة الرئيسية، كألمانيا وسويسرا والصين وفرنسا والمملكة المتحدة والهند، تستخدم تقديرات الاحتياجات من المؤثرات العقلية التي تنشرها الهيئة للتحقق من شرعية المعاملات التجارية. ولهذا التحقق أهمية خاصة في حالة الطلبات التي تقدمها شركات في بلدان لم تستحدث بعد أذون استيراد إلزامية لجميع المؤثرات العقلية. وفي حالة المعاملات التجارية التي تعتبر مشبوهة نظراً لطلبيات الاستيراد التي تتجاوز التقديرات المسجلة، تتولى الهيئة التحقق منها أو لفت انتباه البلد المستورد إليها. وييسّر هذا الإجراء استبانة محاولات التسريب.

115- مثل هذا التحقق من التقديرات لازم أيضا في الحالات التي تكون قد أصدرت فيها أذون استيراد. فقد تكون أذون الاستيراد مزورة أو أصدرت خطأ أو بنية تسريب مؤثرات عقلية. وفي حالة من هذا النوع، وجهت السلطات المختصة في الصين انتباه الهيئة إلى اعتزام صيدلية واحدة في ليبريا استيراد 300 كيلوغرام من البيمولين، وهو منشط مدرج في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971. وكان يمكن أن يؤدي استيراد تلك الكمية إلى صنع 10 ملايين قرص. ومع أن سلطات ليبريا قد ذكرت أن المعاملة شرعية وأن المادة قد طلبت لعلاج مرض الخُدار، فقد قررت الهيئة إخطار السلطات المختصة في الصين بعدم الإذن بتصدير المادة، نظرا للكمية الكبيرة المعنية ونظرا لأنه كانت هناك حالات تسريب كميات كبيرة من تلك المادة إلى أسواق غير مشروعة في غربي أفريقيا.

116- واستجابة لعدة تدخلات من جانب الهيئة، ألغيت أذون استيراد البيمولين، وأغلقت الصيدلية المتورطة وبدأت حكومة ليبريا التحقيق في دور سلطاتها المختصة في محاولة التسريب.

117- في حالة أخرى، طلبت السلطات المختصة في الصين إلى الهيئة التحقق من شرعية طلبية من أفغانستان لاستيراد 000 5 كيلوغرام من الديازيبام، وزعم أن السلطات المختصة في ذلك البلد قد أذنت بها. وكانت عينات من الهيروين المضبوط قد بينت أن الديازيبام قد استخدم لغش الهيروين. وكانت محاولة تسريب سابقة إلى أفغانستان قد شملت 000 5 كيلوغرام من الفينوباربيتال، الذي كان يستخدم أيضا لغش

الهيروين. وبينما أحبط التسريب الفعلي لهاتين المادتين نتيجة ليقظة سلطات البلدين المصدرين، فقد طلبت الهيئة إلى السلطات الأفغانية التحقيق في هاتين الحالتين.

118- واستعرضت الهيئة ممارسات الحكومات فيما يتعلق بالتصرف في المؤثرات العقلية المضبوطة. ولم تبلغ سوى حكومة واحدة عن استخدام المؤثرات العقلية المضبوطة لأغراض مشروعة عن طريق بيع المواد المضبوطة في السوق المشروعة. وأبلغت جميع الحكومات الأخرى بأنها أحجمت عن تلك الممارسة لأنها رأت أنه لا يمكن ضمان سلامة ونوعية الأدوية المصنعة من مواد مضبوطة. وأعربت الهيئة إلى الحكومة المعنية عن قلقها إزاء بيع المؤثرات العقلية المضبوطة وأشارت إلى أن مخاطر بالغة قد ترتبط باستخدام المؤثرات العقلية المضبوطة.

التسريب من قنوات التوزيع الداخلية

119- في حين أن معظم الحالات المتعلقة بتسريب المؤثرات العقلية من القنوات الداخلية، ولا سيما على مستوى التجزئة، تشمل كميات صغيرة نسبيا، فإن مجموع الكميات التي يجري تسريبها إلى الأسواق غير المشروعة قد لا يستهان به. فالمواد المسربة هي على الأكثر منشطات وبنزوديازيبينات، ولا سيما الفلونيترازيبام والديازيبام والمسكن بوبرينورفين.

120- ولا توجّه المواد المسرّبة إلى السوق غير المشروعة في البلد الذي تُسرّب فيه فحسب، بل تهرب أيضا إلى بلدان أخرى. وعلى سبيل المثال، يجري منذ عدة سنوات تهريب الفلونيترازيبام إلى السويد، وفي معظمه من دول البلطيق. علما بأن جزءا من الكمية قد صُدّر على نحو مشروع من سويسرا إلى الاتحاد الروسي، ثم من هناك سُرّب عبر ليتوانيا إلى السويد. وتقدر كمية الفلونيترازيبام الاجمالية المهربة إلى السويد بأنها تساوي تقريبا الكمية التي توصف بصورة قانونية في السويد (نحو 2.5 مليون قرص في السنة). وبسبب ارتفاع معدل تعاطي الفلونيترازيبام، فقد نقلته السلطات السويدية إلى الجدول الثاني من نظام المراقبة الوطني، الأمر الذي يُخضع هذه المادة لنفس الرقابة المفروضة على المورفين.

121- وتلاحظ الهيئة بقلق خاص تزايد استخدام الإنترنت والبريد للتجارة غير المشروعة في المؤثرات العقلية، بما في ذلك تهريب مؤثرات عقلية مسربة من قنوات توزيع داخلية. وتتمثل إحدى المشاكل الرئيسية التي حددت في هذا الصدد في أن كمية الرسائل والطرود التي تشحن كل يوم تجعل من المستحيل عمليا أن تكتشف أجهزة إنفاذ القانون شحنات المخدرات غير المشروعة و/أو التعرف على مصادر إمداد المخدرات غير المشروعة. وهناك مؤشرات في عدد من البلدان تبين أن استخدام البريد لتهريب المخدرات يبدو كبيرا وأن زيادة التعاون بين سلطات إدارة البريد والجمارك والشرطة على الصعيدين الوطني والدولي قد يكون لازما للتصدي لهذه المشكلة. ويبدو أن النظام البريدي يساء استخدامه على نطاق واسع لتهريب المادة ميثيلين ديوكسي ميثامفيتامين (م د م أ)، المعروف بالاسم الشائع "اكستاسي" أي عقار النشوة، من هولندا والبلدان المجاورة لها إلى كثير من البلدان الأخرى في العالم.

122- وقد أبلغت حكومتا سويسرا وكندا الهيئة عن تزايد تعاطي الزوبيكلون، وهي مادة غير خاضعة للمراقبة الدولية. وقد تكون قابلية تعاطي تلك المادة مشابهة لقابلية تعاطي البنزوديازيبينات. وترى الحكومتان أن إدراج الزولبيديم في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971 قد أدى إلى زيادة تعاطي الزوبيكلون. وفضلا عن ذلك، أبلغت حكومة كندا بأن إدراج الزولبيديم في الجدول الرابع قد أدى أيضا إلى زيادة تعاطي مادة الزاليبلون. ووفقا لما ذكرته السلطات الكندية، فإن التشابه في التركيب الكيميائي والنشاط الفارماكولوجي وقابلية

التعاطي للزاليبلون والزوبيكلون والزولبيديم ينبغي أن تجعلها خاضعة لنفس المتطلبات الرقابية.

السلائف

123- تضبط معظم السلائف عن طريق اعتراض السلطات لطريقها عندما تجري محاولات لتهريب هذه المواد عبر الحدود الوطنية. وقد أجريت في بعض الحالات، نتيجة لمعلومات جمعت في وقت الضبط وتصرف السلطات المعنية في الوقت المناسب، تحريات ناجحة وكُشفت الشبكات الإجرامية المسؤولة عن محاولات التهريب وتم تفكيكها. والتحريات من هذا النوع لازمة، ليس عندما تجرى حالات الاعتراض هذه فحسب، بل عندما توقف الشحنات التي تتم عن طريق التجارة الدولية أيضا، لأن محاولات تسريب السلائف من التجارة الدولية إلى الاتجار غير المشروع أخذت تصبح أكثر تعقيدا. وكما ذكر في تقرير الهيئة عن عام 2001،[28] لا يزال المتجرون يستعملون أسماء شركات معروفة ذات احتياجات مشروعة للسلائف المطلوبة. بيد أنه، في محاولات التسريب التي كُشفت مؤخرا، كانت الطلبيات مقدمة لكميات من السلائف أكبر من تلك التي كانت عليه في المحاولات التي كُشفت سابقا، كما قدمت عقود مزورة لتأييد تلك الطلبيات.

عملية بيربل (Operation Purple)

124- لا تزال عملية بيربل (الأرجوان)، البرنامج الطوعي للتعقب الدولي الذي استهل في عام 1999، تساعد الحكومات في منع تسريب برمنغنات البوتاسيوم من التجارة الدولية، وهي مادة كيمياوية أساسية تستخدم لصنع الكوكايين بصورة غير مشروعة. وتقوم الهيئة، في إطار ممارستها لمهامها بمقتضى اتفاقية سنة 1988، بالمساعدة في العملية على الصعيد الدولي وتقوم، من خلال أمانتها، بدور الجهة المحورية الدولية لتبادل المعلومات فيما بين الجهات المشاركة، وبصفة خاصة البلدان غير المشاركة، من أجل مساعدة الحكومات في استبانة حالات تسريب برمنغنات البوتاسيوم ومحاولات تسريبها.

125- خلال عام 2002، كانت معظم محاولات تسريب برمنغنات البوتاسيوم من التجارة الدولية المشروعة التي كشفت تتعلق ببلدان مشاركة في عملية بيربل. وترد تفاصيل هذه الحالات في تقرير الهيئة عن عام 2002 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988.[29] وينبغي للحكومات أن تحيط علما بأن المتجرين يمكن أن يستهدفوا أي بلد، ولا يمكن منع هذا النشاط إلا عن طريق التطبيق الصحيح لآليات العمل وإجراءات التشغيل القياسية لعملية بيربل. وقد مكنت تلك الآليات والإجراءات الحكومات، منذ عام 1999، من منع تسريب كميات كبيرة من برمنغنات البوتاسيوم عن طريق تعقب شحنات فردية بدون إلقاء عبء لا مبرر له على الصناعة المشروعة.

126- وقد أخذت فعالية عملية بيربل تصبح الآن أكثر وضوحا. وكما ذكر أعلاه، منذ أن استهلت عملية بيربل في عام 1999، جرت استبانة عدد كبير من الشحنات باعتبارها محاولات تسريب وأوقفت بناء على ذلك، وظلت ضبطيات برمنغنات البوتاسيوم على الصعيد العالمي التي تبلغ بها الهيئة سنويا تنخفض بصورة مطردة، مما يشير إلى نجاح آليات الرصد. وفي الوقت نفسه، يبيّن تحليل عينات الكوكايين الذي ضبط أثناء عمليات إنفاذ القانون أن كمية الكوكايين المنقى باستعمال برمنغنات البوتاسيوم قد بلغت أدنى مستوى لها على الإطلاق، وفضلا عن ذلك، يحاول المتجرون في كولومبيا صنع برمنغنات البوتاسيوم بأنفسهم على نحو غير مشروع؛ حيث أن عملية بيربل تقيد توافر هذه المادة لاستخدامها في صنع الكوكايين بصورة غير مشروعة.

عملية توباز (Operation Topaz)

127- تعتبر عملية توباز، التي ساعدت الهيئة على إطلاقها في عام 2001 بالتعاون مع الحكومات المعنية، برنامجا دوليا مكثفا يتركز على أنهيدريد الخل، وهو مادة كيمياوية رئيسية تستخدم في الصنع غير المشروع للهيروين وغيره من المواد. وتشمل عملية توباز، شأنها شأن عملية بيربل، برنامجا دوليا لتعقّب الشحنات كلا على انفراد في التجارة الدولية. كما تتضمن، إضافة إلى ذلك، أنشطة خاصة بإنفاذ القوانين ترمي إلى اعتراض سبيل الشحنات المهرّبة من أنهيدريد الخل والتحقيق في هذه الحالات، وكذلك الضبطيات التي تنفذ في مرافق التخزين أو معامل الهيروين غير المشروعة بغية اقتفاء مسارها رجوعا إلى المصادر التي سرّبت منها هذه المادة.

128- ولا يزال التعقّب الدولي للشحنات المنفذ في إطار عملية توباز يسير على ما يرام، باعتباره، على وجه الخصوص، ثمرة للجهود التي تبذلها السلطات المختصة للبلدان المصدرة، ولا سيما بلجيكا وهولندا، التي ترسَل منها معظم الشحنات. وقد أدت المعلومات التي جمعت عن طريق التعقب الدولي إلى تمكين الهيئة من التوصل إلى فهم أفضل للأنماط والدروب التجارية المعقّدة القائمة المتعلقة بأنهيدريد الخل. وهذا أمر ضروري إذا أريد للهيئة أن تساعد الحكومات، إلى جانب اللجنة التوجيهية لعملية توباز، في زيادة تحسين الآليات والإجراءات المعمول بها للحيلولة دون تسريب أنهيدريد الخل بقصد استخدامه في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة.

129- وعلى الرغم من أن كميات كبيرة من أنهيدريد الخل قد منعت من التسريب، فان العدد الفعلي للحالات التي جرى تحديدها كان صغيرا، وهو ما يعتبر مؤشرا واضحا على أن المتجرين دأبوا في الغالب على تسريب أنهيدريد الخل من قنوات التوزيع الداخلية وهرّبوا هذه المادة إلى المناطق التي تستخدم فيها لصنع المخدرات غير المشروع. ويبرز هذا التطور الحاجة إلى قيام الحكومات بتبادل المعلومات بالاستناد إلى الوقت الحقيقي فيما يتعلق بعمليات اعتراض الشحنات المهرّبة وبشأن الضبطيات التي تنفذ في معامل المخدرات غير المشروعة. وحيثما نفذت هذه التحقيقات بصورة شاملة، تمكّنت السلطات المعنية من تحديد المسؤولين عن عمليات التسريب والحيلولة دون حدوث حالات مماثلة من ذلك المصدر مستقبلا. وقد أجرت عدة حكومات تحقيقات من هذا القبيل خلال عامي 2001 و2002. وترد في تقرير الهيئة عن عام 2002 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية سنة 1988،[30] الحالات المهمة التي اكتشفت خلال عام 2002 وكذلك نتائج ما يتعلق بها من تحقيقات خاصة بالمتابعة.

130- وفي إطار تركيزها على أنشطة إنفاذ القوانين اللازمة للتصدي لتسريب أنهيدريد الخل بصورة مناسبة، تذكّر الهيئة الحكومات بأنه، إلى جانب إجراء التحقيقات الخاصة بالتعقّب، ينبغي للسلطات التي تقوم باعتراض الشحنات المهرّبة من أنهيدريد الخل أن تستخدم أيضا عمليات التسليم المراقب لمعرفة هوية الضالعين في تهريب هذه المادة وملاحقتهم قضائيا.

الإجراءات اللازمة للحيلولة دون تسريب سلائف المنشطات الأمفيتامينية: مشروع بريزم (Prism)

131- نظمت الهيئة، في واشنطن العاصمة في حزيران/يونيه 2002 وبالتعاون مع حكومة الولايات المتحدة والمفوضية الأوروبية، الاجتماع الدولي الخاص بسلائف المنشطات الأمفيتامينية. وحضر الاجتماع ممثلون عن السلطات الرقابية وتلك المعنية بإنفاذ القوانين على السواء من 38 بلدا ومنطقة[31] وكذلك الهيئات المختصة الاقليمية والدولية.[32]

132- وقد وجد الاجتماع أن هناك ضوابط فعّالة على التجارة الدولية بمعظم السلائف المتاجر بها على نطاق واسع لأغراض المنشطات الأمفيتامينية وانه لا توجد، لذلك، إمكانية تذكر لتسريب هذه السلائف من التجارة الدولية. وساد الاعتقاد بأن المتجرين يقومون إما بتسريب السلائف من الصنع المشروع أو يسخّرون شركات لصنع السلائف بصورة غير مشروعة ومن ثم يهربونها إلى البلدان التي يتم فيها صنع المخدرات بشكل غير مشروع. وبغية التصدي بشكل فعّال لاتجار من هذا النوع، فسيكون من الضروري أن تتبادل الحكومات المعنية ما يتوفر لديها من معلومات لكي يتسنى إجراء تحقيقات شاملة لتحديد مصدر السلائف وهوية المسؤولين عن هذا النشاط غير المشروع على السواء.

133- واتفق المجتمعون على استهلال مشروع دولي طوعي أطلق عليه اسم مشروع بريزم "الموشور" (Project Prism) تنفذ في إطاره العمليات فرادى من قبل أفرقة عاملة تتصدى لمسائل (أ) تسريب سلائف الأمفيتامينات والميتامفيتامينات و(ب) تسريب السلائف المستخدمة في عقار م.د.م.أ و(ج) المواد والمعدات المستخدمة في صنع المنشطات الأمفيتامينية بصورة غير مشروعة واستخدام شبكة الانترنت لتسريب السلائف الكيميائية والمواد والمعدات. وسعيا لضمان إجراء تحقيقات موحدة وتبادل المعلومات والبيانات الاستخبارية بما فيها نتائج التحقيقات، حدد الاجتماع الحاجة إلى إنشاء فرقة عمل[33] تتولى الإشراف على المشروع.

134- وقد قررت فرقة العمل أن هناك حاجة إلى إنشاء فريقين عاملين يعالج أحدهما مسألة السلائف المستخدمة في المنشطات الأمفيتامينية ويعالج الثاني مسألة المعدات واستخدام شبكة الانترنت. وحددت فرقة العمل أيضا تشكيلة كل من الفريقين وكذلك أولوياتهما وأهدافهما. وسيعقد الفريقان العاملان أول اجتماعين لهما في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2002 وتستضيفهما حكومة هولندا ومكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول). والهيئة واثقة من أنه سيتسنى، في إطار مشروع بريزم، تحقيق نجاحات مماثلة لتلك التي تحققت في إطار عمليتي بيربل وتوباز.

دال- تدابير المراقبة

مراقبة القنب المستعمل للأغراض الطبية أو العلمية

135- القنب مدرج في الجدولين الأول والرابع من اتفاقية سنة 1961. والمواد المدرجة في الجدول الرابع هي تلك التي تعتبر على وجه الخصوص قابلة للتعاطي وإحداث تأثيرات سلبية، في حين أن هذه القابلية لا تعوضها الفوائد العلاجية الجمة التي لا تتمتع بها مواد بخلاف تلك المدرجة في الجدول الرابع. بيد أنه كان هناك، ومنذ بضع سنوات، اهتمام متزايد بالفائدة العلاجية للقنب، مثلما يدل على ذلك استمرار البحوث العلمية بشأن كفاءة الاستخدام الطبي للقنب أو خلاصاته في عدة بلدان، من ضمنها ألمانيا وسويسرا والمملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة. ومثلما ورد في تقريرها عن عام 2001،[34] فإن الهيئة ترحب بهذه البحوث وهي على ثقة من أنه سيجري تقاسم نتائجها، عند توفرها، مع الهيئة ومنظمة الصحة العالمية والمجتمع الدولي.

136- يسر الهيئة أن تلاحظ أن جميع الحكومات المعنية تطبق المتطلبات الرقابية التي تنص عليها الأحكام ذات الصلة من اتفاقية سنة 1961 للحد من مخاطر تسريب القنب أو تعاطيه. وقد زوّدت الحكومات الهيئة، على وجه الخصوص، بالتقديرات والتقارير الاحصائية ذات الصلة، عند انطباقها، عن إنتاج القنب أو خلاصاته وما يورد يستورَد ويستهلك منها.

137- تلاحظ الهيئة أن حكومتي كندا وهولندا قررتا أن تأذنا باستخدام القنب في الأغراض الطبية، مع أنه لم يتم بعدُ الحصول على نتائج حاسمة بشأن الخواص العلاجية والاستخدامات الطبية المحتملة للقنب من الأبحاث الجارية في هذين البلدين أو في أي مكان آخر. والهيئة تدعو الحكومات إلى النظر في وضع جدولة القنب المدرج في الجدولين الأول والرابع من اتفاقية سنة 1961، وعدم السماح باستعماله في الأغراض الطبية، ما لم تتوفر نتائج حاسمة من الأبحاث تبيّن فائدته الطبية. كما تطلب الهيئة إلى الحكومات أن تضمن من ثم أن يكون استعماله متسقا مع المبادئ العامة التي توجّه الاستعمال والممارسة الطبيتين السليمتين. وينبغي للحكومات تزويدها بأي معلومات جديدة قد تتوفر لديهما بشأن الفوائد الطبية للقنب ممن قد تتطلب اعادة النظر في إدراج تلك المادة في الجدولين.

138- وقد تم في جامايكا وسري لانكا الإفراج عن ضبطيات من القنب لاستخدامها في الأغراض الطبية، غير أن الهيئة لم تُزوّد بما يقابل ذلك من تقديرات تتعلق باستهلاكه والمخزون منه ولا باحصاءات عن الكميات المفرج عنها أو استهلاكها أو المخزون منها. وتود الهيئة أن تؤكد ثانية أنه يتعين على الحكومات الامتثال لكافة أحكام اتفاقية سنة 1961 المتعلقة باستخدام المخدرات المضبوطة المفرج عنها للأغراض الطبية بما في ذلك تقديم تقديرات واحصاءات للهيئة بشأنها.

التجارة الدولية بالعقاقير المخدرة بما يزيد على التقديرات المحددة

139- تذكّر الهيئة جميع الحكومات بضرورة الامتثال للحدود المنصوص عليها في المادتين 21 و31 من اتفاقية سنة 1961 بشأن كميات المخدرات المسموح بها للتجارة والصنع الدوليين.

140- ولدى استعراض الهيئة المتواصل لامتثال الحكومات لهذه الأحكام الرقابية، لاحظت عددا من الحالات التي تم فيها تجاوز الواردات أو الصادرات لحدود التقديرات المقررة. وعلى الرغم من أن هناك أسبابا مختلفة لهذه التجاوزات، فإن الهيئة تشجع الحكومات على الرجوع دائما، قبل إعطاء إذن بتصدير المخدرات، إلى قائمة التقديرات السنوية للاحتياجات من هذه المخدرات بالنسبة لكل بلد.[35]

صادرات بذور الخشخاش من بلدان تحظر زراعته

141- وفقا لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 32/1999، تشجع الهيئة الحكومات على اتخاذ تدابير لمكافحة التجارة الدولية ببذور الخشخاش من بلدان لا يسمح فيها بالزراعة المشروعة لخشخاش الأفيون. وتطلب الهيئة إلى الحكومات، على وجه الخصوص، أن تحول دون أي عملية تصدير أو استيراد أو عبور لبذور خشخاش الأفيون ذات المناشئ غير المشروعة وأن تتقاسم مع الحكومات الأخرى المعنية ومع الهيئة المعلومات بشأن المعاملات المشبوهة والضبطيات المتعلقة ببذور الخشخاش.

142- وتلاحظ الهيئة بالتقدير أن بعض الدول تعكف على اتخاذ خطوات في هذا الاتجاه. ففي أواخر عام 2001، على سبيل المثال، منعت السلطات الهندية استيراد 30 طنا من بذور الخشخاش من ميانمار. وتحقق سلطات ميانمار حاليا في تلك القضية وقد اتخذت أيضا تدابير بحق الشركات التي أعطت معلومات كاذبة للجمارك بخصوص عمليات تصدير سابقة لبذور الخشخاش. وقد علّقت وزارة التجارة في ميانمار جميع رخص تصدير بذور الخشخاش منذ عام 2000.

وضبطت السلطات المختصة في ميانمار في عام 2002 كميات كبيرة من هذه بذور الخشخاش من مصادر غير مشروعة. وتدعو الهيئة جميع دول المنطقة التي يزرع فيها خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة إلى مواصلة التزام جانب اليقظة فيما يتعلق بالمعاملات المتعلقة ببذور الخشخاش المتأتية من زراعة خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة.

الضوابط الرقابية على التجارة الدولية بالمؤثرات العقلية

143- فرضت في كندا، في أيلول/سبتمبر 2000، ضوابط على كافة البنزوديازبينات المشمولة بالمراقبة بموجب اتفاقية سنة 1971، بما في ذلك إصدار أذون لاستيرادها وتصديرها. غير أن المؤثرات العقلية الأخرى التي لا تنطبق عليها لوائح المراقبة المذكورة أعلاه ما زال يتعين ادراجها في الجداول بموجب قانون المخدرات والمواد المشمولة بالمراقبة. وتتوقّع الهيئة أن تدرج هذه المواد في المجموعة المقبلة من اللوائح التي ستستحدث بمقتضى ذلك القانون كمسألة ذات أولوية بحلول نهاية عام 2002.

144- ترحب الهيئة بالقرار الذي اتخذته المملكة المتحدة، وهي بلد مصدّر رئيسي، بتوسيع نظام أذون الاستيراد والتصدير ليشمل التجارة الدولية بكافة المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971 وفقا لعدة قرارات صادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد أصبحت هذه الضوابط نافذة المفعول في المملكة المتحدة في 1 شباط/فبراير 2002 بموجب لائحة إساءة استعمال المخدرات لعام 2001.

145- تلاحظ الهيئة بالتقدير أن أذربيجان وجمهورية مولدوفا وفنزويلا ومالي ومصر والمملكة المتحدة عمدت أيضا في عام 2002 إلى توسيع نظام أذون الاستيراد والتصدير ليشمل كافة المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. ووسّعت البحرين نظام أذون الاستيراد ليشمل الفلورازيبام بينما وسّعت المملكة العربية السعودية النظام المذكور ليشمل البوبرينروفين. ويشترط التشريع الوطني حاليا الحصول على أذون تصدير واستيراد بالنسبة لكافة المواد المدرجة في الجدول الثالث في حوالي 110 بلدان وأقاليم وبالنسبة لكافة المواد المدرجة في الجدول الرابع في حوالي 92 بلدا واقليما. وفي حوالي 55 بلدا واقليما اضافيا، تعتبر أذون الاستيراد والتصدير الزامية بالنسبة لبعض المواد على الأقل.

146- وتطلب الهيئة إلى حكومات جميع البلدان التي لم تفرض بعد رقابة على استيراد وتصدير جميع المؤثرات العقلية عن طريق نظام أذون الاستيراد والتصدير أن تستحدث تلك الضوابط. فقد أثبتت التجربة أن البلدان التي لا توجد لديها تلك الضوابط، تكون معرّضة بصفة خاصة لخطر استهدافها من قبل المتجرين بتلك المواد. وقد أبدت حكومات بعض هذه البلدان، منها ايرلندا التي أجرت معها الهيئة حوارا طويلا بشأن هذه المسألة، عزمها على توسيع نظمها المتعلقة بأذون الاستيراد والتصدير لكي تشمل كل المؤثرات العقلية. وتثق الهيئة في أن هذه الحكومات ستطبق تلك الضوابط في أقرب فرصة ممكنة. وتدعو الهيئة جميع البلدان المعنية، بما فيها جزر البهاما والجماهيرية العربية الليبية وسنغافورة وميانمار ونيبال، إلى أن تطبق هي الأخرى تلك الضوابط.

147- وفي عام 2002، تلقت عدة بلدان مصدّرة أذون استيراد لكميات من المؤثرات العقلية تفوق بدرجة كبيرة التقديرات التي وضعتها سلطات البلدان المستوردة. ويساور الهيئة القلق بشأن العدد المرتفع من تلك الحالات مما يشير إلى فشل البلدان المستوردة المعنية في تطبيق نظام التقديرات. وقد طلبت الهيئة من حكومات البلدان المستوردة تلك أن تصحح ذلك الوضع. وتعرب الهيئة عن تقديرها لما تلقته من دعم من بعض البلدان المصدرة الرئيسية، ومنها ألمانيا وسويسرا والصين

وفرنسا والمملكة المتحدة والهند، التي دأبت على تذكير البلدان المستوردة بأي قصور في الامتثال لنظام التقديرات. وتعاود الهيئة طلبها إلى جميع الحكومات بإنشاء آلية تكفل توافق تقديراتها مع احتياجاتها الفعلية المشروعة وعدم الإذن بأي واردات تتجاوز التقديرات.

148- وفي قراريه 15/1985 و30/1987، طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى الحكومات أن تزوّد الهيئة بمعلومات عن البلدان التي هي منشأ الواردات وبلدان مقصد الصادرات من المواد المدرجة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وقدم نحو 90 في المائة من الحكومات هذه المعلومات في تقاريرها الإحصائية السنوية إلى الهيئة. وتطلب الهيئة من الحكومات التي لم تقدم بعد تلك المعلومات أن تدرجها في تقاريرها المقبلة من أجل ضمان تحسين تحليل البيانات والتغذية الارتجاعية.

الأحكام المتعلقة بالمسافرين الخاضعين لمعالجة تقتضي استعمال مستحضرات طبية محتوية على عقاقير مخدرة

149- في تقريرها لعام 2000،[36] اعترفت الهيئة بوجود حاجة إلى وضع أحكام بشأن المخدرات شبيهة بالأحكام الخاصة بالمؤثرات العقلية على النحو الوارد في المادة 14 من اتفاقية سنة 1971، والمتعلقة بالمسافرين الخاضعين للمعالجة بمخدرات مشمولة بالمراقبة الدولية لأغراض الاستعمال الشخصي. ومن شأن هذه الأحكام أن تعمل على تيسير وتعزيز جانب الأمان في الحالات التي تشمل مسافرين يرغبون في مواصلة علاجهم في البلدان التي يزورونها ويحتاجون بالتالي لأن يكونوا على بينة بمختلف المتطلبات والقيود الوطنية المتعلقة بحمل مستحضرات طبية موصوفة تحتوي على مخدرات ومؤثرات عقلية. وقد أخذت لجنة المخدرات، بعين الاعتبار، في قرارها 15/44، المقترحات التي أوردتها الهيئة في تقريرها عن عام 2000.[37]

150- ونظم برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب) اجتماعا للخبراء عقد في فيينا في الفترة من 12 إلى 14 شباط/فبراير 2002. وقد أعد الاجتماع، الذي شارك فيه خبراء من 12 بلدا إلى جانب منظمة الصحة العالمية والهيئة، مبادئ توجيهية بشأن اللوائح الوطنية الخاصة بالمسافرين الخاضعين للمعالجة بمخدرات مشمولة بالمراقبة الدولية. واعتمدت لجنة المخدرات فيما بعد القرار 5/45 الذي شجعت فيه الدول على النظر في تنفيذ التوصيات الواردة في المبادئ التوجيهية بالاستناد إلى المتطلبات القانونية الوطنية والاعتبارات العملية. وقام اليوندسيب بتوفير المبادئ التوجيهية باللغات الرسمية الست المعتمدة في الأمم المتحدة تمهيدا لتوزيعها على كافة الحكومات.

151- وتدعو الهيئة الحكومات إلى ابلاغها بالقيود المطبقة في أقاليمها على المسافرين الخاضعين للعلاج بمخدرات أو مؤثرات عقلية. وستقوم الهيئة بنشر تفاصيل هذه التبليغات، مثلا، في الأجزاء ذات الصلة من قائمة المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية ("القائمة الصفراء") أو قائمة المؤثرات العقلية المشمولة بالمراقبة الدولية ("القائمة الخضراء") وعن طريق موقع الهيئة على الشبكة العالمية.

هاء- نطاق المراقبة

تنفيذ القرارات المتعلقة بإدراج المؤثرات العقلية في الجداول

152- أخفقت قلة من الدول لسنوات عدة في تنفيذ بعض القرارات الصادرة عن لجنة المخدرات بشأن إدراج المؤثرات العقلية في الجداول. وهذه حالات تؤدي إلى ايجاد ثغرات في النظام الدولي لمراقبة المخدرات يمكن أن يستغلها المتجرون

بالمخدرات. وتود الهيئة أن تذكّر الدول المعنية بالالتزامات المترتبة عليها بموجب المادة 2 من اتفاقية سنة 1971 وتطلب إليها اتخاذ إجراءات فورية لفرض مراقبة وطنية وافية على كافة المؤثرات العقلية. وترحب الهيئة بالقرارات التي اتخذتها كل من باراغواي وبنغلاديش وطاجيكستان ويوغوسلافيا بإدراج كافة المؤثرات العقلية الواردة في اتفاقية سنة 1971 في تشريعاتها الوطنية الخاصة بالمراقبة.

153- وقد واجهت عدة حكومات صعوبات في تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة المخدرات بشأن إدراج المؤثرات العقلية في الجداول ضمن الإطار الزمني الذي تشترطه اتفاقية سنة 1971، وهو 180 يوما من تاريخ قيام الأمين العام بإبلاغ كل من هذه القرارات إلى جميع الدول. وترحب الهيئة بتعهد بعض هذه الدول باعتماد التدابير التشريعية والتنظيمية اللازمة لضمان امتثالها بالإطار الزمني المذكور في المستقبل. وتطلب الهيئة إلى الحكومات التي تواجه صعوبات جمة في ضمان الاسراع بإدراج المؤثرات العقلية في الجداول بموجب تشريعاتها الوطنية الحالية أن تعدّل تشريعاتها من أجل الامتثال لالتزاماتها التعاهدية.

واو- ضمان توافر المخدرات للأغراض الطبية

الطلب على المواد الأفيونية وعرضها

154- عملا باتفاقية سنة 1961 والقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقوم الهيئة بانتظام بدراسة المسائل التي تؤثر على العرض والطلب على المواد الأفيونية المستخدمة لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية وتسعى، بالتعاون مع الحكومات، للابقاء على توازن دائم بين الاثنين. ويرد في تقرير هيئة مراقبة المخدرات عن عام 2002، تحليل تفصيلي للوضع الراهن فيما يتعلق بعرض المواد الأفيونية والطلب عليها لسد الاحتياجات الطبية والعلمية على الصعيد العالمي.[38]

رصد الوضع العالمي لعرض المواد الأفيونية الخام

155- تلاحظ الهيئة أن الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام قد ازداد بدرجة كبيرة مسجلا مستويات قياسية عالية تبلغ 386.7 طنا من مكافئ المورفين في عام 1999 و384.3 طنا من مكافئ المورفين في عام 2000. اضافة إلى ذلك، تشير البيانات المسبقة المقدمة من البلدان المنتجة الرئيسية إلى أن الإنتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام قد ازداد إلى درجة كبيرة في عام 2002 كذلك ليصل إلى 460 طنا تقريبا من مكافئ المورفين.

156- تطلب الهيئة إلى جميع البلدان المنتجة الرئيسية، ولا سيما اسبانيا وأستراليا، اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان تعديل انتاجها مستقبلا من المواد الأفيونية الخام بحيث يتفق مع الاحتياجات الفعلية لهذه المواد في مختلف أنحاء العالم، مع الأخذ في الاعتبار ما هو مخزون منها حاليا على الصعيد العالمي. وتلاحظ الهيئة أن المساحة الاجمالية التي ستخصص لزراعة خشخاش الأفيون في الهند في عام 2003 قد خفضت مرة أخرى نتيجة لما تراكم من مخزونات كبيرة منه طوال السنوات القليلة الماضية.

157- كما تلاحظ الهيئة أن انتاج المواد الخام الغنية بالثيبين واستهلاك مشتقاتها مستمر في التزايد منذ عام 1998. وستقوم الهيئة برصد الوضع عن كثب من أجل المحافظة على توازن مناسب بين عرض المواد المذكورة والطلب على ما يتعلق بها من المواد الأفيونية.

158- وتلاحظ الهيئة أن المساحة الاجمالية المستخدمة لزراعة خشخاش الأفيون في عام 2002، والتي تم حصادها بالفعل في اسبانيا تفوق كثيرا التقديرات المقدمة من الحكومة والمؤكدة

من قبل الهيئة. وتشدد الهيئة على أهمية نظام التقديرات بالنسبة للمراقبة الدولية للمخدرات وتطلب إلى جميع البلدان المنتجة الرئيسية التقيّد بدقة بهذا النظام فيما يتعلق بالمساحة المستخدمة لزراعة خشخاش الأفيون، على النحو الذي تقتضيه اتفاقية سنة 1961. ومن شأن وجود تقديرات معوّل عليها أن ييسّر قيام الهيئة بوضع التوقّعات المتعلقة بالانتاج العالمي من المواد الأفيونية الخام ويضمن إجراء تحليل هادف للوضع المتعلق بالعرض والطلب على المواد المذكورة لسد الاحتياجات الطبية والعلمية على الصعيد العالمي.

منع انتشار انتاج المواد الأفيونية الخام

159- تلاحظ الهيئة بقلق أن حكومة المملكة المتحدة تعكف على النظر في زراعة خشخاش الأفيون تجاريا في اقليمها لأغراض صنع المخدرات، على الرغم من محاولة الهيئة لثنيها عن القيام بهذا النشاط، وفقا للقرارات ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن العرض والطلب على المواد الأفيونية لسد الاحتياجات الطبية والعلمية على الصعيد العالمي.

160- تؤكد الهيئة ثانية أنه رغم عدم احتواء اتفاقية سنة 1961 على أحكام تحظر على أية دولة زراعة خشخاش الأفيون، فان الهدف الذي تنشده تلك الاتفاقية وكذلك المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي يتمثلان في تنظيم وتحديد زراعة المحاصيل المخدرة وانتاجها وصنعها واستخدامها بما يتفق مع الكميات اللازمة للأغراض المشروعة.

161- وخلال العقود القليلة الماضية، سعت الهيئة، بالتعاون مع المنتجين والمستوردين الرئيسيين للمواد الأفيونية الخام، إلى الابقاء على درجة مناسبة من التوازن بين عرض المواد الأفيونية والطلب عليها. وسيكون لادخال أي بلد اضافي لزراعة خشخاش الأفيون تأثير مباشر على التوازن بين الاثنين، وخصوصا بسبب المستوى المرتفع على نحو غير عادي الحالي لمخزون المواد الأفيونية الخام، وبالنظر إلى أن الطلب قد لا يزداد إلا على المدى الطويل للتماشي مع العرض. ولذلك ينبغي العمل بقوة على احباط أي زراعة إضافية من هذا النحو. وتحث الهيئة جميع المنتجين غير التقليديين للمواد الأفيونية الخام على الامتناع عن مجرد تطبيق قواعد اقتصاد السوق، وعلى التصرف وفقا للأهداف المنشودة والسياسات العامة المقررة في المراقبة الدولية للمخدرات.

162- وتدعو الهيئة جميع الحكومات إلى المساهمة في الابقاء على التوازن بين العرض والطلب المشروعين على المواد الأفيونية الخام والتعاون على منع انتشار مصادر انتاجها وذلك بما يتفق مع الأحكام ذات الصلة الصادرة عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المشاورة غير الرسمية بشأن عرض المواد الأفيونية والطلب عليها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية

163- عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 17/2001 وبناء على طلب حكومتي تركيا والهند، عقدت الهيئة، خلال الدورة الخامسة والأربعين للجنة المخدرات، مشاورة غير رسمية بشأن عرض المواد الأفيونية والطلب عليها لتلبية الاحتياجات الطبية والعلمية. وقد شارك في المشاورة غير الرسمية المنتجون والمستوردون الرئيسيون للمواد الأفيونية الخام.

164- وقد دأبت الهيئة، منذ عام 1992، على عقد مشاورات غير رسمية كهذه. وتؤدي المعلومات التي توفرها الحكومات المشاركة في المشاورات غير الرسمية، وخصوصا المتعلقة منها بالتطورات والاتجاهات السائدة في انتاج المواد الأفيونية الخام واستهلاكها، إلى تيسير قيام الهيئة برصد الوضع وتسهم في استمرار توافر المواد الأفيونية للأغراض الطبية

وتحول، في الوقت ذاته، دون عرض كميات زائدة من هذه المواد.

استهلاك العقاقير المخدرة

استهلاك المخدرات لمعالجة الآلام الخفيفة والشديدة

165- لا تزال هناك فروق كبيرة بين البلدان في معدلات استهلاك المخدرات لأغراض معالجة الأمراض الخفيفة والشديدة. وعلى الرغم من أن استهلاك هذه المسكنات بالنسبة للفرد الواحد قد تضاعف على الأقل في معظم البلدان خلال العقد الماضي، فقد ازداد بوتيرة أسرع من قبل في البلدان المتقدمة النمو. أما بالنسبة للمخدرات الأقوى، بصفة خاصة، كالفنتانيل والهيدرومورفون والمورفين والأوكسيكودون، وهي المخدرات الأكثر شيوعا من حيث استعمالها في معالجة الآلام الخفيفة والشديدة أو بالنسبة لأشكال جرعاتها المطورة حديثا والتي اعتمدت نتيجة للجهود المتواصلة لتحسين تخفيف الآلام، فان الزيادات التي طرأت على استهلاكها تُبلَّغ من قبل البلدان المتقدمة النمو بشكل رئيسي. وفي الكثير من البلدان النامية، يندر توفر هذه المخدرات القوية أو أشكال جرعاتها المطورة حديثا بسبب بطء انطلاق مكوناتها الفعالة. أما استعمال المسكنات الأخرى من شبائه الأفيون لمعالجة الآلام فقد اعتراه الركود. وظل استعمال المخدرات لمعالجة الآلام في معظم البلدان النامية على مستوى منخفض للغاية؛ وبالنظر من ثم إلى المستويات العالية لمخزونات المواد الأفيونية في جميع أنحاء العالم، فإن نقصان العرض لا يمكن اعتباره تفسيرا لاستمرار عدم توفرها.

166- وقد أكدت المقارنات التي أجريت للاستهلاك الاجمالي من شتى المسكنات في مختلف البلدان النتائج المبينة في الفقرة السابقة. وفي حين أن الاستهلاك الاجمالي للمورفين، الذي تضاعف عشر مرات في العقدين الماضيين، استمر في الازدياد في عام 2001، فقد كان استهلاك البلدان النامية له أقل من 5 في المائة من اجمالي استهلاكه في عام 2001. وبالنسبة للأوكسيكودون، استهلكت الولايات المتحدة وحدها ما يزيد على 90 في المائة من الاستهلاك العالمي في العقد الماضي. أما فيما يتعلق بالفنتانيل، فان حصة البلدان النامية من الاستهلاك العالمي انخفضت بشكل طفيف منذ عام 1992 نتيجة لاستحداث لصقات مؤثرة عبر الجلد في تلك البلدان المتقدمة النمو بصفة رئيسية. وعلى العكس من ذلك، فقد واصل استعمال البيثيدين انخفاضه في البلدان المتقدمة النمو. وفي الكثير من البلدان النامية، لا يزال البيثيدين هو المسكن القوي الوحيد المتوفر ولكن بكميات غير كافية.

الجهود المبذولة من أجل تحسين توافر العقاقير المخدرة لتسكين الآلام

167- كجزء من الجهود التي تبذلها الهيئة لترويج توافر المخدرات للاستعمالات الطبية، بما في ذلك تخفيف الآلام والحيلولة في الوقت نفسه دون تسريبها للاستعمال غير المشروع، تواصل تأييد استخدام البلدان للوثيقة المعنونة "تحقيق التوازن في السياسات الوطنية المتعلقة بمراقبة شبائه الأفيون: مبادئ توجيهية لأغراض التقييم"، الصادرة عن منظمة الصحة العالمية في عام 2000.[39] وترحب الهيئة بمواصلة المنظمة المذكورة العمل على نشر هذه المبادئ التوجيهية وتدعم حلقات العمل الاقليمية التي نظمتها بشأن الرعاية التسكينية. وقد تم خلال عام 2002، عقد حلقات عمل من هذا القبيل في افريقيا وأوروبا الشرقية والقارة الأمريكية. وفي أيار/مايو 2002، استرعت الهيئة انتباه منظمة الصحة العالمية إلى استمرار عدم توافر العقاقير المخدرة اللازمة لتسكين الألم في العديد من البلدان.

168- تلاحظ الهيئة بارتياح الخطوات التي اتخذتها عدة حكومات من أجل تحسين توافر شبائه الأفيون لأغراض تخفيف الآلام. وتواصل الهند اتخاذ مبادرات ترمي إلى تحسين توافر هذه الشبائه لأغراض التخفيف من آلام السرطان، كتنظيم حلقات عمل متخصصة واستحداث لوائح مبسطة لترخيص المورفين. وقد أبلغت الهند في عام 2001 عن تسجيل أعلى مستويات في استهلاك المورفين لديها في العقد الماضي. وفي أوروبا الشرقية، اتخذت كل من بلغاريا وبولندا والجمهورية التشيكية وهنغاريا بالفعل تدابير لتحسين توافر المسكنات من شبائه الأفيون أو أنها تنظر في أمر اتخاذها. أما في القارة الأمريكية فقد عقد المؤتمر الأول لرابطة أمريكا اللاتينية بشأن الرعاية التسكينية في غوادالخارا، المكسيك، في آذار/مارس 2002، بمشاركة 13 بلدا. وأصدرت كوستاريكا، في حزيران/يونيه 2001، تشريعا بشأن المراقبة الوطنية للآلام والرعاية التسكينية يجعل تنفيذ المبادئ التوجيهية المتعلقة بتخفيف الآلام الزاميا بالنسبة للمرضى المصابين بمرض عضال ويؤمن آلية لتقديم هذه الخدمات وتثقيف الممارسين في المجال الصحي وتوفير شبائه الأفيون.

169- هذا، وتناشد الهيئة، بصفة خاصة، سلطات البلدان الآسيوية والافريقية التي لا يزال استهلاك المسكنات لأغراض تخفيف الآلام الخفيفة والشديدة فيها منخفضا جدا، أن تنظر في اتخاذ مبادرات زهيدة التكلفة لتحسين توافر المسكنات من شبائه الأفيون. وترحب الهيئة بأولى المبادرات المتخذة في هذا المجال. ففي أوغندا، مثلا، يستعمل مسحوق المورفين المستورد الزهيد التكلفة للقيام محليا بتحضير محلول يؤخذ عن طريق الفم من جانب المرضى المقيمين في المآوي. ويتم في بعض الولايات الهندية محليا صنع وتوزيع أقراص ومحاليل للحقن عن طريق العيادات الخارجية الأساسية أو ما يسمى بـ "وحدات تخفيف الآلام". ويقتضي نجاح هذه المبادرات تنسيقا وتعاونا وثيقين بين السلطات المختصة والصناعة والأوساط الطبية.

170- وقد لاحظت الهيئة أن هناك انخفاضا شديدا في استهلاك المسكنات من شبائه الأفيون في بعض البلدان التي يرتفع فيها مستوى الدخل بالنسبة للفرد الواحد وبالتالي فانه من غير المحتمل أن تكون هناك قيود تتعلق بالميزانية لتوفير المسكنات الضرورية. والبلدان ذات الصلة هي الامارات العربية المتحدة وأنتيغوا وبربودا والبحرين وبروني دار السلام وجمهورية كوريا وغرينادا وقطر وسانت كيتس ونيفيس وسنغافورة وسيشيل والكويت والمملكة العربية السعودية وموريشيوس. وتحث الهيئة الحكومات المعنية على اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين توافر المخدرات لأغراض تسكين الآلام في أقاليمها. وقد تقتضي الضرورة، في العديد من الحالات، القيام بتدريب الممارسين الصحيين. وتشجع الهيئة تلك الحكومات على التماس توجيهات منظمة الصحة العالمية عند الضرورة. والهيئة مستعدة لعرض خبراتها في هذا الشأن.

استهلاك المؤثرات العقلية

توفير العلاج النفسي بمساعدة عقار م د م أ في معالجة الاضطرابات الاجهادية اللاحقة للصدمة

171- تنفذ، في بعض البلدان، مشاريع تتعلق بأمان وفعالية العلاج النفسي بمساعدة عقار م د م أ. وعلى الرغم من أن الهيئة دأبت على تشجيع الحكومات على دعم البحوث السليمة المتعلقة بالاستخدام الطبي للعقاقير المشمولة بالمراقبة، فانها منشغلة أيضا بشأن احتمال اساءة استعمال الأنشطة البحثية لنشر استعمال العقاقير في الأغراض غير الطبية. وهذه مسألة ذات أهمية خاصة بالنسبة لعقار م د م أ (الاكستاسي)، وهو عقار شائع لم يعد تعاطيه مقتصرا على ثقافة الشباب في أوروبا بل جرى الابلاغ عن استعماله في كافة مناطق العالم تقريبا.

172- لذلك فان الهيئة تسترعي انتباه جميع الحكومات إلى ضرورة النظر لأي فوائد طبية للمواد المدرجة في الجدول الأول من اتفاقية سنة 1971 بالاقتران مع مدى انتشار تعاطي هذه المواد ووفقا لمتطلبات الفقرة (أ) من المادة 7 من تلك الاتفاقية. وتلزم المادة 7 الأطراف في الاتفاقية بحظر كافة أشكال استعمالات المواد المدرجة في الجدول الأول الا لأغراض علمية أو لأغراض طبية محدودة جدا، من قبل الأشخاص المأذونين حسب الأصول المرعية الذين يعملون في مؤسسات طبية أو علمية خاضعة على نحو مباشر لمراقبة حكوماتها أو حاصلة على ترخيص محدد من هذه الحكومات بذلك.

استعمال المنشطات المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية 1971 في معالجة اضطراب نقص الانتباه: الأمفيتامينات وفينيدات المثيل

173- طرأت في عام 2001 زيادة أخرى على الاستهلاك العالمي للمنشطات المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971 بغية معالجة مرض قصور الانتباه حيث بلغت نسبة استهلاك الولايات المتحدة لهذه المنشطات ما يزيد على 90 في المائة من الاستهلاك العالمي. أما فيما يخص فينيدات المثيل، فقد ازدادت مستويات استهلاكها من عام 1999 إلى عام 2001 في جميع البلدان المستهلكة الرئيسية بما فيها أستراليا واسرائيل وألمانيا وايسلندا وسويسرا والنرويج ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة. وكان هناك اتجاه ملحوظ نحو زيادة استعمال الأمفيتامينات في معالجة مرض اضطرابات قصور الانتباه (ADD) في معظم هذه البلدان أو الأخذ به. وكانت كندا البلد المستهلك الرئيسي الوحيد الذي سجل فيه انخفاض في استهلاك المنشطات: فقد حدث في ذلك البلد انخفاض كبير في استهلاك فينيدات المثيل وانخفاض طفيف في استهلاك الديكسامفيتامين. كما أبلغ عن انخفاض طفيف في استهلاك الديكسامفيتامين في الولايات المتحدة.

174- وقد أعربت الهيئة تكرارا عن انشغالها بشأن العلاقة المحتملة بين الزيادات المسجلة في توافر المؤثرات العقلية ولا سيما الأمفيتامينات المدرجة في الجدول الثاني من اتفاقية سنة 1971 والمنشطات التي يحتمل تعاطيها بمعدلات عالية وامكانية تسريبها وتعاطيها لاحقا. وأحاطت الهيئة علما بفائدة ادراج أسماء مستحضرات معينة في الدراسات الاستقصائية المنزلية الوطنية بشأن تعاطي المخدرات بما يساعد على الرصد المنتظم لمستويات تعاطي المستحضرات المعنية. وتلاحظ الهيئة بالتقدير أن الدراسة الاستقصائية الوطنية بشأن تعاطي المخدرات في صفوف طلاب المدارس الثانوية في الولايات المتحدة قد بدأت بالفعل في رصد تعاطي عدد من المستحضرات المحتوية على منشطات أمفيتامينة. وتوصي الهيئة السلطات المختصة في الولايات المتحدة بأن تدرج في تلك الدراسة وكذلك في الدراسة الاستقصائية المنزلية الوطنية بشأن تعاطي المخدرات في الولايات المتحدة أكثر المستحضرات المحتوية على أمفيتامينات والتي يشيع وصفها طبيا على أوسع نطاق.

175- كما تأسف الهيئة لاستمرار ظهور الاعلانات التجارية الموجهة مباشرة إلى المستهلكين في الولايات المتحدة بشأن المنشطات المستخدمة لمعالجة مرض قصور الانتباه.[40] فالاعلانات التجارية عن طريق وسائط الاعلام في الولايات المتحدة لا تصل إلى المستهلكين في الولايات المتحدة فحسب بل أيضا إلى المستهلكين في بلدان أخرى تحظر فيها تلك الاعلانات عملا بالفقرة 2 من المادة 10 من اتفاقية سنة 1971. وهناك قلق متنام بشأن الإفراط في وصف فينيدات المثيل في الولايات المتحدة، مما قد يكون النتيجة المباشرة لتوجه الإعلانات الدعائية عن العقار إلى المستهلك مباشرة. وبالنظر

إلى ازدياد استعمال الأمفيتامين في علاج اضطرابات قصور الانتباه، فإن الإعلان الدعائي العلني عن عقاقير الأمفيتامين والشبيهة بها لا يقتصر على الترويج لاستعمالها الطبي وتوافرها على نحو مشروع فحسب، بل يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة تنبّه الشباب لهذه العقاقير وأكثر ميلا إلى استهلاكها على نحو غير مشروع. ومن ثم فإن الإعلان الدعائي العلني عن هذه العقاقير من نوع الأمفيتامينات قد يوجّه رسالة خاطئة عن تأثيرها النفسي واحتمالات إساءة استعمالها أيضا.

176- ووفقا لما يقوله المعهد الوطني المعني بتعاطي المخدرات في الولايات المتحدة، فقد أخذت فينيدات المثيل تصبح أحد المنشطات التي يكثر تعاطيها. ويجري سحق فينيدات المثيل وتنشقها أو تذويبها ثم حقنها أو مزجها مع المخدرات المتداولة في الشوارع بحيث تصبح في شكل ما يطلق عليه اسم "الكرة السريعة". ولذلك فان الهيئة تقدر ما أعلنه المعهد المذكور (NIDA) عن مبادرة لزيادة وعي الجمهور بالاتجاهات الأخيرة في اساءة استعمال وتعاطي المخدرات الموصوفة طبيا في الولايات المتحدة.

استعمال المنشطات كمانعات للشهية

177- سجلت في القارة الأمريكية، خلال التسعينيات، أعلى مستويات استهلاك للفرد الواحد من المنشطات المدرجة في الجدول الرابع من اتفاقية سنة 1971. وقد تم بنجاح خفض تلك المستويات العالية في عدد من بلدان أمريكا الجنوبية كالأرجنتين وشيلي وذلك عن طريق اتخاذ تدابير لمكافحة استعمال المنشطات بصورة غير صحيحة. وبعد عام 1997، سجل كذلك انخفاض كبير في استهلاك مانعات الشهية في الولايات المتحدة وخاصة الفنترمين. غير أن استهلاك الفنترمين في ذلك البلد، خلال السنتين الماضيتين، أخذ بالازدياد مرة أخرى (وان كان بمستوى لا يمكن مقارنته بمستوى استعماله في عام 1996 وهي السنة التي بلغ فيها الاستهلاك ذروته). وقد لوحظت انخفاضات كبيرة في استهلاك موانع الشهية في عدد من البلدان الأوروبية ولا سيما في فرنسا التي استحدثت تدابير مراقبة أكثر تشددا. أما في البلدان الأخرى، كبلجيكا وسويسرا والمملكة المتحدة، فقد ارتفعت معدلات استهلاكها بدرجة كبيرة. كما أبلغ عن زيادة كبيرة في استعمال المنشطات كمانعات للشهية في أستراليا وفي بعض البلدان الآسيوية، من ضمنها تايلند وسنغافورة. وقد تلقت الهيئة تقارير عن تسريب وتعاطي موانع الشهية في عدد من البلدان في جميع مناطق العالم في السنوات الأخيرة. ومع تناقص تسريبها من التجارة الدولية، أخذت هذه المواد تسرب بصورة رئيسية من قنوات التوزيع الداخلية لكي تُتعاطى محليا أو تُهرب إلى بلدان أخرى. ولذلك فان الهيئة تكرر مطالبتها للحكومات بأن تقوم برصد دقيق لاستعمال هذه المواد ولضمان مراقبة وافية لقنوات التوزيع الداخلية من أجل الحيلولة دون تسريبها.

استعمال البوبرينوفين

178- البوبرينوفين هو من شبائه الأفيون القوية، وقد أدرج منذ عام 1989 في الجدول الثالث من اتفاقية سنة 1971، ويستعمل كمسكن للآلام كما يستعمل في بعض البلدان لأغراض ازالة السمية وكعقار بديل في معالجة مدمني الهيروين. وقد ازداد صنعه واستعماله بدرجة كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية. وتعزى هذه الزيادة في الغالب إلى استعماله طبيا في المعالجة البديلة للادمان على الهيروين في عدد متزايد من البلدان. ونظرا لورود تقارير عن تسريب البوبرينوفين وتعاطيه في جميع مناطق العالم تقريبا، فان ازدياد توافره قد يفضي إلى زيادة تعاطيه كذلك. ولذلك فان الهيئة تكرر مطالبتها للحكومات بأن تقوم برصد دقيق لاستعمال البوبرينوفين ولضمان عدم استخدام قنوات التوزيع الداخلية

لتسريب هذه المادة إلى الأسواق غير المشروعة. وتدعو الهيئة أيضا منظمة الصحة العالمية إلى توجيه مزيد من الانتباه إلى هذه المسألة.

استعمال البنزوديازبين

179- تود الهيئة الإعراب مجددا عن دواعي قلقها بشأن استعمال مادة البنزوديازبين، التي كانت قد عرضتها في الفصل الأول من تقريرها عن عام 2000.[41] ووفقا للبيانات المقدمة من الحكومات، يلاحظ أن الاجمالي المبلّغ عنه في صنع 22 مادة من الأنواع الشبيهة بالبنزوديازبين لمعالجة الحصر النفسي، قد ازداد أكثر في عام 2001، فبلغ مستوى قياسيا في صنع 29 بليون جرعة يومية محددة، وأن استهلاك هذه العقاقير على الصعيد العالمي وفقا لحسابات الهيئة قد تبع ذلك الاتجاه المتصاعد. كما إن الاجمالي المبلّغ عنه في صنع 12 مادة من المنوّمات المسكّنة من الأنواع الشبيهة بالبنزوديازبين قد وصل إلى مستوى يزيد عن 6 بلايين سنويا من الجرعات اليومية المحددة، خلال السنوات الأخيرة. وبالنظر إلى أن مثل هذه العقاقير لا توصف طبيا للأكثرية الواسعة من سكان العالم ولا تستطيع استهلاكها وذلك لأسباب اقتصادية واجتماعية شتى، فإن معدل استهلاك هذه العقاقير لدى بقية السكان بالنسبة إلى الفرد الواحد يبدو عاليا إلى أقصى حد. إضافة إلى ذلك، فإن كثيرا من المواد المؤثرة نفسيا، غير الخاضعة للمراقبة الدولية والتي لا يُبلّغ عنها من ثم في التقارير إلى الهيئة، تُستهلك أيضا لدى النسبة نفسها من السكان في العالم التي تستهلك البنزوديازبين، لأجل الأغراض نفسها.

زاي- مراقبة القنّب

180- أبلغت حكومة سويسرا الهيئة أن عرض المشروع الخاص بتنقيح القانون السويسري المتعلق بالمخدرات الوارد في تقرير الهيئة عن عام 2001،[42] وخصوصا في الفقرتين 224 و225 غير دقيق بدرجة جزئية وقدمت توضيحا. فذكرت ان عدم تجريم الاستهلاك الشخصي للقنب وزراعته وصنعه وانتاجه وامتلاكه وحيازته وشرائه للأغراض غير الطبية لن يتم طالما كانت تلك الأفعال تشكل أفعالا تحضيرية للاستهلاك الشخصي ولا تتيح الفرصة لأطراف ثالثة لكي تقوم باستهلاكه. كذلك ان مشروع القانون لن يتوخى بأي شكل كان أن يحكم وينظم زراعة القنّب وبيعه أو رفع العقوبة عن بيع القنّب. وبدلا من ذلك، تم التركيز على أن الأنشطة المذكورة أعلاه ستظل تعتبر أفعالا جنائية بموجب القانون. وسيسمح القانون المنقح للحكومة فقط بتحديد أولويات واضحة عندما يتعلق الأمر بتنفيذ القانون على الجرائم المتصلة بالقنب. ولا يعني ذلك، بحسب رأي الحكومة، أن السلطات الفيدرالية أو المحلية سوف "تضبط" أو "تنظم" بأي شكل من الأشكال زراعة القنّب أو انتاجه أو المتاجرة به. ولذلك فان حكومة سويسرا تصر على أن القانون المنقح سيكون متماشيا مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

181- أما فيما يتعلق بزراعة القنّب وصنعه وامتلاكه وشرائه وبيعه لاستعماله في الأغراض غير الطبية، فذكرت أن التشريع الجديد سيتيح للحكومة امكانية تحديد الأولويات لملاحقة تلك الجرائم قضائيا ولكنه لن يلزم الحكومة بالقيام بذلك.

182- وأخيرا، فان حكومة سويسرا لا تشاطر الهيئة استنتاجها القائل ان مشروع القانون سيتعارض، في حالة اشتراعه، مع نص وروح المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وأهدافها الأساسية. ووفقا لما تقوله الحكومة، فان المادة 19 من مشروع القانون ستشمل جميع الأنشطة غير المشروعة (كحيازة القنّب وشرائه وانتاجه وبيعه) على النحو الذي تقتضيه المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، وبالتالي فان المادة 19 ستكون متفقة تماما مع هذه المعاهدات. أما أن مشروع القانون يوفر الفرصة للحكومة لكي تحدد الأولويات اللازمة

لملاحقة أفعال جنائية معينة قضائيا فربما كان ذلك يخص سويسرا بالذات، غير أن الحكومة ترى أن الوفاء بأي التزام ناشئ عن القانون الدولي للمعاهدات يندرج بوضوح ضمن اختصاص السلطات السويسرية على النحو الذي تعتبره هذه السلطات مناسبا.

183- وتقر الهيئة بهذه التوضيحات المقدمة من جانب حكومة سويسرا وكذلك ببيان الحكومة القائل ان البلد "يحرص بشدة على وضع سياساته الداخلية المتعلقة بالمخدرات ضمن اطار المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات". وتنوّه الهيئة بالتأكيدات التي قدمتها الحكومة من أن سويسرا "لا تزال ملتزمة بالنهج العالمي حيال المشاكل المتصلة بالمخدرات"، وأنها "ستواصل تعاونها الوثيق مع المجتمع الدولي من أجل الحد من هذه المشاكل ولا سيما في مكافحة الاتجار بالمخدرات بصورة غير مشروعة".

184- ومع ذلك، فان الهيئة تكرر موقفها المتعلق بمشروع القانون المقترح بشأن القنّب في سويسرا على النحو المبين في الفقرتين 224 و225 من تقريرها عن عام 2001.[43] ولا تزال الهيئة قلقة من أن هذا القانون سيتعارض، في حالة اعتماده بشكله الحالي، مع أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

حاء- التدابير الكفيلة بتنفيذ اتفاقية سنة 1961

المشاورات مع السلطات الأفغانية بموجب المادة 14 من اتفاقية سنة 1961

185- زار وفد من الهيئة كابول في آب/أغسطس 2002 لمواصلة المشاورات مع السلطات الأفغانية بموجب المادة 14 من اتفاقية سنة 1961.

186- وقد لاحظت الهيئة بقلق شديد أنه لا تزال هناك زراعة واسعة لخشخاش الأفيون غير المشروع في أفغانستان على الرغم من المرسومين اللذين أصدرتهما السلطات الأفغانية في وقت سابق من عام 2002 وحملة القضاء على هذه الزراعة التي نفذت فيما بعد. ولذلك فان كمية كبيرة من الأفيون المنتج بصورة غير مشروعة في عام 2002 ستضاف إلى ما هو موجود من مخزون ربما يكفي، حتى دون اضافة تلك الكمية، لامداد السوق العالمية غير المشروعة لمدة تتراوح بين سنتين وثلاث سنوات.

187- ورغم ادراك الهيئة لما تواجهه حكومة أفغانستان من مصاعب في تنفيذ اجراءات الحظر، فانها تحث الحكومة على اتخاذ تدابير ملموسة وفعالة لمنع المزارعين من زراعة خشخاش الأفيون، وتضع بذلك حداً لزراعته غير المشروعة في أفغانستان. ولا شيء يسوّغ أي نشاط غير مشروع، بما في ذلك زراعة المحاصيل غير المشروعة والاتجار غير المشروع بالمخدرات، مما ينبغي أن يعالج بدقة وفقا للقانون. وتعتقد الهيئة أن القضاء على زراعة خشخاش الأفيون بطريقة غير مشروعة في أفغانستان لا يمكن أن يتحقق الا عندما تراعى القوانين ذات الصلة تماما وتنفذ بحذافيرها مع الاستمرار في الوقت نفسه بتوفير أسباب الرزق البديلة والمستدامة للمزارعين.

188- وقد نوّهت الهيئة بأن حكومة أفغانستان ملتزمة تماما بمكافحة زراعة المحاصيل غير المشروعة وانتاج المخدرات وصنعها والاتجار بها وتعاطيها بصورة غير مشروعة. وتحث الهيئة الحكومة على تعيين أو انشاء هيئة وزارية رفيعة المستوى تتمتع بصلاحيات مشروعة وشاملة، لكي تكون مسؤولة تماما عن التنسيق والتعاون في كافة المسائل المتعلقة بمراقبة المخدرات وتوصي بأن تستمد تلك الهيئة الوزارية صلاحيتها مباشرة من الحكومة ورئيس الدولة.

189- كما أُسديت المشورة لحكومة أفغانستان بخصوص مسألة ملحة وهي وضع سياسة واستراتيجية وطنية متماسكة وشاملة لمراقبة المخدرات تتفق مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، مع ايلاء الاعتبار الواجب للقضاء على زراعة خشخاش الأفيون والقنب بصورة غير مشروعة.

190- تود الهيئة أن تؤكد ثانية على أن معالجة الوضع الخطير المتعلق بمراقبة المخدرات في أفغانستان مسألة تتطلب على نحو عاجل إلى الدعم والتعاون التامّين من قبل المجتمع الدولي؛ علما بأن عددا من البلدان أخذ يشارك في هذا المجهود. وينبغي اشراك حكومات البلدان الواقعة في ذلك الجزء من العالم، ومن ضمنها جمهورية ايران الاسلامية وباكستان وتركيا والصين والهند، وكذلك حكومات مهتمة أخرى، في هذه العملية التشاورية. وتلاحظ الهيئة بالتقدير الاستراتيجية وخطة العمل اللتين أعدتهما المملكة المتحدة بصفتها المنسق الذي عينته البلدان المانحة، في مؤتمر جنيف الذي عقد في نيسان/أبريل 2002، للجهود الدولية الرامية لمساعدة حكومة أفغانستان في معالجة مشكلة المخدرات.

191- كما تود الهيئة أن تؤكد على أن أي استراتيجية تعتبر شاملة ومتماسكة لا بد من أن تشمل جميع المحاصيل التي تزرع على نحو غير مشروع وجميع المخدرات المنتجة والمتاجر فيها على نحو غير مشروع. وستفي، عند تنفيذها، بمتطلبات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتستجيب بالتالي لشواغل الهيئة. وقد طلبت الهيئة إلى المملكة المتحدة أن تناقش الاستراتيجية وخطة العمل مع السلطات الأفغانية. وحثت الهيئة البلدان المانحة، في الوقت نفسه، على توفير الأموال اللازمة لضمان تنفيذها بصورة فعالة وسلسة.

192- كذلك لا بد لجهود مراقبة المخدرات كلها في أفغانستان أن تكون منسقة بغية ضمان تلبية الأولويات على نحو واف واستخدام الموارد المتاحة من الحكومة والأوساط المانحة على نحو متوازن وفعال تماما.

193- هذا، وبالتعاون مع جميع الحكومات المعنية والوكالات ذات الصلة التابعة للأمم المتحدة، ستواصل الهيئة رصد حالة مراقبة المخدرات في أفغانستان عن كثب من أجل ضمان احراز تقدم في تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات في ذلك البلد.

الاجراءات الأخرى التي اتخذتها الهيئة بموجب المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 والمادة 19 من اتفاقية سنة 1971

194- تابعت الهيئة عن كثب التطورات المتعلقة بالبلدان التي اتخذت بشأنها رسميا في السنوات الأخيرة تدابير لضمان تطبيق اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971. واتساقا مع تينك الاتفاقيتين، يجب على الهيئة الحفاظ على سرية أسماء البلدان المعنية إلى حين أن يتسنى لها أن تقرر عرض الوضع على الأطراف في الاتفاقيتين والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة المخدرات.

195- تنوّه الهيئة أن أحد تلك البلدان أحرز تقدما كبيرا، خصوصا في مجال تعاونه مع الهيئة منذ عام 1999، بما في ذلك الوفاء بالتزاماته التبليغية على النحو الذي تستلزمه المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. ولذلك فقد عمدت الهيئة إلى انهاء جميع الاجراءات المتخذة ضد ذلك البلد بموجب المادة 14 من اتفاقية سنة 1961 والمادة 19 من اتفاقية سنة 1971. وتأمل الهيئة في أن تواصل حكومة ذلك البلد بذل جهودها من أجل ضمان تنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذا وافيا وزيادة تحسين تعاونها مع الهيئة.

196- وتواصل الهيئة رصد الوضع فيما يتعلق بعدة بلدان أخرى لا يزال اللجوء إلى هاتين المادتين مستمرا بشأنها وتتوقع أن يتم احراز تقدم في جعل مراقبة المخدرات في تلك البلدان متفقة تماما مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

ثالثا– تحليل الوضع العالمي

ألف– أفريقيا

التطورات الرئيسية

197- لا تزال الزراعة غير المشروعة للقنب واسعة الانتشار في العديد من البلدان في أفريقيا، ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض الأسعار المعروضة للمنتجات الزراعية الأفريقية التقليدية. وقد أبلغ عن تزايد زراعة القنب في بلدان أو مناطق متأثرة بحروب أهلية أو صراعات مسلحة. وأعربت السلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين عن قلقها من أن الاتجاهات في أوروبا وأمريكا الشمالية نحو تحرير الاستخدام غير الطبي للقنب أو حتى اعتباره مشروعا قد تؤدي إلى زيادات أكبر في زراعة القنب في أفريقيا. ولا يزال تعاطي المؤثرات العقلية يشكل مصدر قلق بالغ عبر أفريقيا، ولا سيما في الأجزاء الأوسط والجنوبي والغربي من المنطقة. وهناك قلق إزاء احتمال زيادة تعاطي الهيروين والمواد الأفيونية في شرق أفريقيا لأنها منطقة عبور رئيسية. وفي الجزء الجنوبي من أفريقيا، حيث ما زال تعاطي الميثاكوالون والاتجار به واسع الانتشار، أصبح تعاطي الهيروين والاتجار به أكبر قدرا. وفي العديد من بلدان شمال أفريقيا، هناك تقارير عن تعاطي المنشطات، وكذلك الهيروين والكوكايين، وإن يكن ذلك بمستويات منخفضة.

198- هناك قلق من أن تعاطي المخدرات في أفريقيا سيزيد بقدر أكبر بسبب الظروف الاجتماعية–الاقتصادية السائدة: ففي العديد من أجزاء المنطقة، تفاقمت آثار الفقر والصراعات والهجرة، بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/ الايدز والنسبة العالية من الأطفال والمراهقين من السكان الذين ليس لدى العديد منهم أسر تحميهم وليس لديهم فرص للحصول على تعليم أو عمل.

199- في ضوء التهديد الذي تمثله مشكلة المخدرات للتنمية في أفريقيا، تشجع الهيئة حكومات البلدان في المنطقة على السعي لتحسين الصلة بين سياسات واستراتيجيات مكافحة المخدرات وبرامج التنمية الإقليمية والوطنية، ولا سيما في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا[44] والشراكة الدولية لمكافحة الايدز في أفريقيا.

200- وفي 9 تموز/يوليه 2002، حُوّلت منظمة الوحدة الأفريقية رسميا إلى الاتحاد الأفريقي، بهدف تعزيز التنمية المستدامة، وتخفيف حدة الفقر، وتسوية النزاعات وعدم الاستقرار السياسي، وإنشاء بنية تحتية سياسية واقتصادية على نطاق أفريقيا. وهناك أمل بأن يكون هذا التطور بشير عهد جديد في أفريقيا.

الانضمام إلى المعاهدات

201- في كانون الثاني/يناير 2002، انضمت إريتريا إلى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972 وإلى اتفاقية سنة 1971 وإلى اتفاقية سنة 1988. وفي نيسان/أبريل 2002، صدّق المغرب على بروتوكول سنة 1972 المعدل لاتفاقية سنة 1961. وفضلا عن ذلك، انضمت رواندا إلى اتفاقية سنة 1988 في أيار/مايو 2002.

202- ليست أنغولا وغينيا الاستوائية والكونغو أطرافا بعد في أي من المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات. وإضافة إلى ذلك، لم تنضم الجزائر وتشاد بعد إلى بروتوكول سنة 1972 المعدل لاتفاقية سنة 1961. وليبريا ليست بعد طرفا في اتفاقية سنة 1971، كما أن جمهورية

الكونغو الديمقراطية والصومال وغابون وليبريا وناميبيا ليست بعد أطرافا في اتفاقية سنة 1988.

203- تأمل الهيئة أن تقوم أنغولا، التي سنّت قانونين لمكافحة المخدرات في عام 1999 للسماح لها بالتصديق على المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، بإيداع صكوك انضمامها قريبا لدى الأمين العام.

التعاون الإقليمي

204- استعرض الوزراء الحكوميون الذين حضروا الاجتماع الوزاري الأول لمنظمة الوحدة الأفريقية بشأن مكافحة المخدرات، الذي عقد في ياموسوكرو، كوت ديفوار، في أيار/مايو 2002، تنفيذ الإعلان وخطة العمل المتعلقين بمكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها في أفريقيا، اللذين يغطيان الفترة 1997-2001، واللذين كانا قد اعتمدا في ياوندي، الكاميرون، في عام 1996. وعقب ذلك اعتمد الوزراء خطة عمل جديدة لمنظمة الوحدة الأفريقية تتعلق بمكافحة المخدرات، تشمل الفترة 2002-2006. وتسلّط خطة العمل الضوء على الحاجة إلى إدماج عناصر مكافحة المخدرات في برامج تخفيف حدة الفقر والتنمية البديلة وغيرها من البرامج الاجتماعية والصحية. وبإدماج عنصري المخدرات والجريمة كعنصرين رئيسيين في عملية التنمية الأفريقية المتجددة، سترتبط خطة العمل الجديدة بسائر المبادرات الرئيسية التي اتخذت مؤخرا والرامية إلى تخفيف حدة الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في أفريقيا، ولا سيما الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا والشراكة الدولية لمكافحة الايدز في أفريقيا.

205- اتخذ مجلس وزراء الدول الأعضاء في فريق أفريقيا الشرقية والجنوبية المعني بمكافحة غسل الأموال،[45] في اجتماعه الثاني الذي عقد في مباباني، سوازيلند، في آب/أغسطس 2002، عدة قرارات منها توحيد القوانين الوطنية لمكافحة غسل الأموال في الدول الأعضاء في الفريق المذكور لتصبح نظاما قانونيا شاملا للمنطقة الفرعية.

206- أسهم بروتوكول جماعة شرق أفريقيا بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات في شرق أفريقيا في تعزيز التعاون في المسائل الجنائية والمتعلقة بالاستخبارات بين وحدات مكافحة المخدرات التابعة لأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

207- في الاجتماع الثاني لرؤساء الهيئات الوطنية المعنية بتنظيم شؤون المخدرات في بلدان شرق أفريقيا، الذي عقد في نيروبي، كينيا، في حزيران/يونيه 2002، جرى استعراض سياسات فعالة لمراقبة العقاقير المشروعة. وتلاحظ الهيئة التقدم الذي أحرز في مجال المراقبة التنظيمية في بعض البلدان في شرق أفريقيا وتدعو حكومات البلدان في المناطق دون الإقليمية الأخرى في أفريقيا إلى النظر في اتخاذ مبادرات مماثلة. وأحرز تقدم أيضا في وضع نظام المعلومات المتعلق بالمخدرات لشرق أفريقيا، الذي سيستخدم لجمع بيانات موثوق بها وقابلة للمقارنة عن تعاطي المخدرات وتقييم حجم تعاطي المخدرات وأنماطه في جميع أنحاء شرق أفريقيا، بغية وضع برامج لخفض الطلب في المنطقة دون الإقليمية.

208- في آب/أغسطس 2002، عقد مؤتمر إطاري استراتيجي إقليمي في بريتوريا، جنوب افريقيا، بغرض المساعدة في وضع أولويات في مجالي مكافحة المخدرات والجريمة للدول الأعضاء في الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي ولربطها بأهداف الجهات المانحة الرئيسية لتلك المنطقة الإقليمية.

209- تلاحظ الهيئة مع التقدير أن مسألة المخدرات لا تزال تتلقى أعلى دعم سياسي من الجماعة الاقتصادية لدول غربي أفريقيا. وتلاحظ الهيئة أيضا أن هيئة رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا قد اتخذت خطوات

لمكافحة الفساد وغسل الأموال والجريمة المنظمة في دورتها الخامسة والعشرين، التي عقدت في داكار في كانون الأول/ديسمبر 2001.

210- تواصل مبادرة العمليات المشتركة لدول غربي أفريقيا، التي أطلقتها الوكالة الوطنية النيجيرية لإنفاذ قوانين المخدرات في عام 2000، تعزيز تعاون أوثق بين سلطات إنفاذ القوانين في بلدان غرب أفريقيا من خلال الربط الشبكي، بغية إجراء عمليات مشتركة ضد المتجرين بالمخدرات وغيرهم من المجرمين.

211- تقدر الهيئة الخطوات التي تتخذها حكومة نيجيريا لترقية أكاديمية التدريب التابعة للوكالة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات في جوس لتصبح معهدا إقليميا يقدم التدريب في وسائل وتقنيات إنفاذ القوانين الدولية المتقدمة.

212- في ظل تزايد تسريب الكيماويات في أفريقيا،[46] عقد، بالتعاون مع مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة،[47] اجتماع المائدة المستديرة التقني الأول بشأن منع تسريب الكيماويات، في بريتوريا، جنوب افريقيا، في تموز/يوليه 2002. وشارك في الاجتماع ممثلو السلطات التنظيمية وسلطات إنفاذ القوانين من البلدان الأفريقية التي يستهدفها المتجرون بتسريب الكيماويات، وكذلك بلدان المصدر الرئيسية للكيماويات. ونتج عن الاجتماع إنشاء شبكة لتبادل المعلومات، فيما بين البلدان الأفريقية المعنية وبلدان المصدر ذات الصلة والهيئة، بشأن الضبطيات وشحنات الكيماويات التي توقف.

213- أبرمت عدة حكومات في أفريقيا اتفاقات تعاون ثنائية مع بلدان في المنطقة وفي مناطق أخرى. وتلاحظ الهيئة أن حكومة جنوب أفريقيا تتفاوض حاليا بشأن معاهدات لتسليم المجرمين و/أو تبادل المساعدة القانونية مع الإمارات العربية المتحدة والجزائر وفرنسا ونيجيريا ومع عدة بلدان في أمريكا اللاتينية.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

214- لاحظت الهيئة مع التقدير أن البرلمان، في مصر، اعتمد تشريعا لمكافحة غسل الأموال في أيار/مايو 2002. وتلاحظ الهيئة أيضا أن مؤتمرا وطنيا بشأن خفض الطلب عقد في القاهرة في نيسان/أبريل 2002 قد أطلق عملية التخطيط والتحضير لوضع خطة لخفض الطلب في مصر بحلول عام 2003، عملا بتوصيات دورة الجمعية العامة الاستثنائية العشرين المخصصة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا. وفضلا عن ذلك، فإنه بالنظر إلى تزايد تعاطي العقاقير، ولا سيما بين الشباب المهمّشين، استهلت الحكومة المصرية عددا من الخطوات الهامة لتعزيز خدمات العلاج لمتعاطي المخدرات.

215- في موريشيوس، اعتمد في كانون الأول/ديسمبر 2001 قانون العقاقير الخطرة الذي يدخل تدابير شاملة لمراقبة السلائف في التشريعات الوطنية الحالية لمكافحة المخدرات.

216- في كانون الأول/ديسمبر 2001، دخل قانون جديد لمكافحة غسل الأموال حيز النفاذ في جنوب أفريقيا. وينص القانون على إنشاء مركز استخبارات مالية لتنسيق السياسات والجهود الرامية إلى مكافحة أنشطة غسل الأموال وللعمل كمستودع للمعلومات. وتلاحظ الهيئة مع التقدير أن مكافحة الفساد تمثل أولوية عليا لحكومة جنوب أفريقيا. وفضلا عن ذلك، أطلقت حكومة جنوب أفريقيا، في حزيران/يونيه 2002، حملة إرشادية لزيادة الوعي، ولا سيما بين الشباب المعرضين للخطر ووالديهم وأولياء أمورهم، بمخاطر تعاطي المخدرات. وسيوسع نطاق الحملة، في حال نجاحها، إلى جميع

أنحاء البلد وقد تستخدم أيضا كنموذج لبرامج مماثلة في بلدان أفريقية أخرى.

217- اعتمدت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات في آذار/مارس 2002. وتأمل الهيئة أن يساعد المجتمع الدولي السلطات في هذا البلد في تنفيذ الخطة الرئيسية.

218- في أوغندا، أقر مجلس الوزراء تشريعا جديدا لمكافحة المخدرات وسيقدم إلى البرلمان في عام 2002. ويهدف التشريع الجديد إلى مواءمة القوانين الوطنية مع أحكام المعاهدات الدولية الرئيسية الثلاث لمراقبة المخدرات، فضلا عن استهداف مشاكل أخرى تتعلق بالمخدرات مثل الجريمة وغسل الأموال.

219- في زامبيا، اعتمد البرلمان قانونا جديدا لمكافحة غسل الأموال في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. وأسندت مسؤولية تنفيذ القانون إلى لجنة إنفاذ قوانين المخدرات في زامبيا.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

220- ترى سلطات إنفاذ القوانين في أفريقيا أن تعاطي القنب والاتجار به هما مشكلتا المخدرات الرئيستان اللتان تواجهان البلدان الأفريقية. وفي الاجتماع الثاني عشر لرؤساء أجهزة إنفاذ قوانين المخدرات في أفريقيا، الذي عقد في نيروبي في أيلول/سبتمبر 2002، ركز الممثلون على التهديد الذي يشكله تعاطي القنب والاتجار به على الأمن والصحة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان الأفريقية، ملاحظين أن ما يحتويه القنب المضبوط في المنطقة من التتراهيدروكانابينول (THC) قد زاد زيادة كبيرة، من 2-3 في المائة في الستينات إلى أكثر من 17 في المائة. وذكر أن إعادة تصنيف القنب من قبل حكومة المملكة المتحدة من شأنه أن يقوّض الجهود التي تبذلها حكومات البلدان الأفريقية لمكافحة زراعة القنب والاتجار به وتعاطيه على نحو غير مشروع. ورئي أن هذا الإجراء قد وجه الرسالة الخاطئة ويمكن أن يؤدي إلى زيادة زراعة القنب الموجه إلى المملكة المتحدة وغيرها من البلدان الأوروبية.

221- لا تزال أفريقيا تمثل مصدرا رئيسيا للقنب الموجود في الأسواق غير المشروعة في المنطقة أو المهرّب إلى خارجها، وخصوصا إلى أوروبا. وفي العديد من البلدان الأفريقية، تتزايد زراعة القنب، حيث يستعاض به في الغالب عن المنتجات الزراعية المشروعة. وفي أفريقيا وحدها يتم ضبط نحو ربع كميات عشبة القنب وراتنج القنب التي تضبط في العالم. وزهاء ربع المضبوطات من عشبة القنب على نطاق العالم ضبط في الجزء الجنوبي من أفريقيا، وعلى الأخص في جنوب أفريقيا. ولا تزال الزراعة غير المشروعة للقنب على نطاق واسع في المغرب تمثل مصدر قلق أساسي. ولا يزال المغرب هو المصدر لنسبة 60-70 في المائة من راتنج القنب المضبوط في أوروبا. وتنتشر زراعة القنب أيضا إلى الجزأين الغربي والجنوبي من المغرب. وتمر الطرق المستخدمة لتهريب القنب المغربي، في الغالب عبر اسبانيا (وبقدر أقل عبر البرتغال وفرنسا)، إلى دول أوروبية مختلفة أخرى. وهناك تقارير أيضا عن شحنات غير مشروعة من القنب تنقل إلى الجزائر وتونس وعبرهما. وتزرع عشبة القنب أيضا في مصر، وبصفة رئيسية في شبه جزيرة سيناء. وقد ارتفعت المضبوطات من عشبة القنب في مصر من 7 أطنان في عام 1996 إلى أكثر من 50 طنا في عام 2001. وفي العديد من البلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، زادت المضبوطات من القنب زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة وكثيرا ما تؤدي عمليات إنفاذ القوانين إلى تدمير مواقع كبيرة لزراعة القنب.

222- يستخدم الجزآن الجنوبي والغربي من أفريقيا كمناطق إنزال لشحنات الكوكايين المنقولة من أمريكا الجنوبية، بصفة رئيسية عن طريق البرازيل وفنزويلا. وتستخدم الرأس الأخضر والسنغال، بسبب موقعيهما الجغرافيين وارتباطهما الجوي والبحري بالبرازيل لإنزال شحنات الكوكايين وإعادة شحنها إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وهناك طرق أخرى مستخدمة تمر عبر نيجيريا وجنوب أفريقيا. ويزداد تعاطي الكوكايين في معظم بلدان الجزأين الجنوبي والغربي من أفريقيا، ولا سيما في نيجيريا وجنوب أفريقيا. وتبين تقارير الضبطيات الأخيرة أن أكثر من 20 في المائة من إجمالي المضبوطات من الكوكايين في أفريقيا قد حدثت في جنوب أفريقيا و12 في المائة في نيجيريا. وقد انتقل الاتجار بالكوكايين في أفريقيا من نيجيريا إلى جنوب أفريقيا، وربما يكون ذلك نتيجة لهجرة المنظمات الإجرامية بغرب أفريقيا إلى جنوب أفريقيا في منتصف التسعينات. ويبدو أن تلك المنظمات تسيطر حاليا على نحو 80 في المائة من التجارة غير المشروعة بالكوكايين في جنوب أفريقيا. وحدثت أيضا نقلة في جنوب أفريقيا من التعامل في الكوكايين إلى التعامل في الكراك، الذي أصبح شائعا بصفة خاصة بين قطاعات المجتمع المهمّشة والضعيفة.

223- لا توجد إشارات تدل على أن خشخاش الأفيون يزرع في أي جزء من أفريقيا باستثناء مصر، حيث لا يزال خشخاش الأفيون يزرع بصورة محدودة في شبه جزيرة سيناء. وفي حين أن إجمالي كمية الهيروين المضبوط في المنطقة ظل صغيرا، فلا تزال البلدان الأفريقية، وبصفة خاصة نيجيريا وجنوب أفريقيا، تستخدم كمناطق عبور لتهريب الهيروين. ولا تزال الشبكات الإجرامية من غرب أفريقيا تسيطر على حركة الهيروين في المنطقة دون الإقليمية وما وراءها. ويهرّب الهيروين من جنوب شرق آسيا وجنوب غرب آسيا بواسطة سعاة على رحلات جوية تجارية، تمر خطوط سيرها عبر بلدان أفريقية وتؤدي إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وتستخدم أيضا خدمات البريد والبريد السريع. ولا يزال تعاطي الهيروين، في أفريقيا، مقصورا بصفة رئيسية على المناطق الحضرية الكبيرة. وقد أبلغ عن زيادة تعاطي الهيروين في مصر وفي معظم البلدان في الجزأين الشرقي والجنوبي من أفريقيا المطلة على المحيط الهندي. وأبلغ أيضا عن زيادات في تعاطي الهيروين في العديد من البلدان في الجزء الغربي من أفريقيا. وشهدت جنوب أفريقيا زيادة كبيرة في تعاطي الهيروين والاتجار به خلال العقد الماضي على الرغم من أن الكميات المضبوطة لا تزال صغيرة. وتثير القلق مسألة انتشار تعاطي المخدرات عن طريق الحقن الوريدي، ولا سيما بالنظر إلى تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز بصورة واسعة النطاق في العديد من البلدان.

المؤثرات العقلية

224- في وسط وغرب أفريقيا، ينتشر على نطاق واسع الاتجار بالإيفيدرين والأمفيتامينات والبنزوديازيبينات (بصفة رئيسية الديازيبام) وتعاطيها. ولا تزال المعلومات شحيحة عن مصدر المواد التي يجري الاتجار بها. وهناك أدلة على أنه يجري بصورة متزايدة تسريب المهدئات من قنوات توزيع المستحضرات الصيدلانية المشروعة في غرب أفريقيا. ويؤدي وجود قنوات توزيع المستحضرات الصيدلانية غير المشروعة في المناطق الحضرية والريفية ومرافق الرعاية الصحية غير الملائمة وانخفاض الدخل، إلى جانب التطبيب الذاتي الذي تمارسه نسبة كبيرة من السكان في وسط أفريقيا وغربها، إلى تفاقم الوضع فيما يتعلق بالاتجار غير المشروع بالمستحضرات الصيدلانية. وفي شمال أفريقيا، لم تكن هناك سوى حالات قليلة تتعلق بصنع العقاقير الاصطناعية بصورة غير مشروعة، وكانت جميع تلك الحالات في مصر، حيث لا تزال مختبرات سرية تصنع منشطات أمفيتامينية (ماكسيتون فورت) للتعاطي المحلي، وإن يكن ذلك على نطاق صغير. وفي الجماهيرية العربية الليبية، أبلغت الأجهزة الحكومية عن أن تعاطي

البنزوديازيبينات (فلونيترازيبام) التي تسرّب من التجارة المشروعة وتهرّب من مالطة. وهناك شواغل من أن الاتجار بالأمفيتامينات التي تصنع بطريقة غير مشروعة، وخاصة في أوروبا الشرقية، وتسريب هذه المواد من قنوات التوزيع المشروعة قد يضاف إليه قريبا الصنع غير المشروع لتلك المواد في شمال أفريقيا. وتهرّب أقراص الأمفيتامين والميثامفيتامين من غرب أفريقيا، عبر السودان، إلى المملكة العربية السعودية وبلدان عربية أخرى في منطقة الخليج الفارسي. وقد أبلغت عدة بلدان في جميع أنحاء أفريقيا عن تزايد تعاطي الأمفيتامينات.

225- الميثاكوالون (الماندراكس) هو العقار غير المشروع الثاني الأكثر شيوعا من حيث التعاطي في جنوب أفريقيا؛ ويدخن في الغالب مع القنب. ولا يزال معظم الميثاكوالون يهرب إلى البلد من الصين والهند. وفضلا عن ذلك، ظل الميثاكوالون يصنع سرا في جنوب أفريقيا لأكثر من عقد. وظل عدد المختبرات السرية التي تضبطها سلطات إنفاذ القوانين في البلد متزايدا. وفي اثنين من أكبر ضبطيات الكيماويات على الإطلاق، ضبطت السلطات في جنوب أفريقيا في تموز/يوليه 2002 معدات صنع وأكثر من 100 طن من الكيماويات (بصفة رئيسية حمض الأنترانيل وأنهيدريد الخل) مخبأة في عدة مستودعات قرب جوهانسبيرغ. وهذه الكيماويات، التي كانت قد هرّبت إلى جنوب أفريقيا من الهند، كان يمكن أن تكفي لصنع 90 مليون قرص من الميثاكوالون. ومكّنت هذه الضبطيات السلطات في جنوب أفريقيا من تفكيك مختبر رئيسي لصنع الميثاكوالون قبل أن يتمكن من بدء عمله. ولا يزال الميثاكوالون هو المادة الوحيدة المبلّغ عن صناعتها بصورة غير مشروعة في عدد قليل من البلدان في شرق أفريقيا. فقد فكّك عدد من المختبرات المنخرطة في صنع الميثاكوالون غير المشروع خلال السنوات الأخيرة في جمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا وموزامبيق؛ بيد أن تلك المختبرات لم تكن تستخدم إلا لصنع أقراص من المستحضر من مواد خام، مصدرها الهند.

226- في جنوب أفريقيا، اتسع نطاق المختبرات غير القانونية المكتشفة في السنوات الأخيرة ليشمل مرافق لصنع الميثامفيتامين وقاعدة الكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية، بما في ذلك العقار MDMA (اكستاسي).

227- وينتشر تعاطي العقار MDMA (اكستاسي) في الجزء الجنوبي من افريقيا. وينطبق ذلك بصفة خاصة على جنوب أفريقيا، حيث زاد تعاطي هذه المادة بدرجة كبيرة بين السكان البيض خلال السنوات القليلة الماضية. وفي حين أن العقار MDMA (اكستاسي) الموجود في أفريقيا يهرّب معظمه من بلدان أوروبية، وخاصة من هولندا والمملكة المتحدة، لتلبية الطلب على تلك المادة في الأندية، فهناك أيضا أدلة على أن تلك المادة تصنع بصورة غير مشروعة محليا. وقد ثبت دور جنوب أفريقيا كنقطة إنزال وشحن من ناقلة إلى أخرى في أيار/مايو 2002، عندما تم ضبط 36 000 قرص من العقار MDMA (اكستاسي) في شحنة من ذلك البلد في طريقها إلى نيوزيلندا.

مسائل أخرى

228- هناك تطور يثير القلق في بلدان من الجزأين الشرقي والجنوبي من أفريقيا، وهو: تعاطي عشبة القنب الممزوجة مع نبتة *داتورا سترامونيوم* (Datura Stramonium). وتحتوي أوراق وحبوب *داتورا سترامونيوم* على مادتي اسكوبولامين وهيوسيامين القلويتين، وهما مادتان غير خاضعتين للمراقبة الدولية ويكملان تأثير القنب. ويزعم أن تعاطي داتورا ينتشر سريعا في جميع أنحاء وسط أفريقيا، وقد بدأ في تشاد والكونغو، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تنمو النبتة بصورة برية وأصبحت تزرع مؤخرا بطريقة منظمة.

البعثات

229- استعرضت الهيئة الإجراءات التي اتخذتها حكومة الكاميرون إثر التوصيات التي قدمتها الهيئة عقب البعثة التي أوفدتها إلى ذلك البلد في نيسان/أبريل 1999. وقد حسّنت الحكومة تعاونها مع الهيئة، ويجري إعطاء قدر أعلى من الأولوية الآن لأنشطة مكافحة المخدرات، كما يتبين ذلك من زيادة التمويل للجنة مكافحة المخدرات المشتركة بين الوزارات والأنشطة العملياتية، وكذلك المبادرات المتخذة لمنع الزراعة غير المشروعة للقنب.

230- في حين أن السلطات الكاميرونية قد استأنفت تقديم بعض التقارير إلى الهيئة، فإنه لم يرد منها أي تقرير سنوي عن العقاقير المخدرة منذ أن زارت بعثة الهيئة الكاميرون. وقد وردت التقارير متأخرة ولم تشمل جميع المعلومات المطلوبة.

231- ولا تزال الهيئة قلقة أيضا من أن مستحضرات صيدلانية، في الكاميرون، تشمل مواد خاضعة للمراقبة الدولية لا تزال توزع عن طريق قنوات توزيع غير مشروعة مثل أسواق الشوارع. ولذلك ترحب الهيئة بالمبادرة التي اتخذتها الحكومة باعتماد خطة عمل وطنية لإيقاف التجارة غير المشروعة بالمؤثرات العقلية. وتتطلع الهيئة إلى التنفيذ الفعال لخطة العمل. وتؤكد الهيئة كذلك أهمية تحديد مصدر هذه المواد والتدابير المضادة الفعالة التي يمكن وضعها لمنع تسريبها.

232- في تموز/يوليه 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى كينيا لتقييم التقدم الذي أحرزته الحكومة في تنفيذ التوصيات التي قدمتها الهيئة إثر بعثتها إلى ذلك البلد في عام 1999. ووجدت الهيئة أنه، بينما اتخذت بعض الأجهزة خطوات لتنفيذ توصيات الهيئة، فإنه لا يزال مطلوبا من الحكومة اتخاذ اجراءات أكثر حزما للإيفاء بالتزاماتها الوطنية والدولية.

233- وفي كينيا، تعمل سلطات الجمارك ومكتب المدعي العام معا على نحو فعال لمكافحة الاتجار بالمخدرات، حيث قامت بضبطيات كبيرة لعقاقير مخدرة مهربة عند موانئ الدخول إلى البلد. واتخذ الجهاز الوطني لحملة مكافحة تعاطي المخدرات ووزارة التربية مبادرات هامة في جميع أرجاء كينيا لمنع تعاطي المخدرات بين السكان بصفة عامة ولزيادة الوعي، لا سيما بين الطلاب، بالأخطار التي يشكلها تعاطي المخدرات.

234- بيد أنه يؤسف الهيئة أنه بعد ثلاث سنوات من صوغ الخطة الرئيسية الوطنية لمكافحة المخدرات في كينيا، التي توفر تنسيقا أفضل لجهود مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني، لم تعتمد هذه الخطة بعد من البرلمان. وفضلا عن ذلك، فإن اللوائح اللازمة لتعزيز بعض أحكام قانون مكافحة المخدرات لم توضع بعد. وهذا مهم بصفة خاصة بالنسبة لمراقبة الأنشطة المشروعة المتعلقة بالعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والكيماويات، التي ينبغي للحكومة أن تعطيها أولوية أعلى، وذلك لأن عدم وجود هذه المراقبة يؤثر أيضا على البلدان المجاورة.

235- دعت حكومة ناميبيا الهيئة إلى إيفاد بعثة إلى ذلك البلد في تموز/يوليه 2002. وتعرب الهيئة عن تقديرها لالتزام الحكومة بالمراقبة الدولية للمخدرات. وقد انضمت ناميبيا منذ عام 1990، عندما نالت استقلالها، إلى اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971. وتحث الهيئة ناميبيا على أن تصبح طرفا في اتفاقية سنة 1988 بأسرع ما يمكن. وتحث الهيئة أيضا الحكومة على إجازة مشروع قانون مراقبة الأدوية والمواد ذات الصلة بدون مزيد من التأخير حتى يمكن إخضاع عدد من المؤثرات العقلية والكيماويات غير الخاضعة للمراقبة حاليا في ناميبيا للمراقبة وفقا للمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

236- لا يوجد في ناميبيا صنع غير مشروع للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والظروف المناخية غير ملائمة لزراعة القنب. ووجد أن العقاقير غير المشروعة المضبوطة في ناميبيا قد هرّبت إلى البلد، في الغالب من جنوب أفريقيا. وبينما ظل القنب والميثاكوالون (ماندراكس) يمثلان مخدري التعاطي الرئيسيين في ناميبيا، أخذت سوق صغيرة غير مشروعة للكوكايين والهيروين تنمو في ذلك البلد خلال السنوات الأخيرة، وذلك بصفة رئيسية نتيجة للتسرب من التهريب العابر، حيث تنقل شحنات من هاتين المادتين من أنغولا إلى جنوب أفريقيا عبر ناميبيا.

237- وقد تحسّن بصورة واضحة التعاون بين مختلف الأجهزة المسؤولة عن مكافحة المخدرات وعلاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم في ناميبيا، حسبما ينعكس ذلك في التقدم المحرز في صوغ الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات للفترة 2002-2006، والتي يجري وضعها على غرار بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقية بشأن العقاقير غير المشروعة؛ ويتوقع أن يكتمل وضع الخطة الرئيسية بحلول نهاية عام 2002.

238- في حزيران/يونيه 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى تونس. وأُبلغت الهيئة بأن تعاطي المخدرات لا يعتبر مشكلة في تونس. ولا تشمل ضبطيات المخدرات سوى القنب وقد اشتمل على مقادير كبيرة منه معظم شحنات المخدرات المضبوطة التي كانت مرسلة من المغرب والجزائر إلى الجماهيرية العربية الليبية، وفي نطاق صغير، إلى بلدان في أوروبا. ولم يبلّغ مطلقا عن أي إنتاج أو صنع غير مشروعين للمخدرات في تونس.

239- وقد قرنت حكومة تونس أنشطة الوقاية من التعاطي والعلاج بتدابير صارمة لخفض العرض ونجحت في مكافحة الاتجار بالمخدرات، الذي يعتبر أنه أصبح سائدا في الثمانينات. وإنفاذ القوانين في البلد صارم جدا ويقوم على مبدأ عدم التسامح اطلاقا بشأن الاتجار بالعقاقير وتعاطيها.

240- يتسم الإطار القانوني لمكافحة المخدرات في تونس بالشمول والاتساق مع أحكام اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971. وقد ظلت السلطات التونسية تتعاون أيضا مع الهيئة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هاتين الاتفاقيتين. وليس لدى تونس سوى مستورد معتمد واحد للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، الأمر الذي يجعل من السهل على السلطات المختصة أن تراقب التجارة في هذه المواد. وتلاحظ الهيئة مع التقدير الدور الذي تؤديه تونس في تدريب مفتشي الصحة في افريقيا. وتلاحظ الهيئة أيضا أن السلطات في تونس قد حددت بالفعل مناطق التجارة الحرة بوصفها مشكلة محتملة في مراقبة الكيماويات وتعمل على اتخاذ تدابير وقائية.

241- زارت بعثة من الهيئة زمبابوي في كانون الأول/ديسمبر 2001. وتلاحظ الهيئة الالتزام الجلي للحكومة بمكافحة المخدرات، الأمر الذي ينعكس في اعتمادها للخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات قبل إيفاد البعثة بوقت قصير. وتثق الهيئة في أنه يجري اتخاذ إجراءات عاجلة لتنفيذ الخطة الرئيسية، بما في ذلك إنشاء آليات تنسيق مؤسسية وإجراء تقييم سريع على نطاق القطر لحالة تعاطي المخدرات، بغية اتخاذ تدابير مضادة مناسبة.

242- قوانين المخدرات الموجودة الآن في زمبابوي مناسبة لتطبيق الضوابط وفقا لمعاهدات المراقبة الدولية للمخدرات. ويجري تطبيق ضوابط كافية على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المشروعة بينما يتعين توسيع نطاق الضوابط المناسبة لتشمل الكيماويات من أجل منع تحويلها للاستخدام في صنع عقاقير غير مشروعة.

243- وتأمل الهيئة أن السلطات في زمبابوي سوف تعمل على تيسير توافر العقاقير للأغراض الطبية، ولا سيما لمعالجة

الآلام. وتناشد الهيئة السلطات المعنية زيادة وعي الأطباء الممارسين فيما يتعلق بهذه الحاجة.

باء- القارة الأمريكية

244- يؤثر تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها في جميع بلدان القارة الأمريكية. ومن ثم فإن التعاون الوثيق على الصعيدين الإقليمي والأقاليمي لا بد من أن يكون جزءا مهما من الاستجابة إلى العديد من أوجه هاتين المشكلتين. وقد واصلت جميع البلدان في القارة الأمريكية التعاون فيما بينها على نحو وثيق من خلال عدد من الآليات على الصعد الأقاليمية والإقليمية ودون الإقليمية.

245- أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (سيكاد) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية (أواس) تقرير هام لعام 2001 عن التقدم المرحلي في مراقبة العقاقير، في كانون الثاني/يناير 2002. وهو تقرير اختتم الجولة الأولى من آلية التقييم المتعددة الأطراف، الخاصة باللجنة سيكاد، وبيّن أن الدول الأعضاء في المنظمة أواس قد بذلت جهودا مهمة الشأن وأحرزت تقدما ملحوظا في الوفاء بتوصيات آلية التقييم المتعددة الأطراف بشأن تحسين مراقبة العقاقير على الصعيد الوطني، بما في ذلك وضع خطط وطنية لمراقبة العقاقير. وسلّم التقرير بأن بلدانا كثيرة تفتقر إلى الموارد التقنية والمالية اللازمة للتصدي لمشكلة العقاقير غير المشروعة، وتنفيذ خططها الوطنية لمراقبة العقاقير بمزيد من الفعالية. وإن الهيئة تشجع البلدان على الحفاظ على التمويل الوافي بالغرض لأجل مراقبة العقاقير على الصعيد الوطني، وعلى مواصلة التعاون على الصعيد المتعدد الأطراف من خلال المنظمات الإقليمية والدولية العاملة على منع تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها.

246- لا يزال النظام المشترك بين البلدان الأمريكية يؤكد على الحاجة إلى العمل، من خلال شبكة لرصد العقاقير، على جمع وتقييم المعلومات عن تعاطي العقاقير وتكاليفه الاجتماعية — الاقتصادية، وكذلك عن عرض وتوريد العقاقير غير المشروعة، مع التسليم في الوقت نفسه بالحاجة إلى تحسين قابلية المقارنة بين المعلومات المتوفرة. ذلك أن توفر البيانات التي يُعوّل عليها بقدر متزايد سوف يكون له تأثير إيجابي في فعالية الجهود التي تبذلها الدول لخفض الطلب غير المشروع على العقاقير. والهيئة تقدّر إنشاء مراصد وطنية لمراقبة استعمال العقاقير والمخدرات في كل من بنما والسلفادور وغواتيمالا ونيكاراغوا وهندوراس.

أمريكا الوسطى والكاريبي

التطورات الرئيسية

247- لا يزال الاتجار بالمخدرات في أمريكا الوسطى والكاريبي ينصبّ على القنب والكوكايين في المقام الأول، غير أنه كانت هناك زيادة في ضبطيات الهيروين وعقاقير م د م أ (الاكستاسي). ويتم شحن الهيروين القادم من كولومبيا إلى الأسواق غير المشروعة في الولايات المتحدة وبشكل متزايد إلى أوروبا بينما لا يزال تعاطي الهيروين محدودا في المنطقة. وتصل شحنات م د م أ (الاكستاسي) من أوروبا الغربية موجهة بصورة رئيسية إلى الأسواق غير المشروعة في أمريكا الشمالية؛ بيد أن تعاطي هذه المادة أصبح في الآونة الأخيرة مصدر قلق في بعض بلدان أمريكا الوسطى. ولا يزال الاتجار بالمخدرات مرتبطا بالاتجار بالأسلحة النارية وميسّرا بفعل الفساد. وتستخدم المخدرات والأسلحة غير المشروعة في بعض الأحيان كسلعتين يمكن تبادلهما. فمعظم الأسلحة النارية تأتي من بلدان كالسلفادور ونيكاراغوا حيث خلّفت النزاعات الأهلية التي انتهت كميات كبيرة من هذه الأسلحة، التي يتم

نقلها إلى الجماعات المتمردة من رجال حرب العصابات في أمريكا الجنوبية وخاصة كولومبيا. وغالبا ما تنقل المخدرات والأسلحة غير المشروعة في نفس المسارات ولكن في اتجاهات عكسية.

248- كما يجري استغلال مناطق التجارة الحرة وخاصة في الكاريبي، من قبل المتجرين بالمخدرات. وتذكّر الهيئة الحكومات بأنه وفقا للمادة 31 من اتفاقية 1961، يتعين مراقبة هذه المناطق بنفس الطريقة التي تُراقب بها الأجزاء الأخرى من أقاليمها الوطنية وأنه ينبغي تطبيق تدابير أكثر تشددا حيثما تقتضي الحالة ذلك. وتقدر آلية الكاريبي لتنسيق مكافحة المخدرات أن 40 إلى 50 في المائة من الكوكايين الذي ينقل عبر الكاريبي في حاويات على متن سفن يمر من خلال المناطق التجارية الحرة.

249- وقد شهدت السنوات الأخيرة إحراز تقدم في معظم البلدان في مجال وضع واعتماد تشريعات أكثر ملاءمة لمكافحة المخدرات وإنشاء مؤسسات وطنية ودون إقليمية وآليات تعاونية. ولكي تكون هذه الجهود مستدامة وتكفل تنفيذ تلك التشريعات فإنها تحتاج إلى تمويل مناسب من مصادر في داخل أمريكا الوسطى والكاريبي وخارجها. وتدعو الهيئة كلا من كندا والولايات المتحدة والبلدان الأوروبية، باعتبارها الوجهات المقصودة الرئيسية لشحنات المخدرات غير المشروعة، إلى عدم خفض ما تقدمه من مساعدة لمكافحة المخدرات لصالح التدابير الرامية إلى مكافحة الإرهاب بل إلى البحث عن سبل جديدة للجمع بين الاثنين.

الانضمام إلى المعاهدات

250- تلاحظ الهيئة بارتياح أن كلا من بليز وسانت فنسنت وجزر غرينادين انضمت، في كانون الأول/ ديسمبر 2001، إلى اتفاقية 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972 وإلى اتفاقية 1971. وأصبحت جميع دول أمريكا الوسطى والكاريبي الآن أطرافا في اتفاقية 1961 واتفاقية 1988. وتدعو الهيئة مجددا كلاً من هايتي وهندوراس وسانت لوسيا لأن تصبح أطرافا في اتفاقية 1971 وتدعو نيكاراغوا إلى التصديق على بروتوكول 1972 المعدل لاتفاقية 1961.

التعاون الإقليمي

251- وضع الاجتماع الرفيع المستوى بشأن المخدرات والجريمة، الذي عقد في بورت أوف سبين في كانون الأول/ ديسمبر 2001، توصيات بشأن استعراض تنفيذ خطة العمل من أجل التنسيق والتعاون في مجال مكافحة المخدرات في منطقة الكاريبي (المعروفة أيضا بخطة عمل بربادوس). وأُقرّت هذه التوصيات في الاجتماع الثالث عشر فيما بين الدورات لمؤتمر رؤساء حكومات المجموعة الكاريبية، الذي عقد في مدينة بليز في شباط/فبراير 2002. وبغية تحديد الاتجاه الذي ينبغي اتخاذه في مجال مكافحة المخدرات والجريمة، اعتمدت عدة عناصر ذات أولوية لتعزيز الاستراتيجية الكاريبية دون الإقليمية. وعلاوة على ذلك، فقد تم في تموز/يوليه 2002، اعتماد استراتيجية لمعالجة مختلف الجوانب المتعلقة بالجريمة والأمن، اشتملت على تدابير لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتلاحظ الهيئة أنه تم، بجهود أمانة المجموعة الكاريبية، استكمال وضع استراتيجية دون إقليمية لخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة. وتم التفاوض على اتفاق دون إقليمي لإنفاذ القوانين البحرية بين دول الكاريبي وأقاليمه. وهو الآن مفتوح للتوقيع عليه.

252- وترى الهيئة أن الاختلافات النوعية والمنهجية الواسعة في البحوث الوبائية تشكل العقبة الرئيسية أمام تقدير ومقارنة حجم وتطورات تعاطي المخدرات والاتجار بها وتقييم تأثير تدابير مكافحة المخدرات في الكاريبي. وتلاحظ الهيئة

بالتقدير أن أول حلقة عمل في الكاريبي بشأن بناء القدرات اللازمة لتطوير الشبكات الوطنية للبيانات المتعلقة باستخدام المخدرات وتعاطيها ولإجراء الدراسات الاستقصائية التقييمية السريعة قد عقدت في بربادوس في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. كما تلاحظ الهيئة أن بعض الدول في هذه المنطقة الفرعية تعكف، في إطار مشروع نظام مراقبة الانتشار الوبائي لتعاطي المخدرات التابع لشبكة المعلومات بشأن المخدرات لمنطقة الكاريبي، على وضع منهجية مشتركة لتنفيذ نظام خاص بجمع البيانات عن تعاطي المخدرات.

253- أما فيما يتعلق بغسل الأموال، فإن الهيئة ترحب بالقرار الذي اتخذه مصرف التنمية للبلدان الأمريكية بأن يمول، على أساس مقترحات لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (سيكاد)، برنامجا لإنشاء وحدات الاستخبارات المالية وتعزيزها. وتنوّه الهيئة أيضا بالأنشطة المستمرة التي تنفذها فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية والبرنامج الكاريبي لمكافحة غسل الأموال في هذه المنطقة الفرعية.

254- في نيسان/أبريل 2002، شارك رؤساء هيئات إنفاذ القوانين في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية في اجتماع عقد في السلفادور تم خلاله التصديق على خطط مشتركة في إطار الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالمخدرات والارهاب. وتشمل الاستراتيجيات المشتركة تعزيز أمن الحدود الوطنية، وتشجيع سنّ قوانين أكثر صرامة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وغير ذلك من أنواع الجريمة المنظمة وإنشاء نظام إحصائي يحتوي على معلومات عن الجريمة في أمريكا الوسطى والكاريبي. وفي حزيران/يونيه 2002، عقد اجتماع مماثل في نيكاراغوا لسلطات إنفاذ قوانين المخدرات في بلدان أمريكا الوسطى، والمكسيك والولايات المتحدة تمخض عن اتفاق لتحسين البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية من أجل المساعدة على تبادل المعلومات، عن طريق شبكة إقليمية، فيما يتعلق بجهود مكافحة الاتجار بالمخدرات. وهذا الاتفاق هو جزء مما يسمى (Plan sin Fronteras) "خطة بلا حدود" لمكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة الواقعة بين الحدود الجنوبية للمكسيك وبنما. وتلاحظ الهيئة أن حكومات بلدان أمريكا الوسطى تعكف على وضع خطة دون إقليمية لتوجيه صوغ المشاريع المتعلقة بخفض الطلب على المخدرات غير المشروعة وعرضها.

255- هذا، وهناك العديد من الاتفاقات الثنائية الخاصة بإنفاذ القوانين فيما بين بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي وكذلك فيما بين تلك البلدان وبلدان أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية. وتشمل الاتفاقات الثنائية المعقودة بين بلدان أمريكا الوسطى اتفاقات للتعاون بين إدارات الشرطة في مراقبة المناطق الحدودية التي يسهل التسلل منها وما يتاخمها من مياه إقليمية. كما أبرمت بلدان مثل كوستاريكا وبنما اتفاقات للتعاون بين إدارات الشرطة مع كولومبيا للتصدي لأنشطة شبكات أمريكا الجنوبية المتاجرة بالمخدرات في أمريكا الوسطى. ولا تزال الولايات المتحدة هي الشريك الرئيسي لمعظم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي في الإجراءات الثنائية المتخذة لمكافحة الاتجار بالمخدرات، التي عادة ما تعنى بالحظر البحري وتشمل مع ذلك الوقاية من تعاطي المخدرات والتعاون القضائي وتدريب الشرطة وتقديم المساعدة التقنية. كما تساعد البلدان الأوروبية سلطات إنفاذ القوانين في بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي وتقدم التسهيلات للتدريب والعمليات وترعى المؤتمرات واجتماعات إقليمية لمناقشة المشاكل المتعلقة بمكافحة المخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

256- اعتمدت جميع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي تقريبا خططا وطنية لمكافحة المخدرات في السنوات الأخيرة. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن السلفادور اعتمدت، في كانون الثاني/يناير 2002، خطة وطنية لمكافحة المخدرات وهي تحث البلد على تنفيذها. كما تشجع الهيئة نيكاراغوا على الانتهاء من اعتماد وتنفيذ خطتها الوطنية لمكافحة المخدرات. والهيئة واثقة من أن البلدان الأخرى ستنجز عما قريب خططها الوطنية لمكافحة المخدرات بمساعدة لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات (سيكاد) واليوندسيب، عند الضرورة. وينبغي إنشاء هيئات تنسيق وطنية في كافة البلدان. والهيئة على ثقة من أن اعتماد وتنفيذ خطط وطنية لمكافحة المخدرات سيفضيان إلى توسيع أنشطة خفض الطلب. وقد واصلت معظم البلدان التركيز والاعتماد على نظمها الجنائية، بينما تواجه الجهود الرامية إلى علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم وإعادة دمجهم في المجتمع محدودية في الموارد العامة.

257- مع أنه يجري بشكل ما تنفيذ حملات لتوعية الجمهور في معظم بلدان المنطقة، فإن كثيرا من البلدان لا تزال عاجزة عن توفير برامج لإعادة التأهيل والعلاج المنظم لمتعاطي المخدرات. وعندما تتوفر هذه البرامج، فإنها تتلقى عادة مساعدة المنظمات غير الحكومية أو الخاصة أو الدينية. أما إمكانية الوصول إلى المرافق الخاصة بعلاج تعاطي المخدرات ونوعية هذه المرافق فإنها ضعيفة بوجه عام، وهو ما يرجع جزئيا إلى نقص الموارد وقلة الاهتمام نسبيا بهذا العلاج.

258- ترحب الهيئة ببرامج الوقاية من تعاطي المخدرات المنفذة في كوبا ضمن إطار برنامجها الوطني المتكامل الخاص بالوقاية من تعاطي المخدرات، علاوة على التدابير الحازمة لإنفاذ القوانين، الذي أسهم، بمعيّة تدابير إنفاذ القانون الصارمة، في خفض انتشار تعاطي المخدرات في ذلك البلد. وقد نفذت ترينيداد وتوباغو برامج إعلامية عامة مكثفة في إطار برنامجها الوطني للوقاية من تعاطي الكحول والمخدرات. وفي سانت كيتس ونيفيس أخذ المجلس الوطني للوقاية من تعاطي المخدرات يعمل في برنامج لتقييم البرامج الخاصة بخفض الطلب وتحديد فاعليتها.

259- علما بأن عددا من بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي تعرّضت للانتقاد طوال عدة سنوات لكونها أتاحت المجال لأنشطة غسل الأموال المستمدة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير والمخدرات وغير ذلك من الأنشطة الإجرامية. بيد أن الهيئة تنوّه بالاهتمام المتواصل بمكافحة غسل الأموال في المنطقة. وفي حزيران/يونيه 2002 قامت فرقة العمل الكاريبية المعنية بالإجراءات المالية برفع اسم سانت كيتس ونيفيس من قائمة البلدان والأقاليم التي تعتبرها غير متعاونة في الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال بعد أن رفعت كلاً من جزر البهاما وجزر كايمان من القائمة في حزيران/يونيه 2001. ولا تزال دومينيكا وغرينادا وغواتيمالا وسانت فنسنت وجزر غرينادين مدرجة في القائمة. والجدير بالذكر أن غرينادا وسانت فنسنت وجزر غرينادين قامتا بسنّ معظم تشريعات مكافحة غسل الأموال اللازمة لمعالجة الوضع، بينما تبذل دومينيكا وغواتيمالا جهودهما أيضا في هذا الاتجاه. ومن الجدير بالذكر كذلك أن بليز أنهت برنامجها الخاص بالمواطنة الاقتصادية في كانون الثاني/يناير 2002، وكان الأجانب يستطيعون من خلاله الحصول على الجنسية البليزية مقابل القيام باستثمارات في البلد. وقد أساء استخدام هذا البرنامج الذين يقومون بغسل الأموال.

260- يعتبر انضمام بليز إلى اتفاقية 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول 1972 وإلى اتفاقية 1971 في كانون الأول/ ديسمبر 2001 وزيادة التدابير المتخذة في مجال إنفاذ

القوانين وخفض الطلب في ذلك البلد من الخطوات المهمة نحو تحسين نظامها الوطني لمكافحة المخدرات. وتشجع الهيئة بليز على مواصلة العمل من أجل استعراض وتنفيذ التشريع الخاص بمراقبة المواد الكيميائية والمضي في تحسين تعاونها مع الهيئة فيما يتعلق بالوفاء بالتزامات تقديم التقارير بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

261- ترحب الهيئة بالمبادرات الدولية الرامية إلى تحسين الجهود من أجل تحديد مدى انتشار زراعة القنب غير المشروعة في المنطقة. وفي بربادوس، تعمل إدارة الشرطة على تحسين قدراتها في مجال جمع المعلومات الاستخبارية، وخصوصا عن طريق استحداث شبكة من المخبرين وزيادة الدوريات المشتركة لمنع المخدرات المؤلفة من قوات الشرطة والجيش. وقد أنشأت قوات الشرطة الملكية في جزر البهاما نظاما للمراقبة عن طريق القيام بتحليقات جوية أسبوعية في مختلف أنحاء الجزر يمكنها تحديد أماكن المحاصيل غير المشروعة، لكي يتسنى فيما بعد القضاء عليها من جانب الوحدات الأرضية. ومما يؤسف له أن أنشطة الكشف هذه لا تنفذ من جانب عدد من بلدان المنطقة، وذلك يرجع في الغالب إلى محدودية الموارد ووعورة التضاريس التي يصعب تسيير دوريات فيها.

262- إدراكا منهم بضآلة مخاطر الاعتقال، أخذ عدد متزايد من المسافرين بالطائرات في رحلات مباشرة من بلدان معنية في المنطقة إلى أوروبا ينخرطون في عمليات لتهريب المخدرات على نطاق ضيق. وعلى سبيل المثال، تقدّر سلطات جامايكا والمملكة المتحدة أن 10 في المائة تقريبا من المسافرين في رحلات من جامايكا إلى المملكة المتحدة يقومون بتهريب المخدرات. وتدعو الهيئة حكومات البلدان المعنية إلى وضع استراتيجية لكبح هذا النوع من التهريب.

263- تلاحظ الهيئة بالتقدير التحسينات المدخلة على نظم مراقبة المواد الكيميائية في كل من جزر البهاما ودومينيكا وغرينادا وبنما، على سبيل المثال. وبالنظر لقرب المنطقة من المناطق الرئيسية لإنتاج المخدرات غير المشروعة والمخاطر المتمثلة بنقل المختبرات السرية إلى بلدان المنطقة، تعرب الهيئة عن تشجيعها لجميع بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي على مواصلة تحسين قدراتها على مراقبة المواد الكيميائية، بما في ذلك عن طريق تحديد اختصاصات السلطات المعنية بمراقبة المواد الكيميائية بصورة واضحة وضمان وجود أحكام قانونية وافية لتطبيق العقوبات الجنائية أو المدنية أو الإدارية لمكافحة تسريب المواد المشمولة بالمراقبة للأغراض غير المشروعة.

الزراعة والانتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

264- تعتبر أمريكا الوسطى والكاريبي المنطقة الرئيسية التي يجري من خلالها نقل شحنات المخدرات غير المشروعة من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية وأوروبا، غير أن المنطقة مبتلاة أيضا بزراعة المحاصيل غير المشروعة وصنع المخدرات غير المشروعة وبتعاطي المخدرات، الذي يعزى جزئيا إلى التأثير الجانبي للاتجار العابر.

265- ولا يزال القنب يزرع في كافة بلدان أمريكا الوسطى ومعظم بلدان الكاريبي لكي يتعاطى محليا في الغالب. غير أن الاتجار بالقنب تراجع على مدى العقدين الماضيين. وتتواصل الجهود الرامية للقضاء على القنب في معظم بلدان أمريكا الوسطى والكاريبي. ففي بليز وجامايكا، على سبيل المثال، قدرت المساحة الإجمالية المزروعة بالقنب في عام 1980 بخمسة أضعاف المساحة المزروعة به حاليا. وقد تحقق هذا الخفض من خلال الحملات المكثفة للقضاء على زراعته. وعلى الرغم من هذه الجهود فإن جامايكا لا تزال تعتبر مصدرا هاما لتوريده إلى الأسواق غير المشروعة في أمريكا الشمالية، وإلى حد ما، في شرق الكاريبي؛ كما أنها تشكل

السوق الرئيسية غير المشروعة للقنب في منطقة الكاريبي. ولذلك فإن الهيئة تلاحظ بانشغال المحاولات الرامية إلى إلغاء تجريم التعاطي الشخصي للقنب في جامايكا وفي عدد من بلدان الكاريبي الأخرى. وتعتبر سانت فنسنت وجزر غرينادين المورد الرئيسي للقنب بالنسبة لشرقي الكاريبي. ويتحول مزارعو المحاصيل المشروعة في بعض الأحيان إلى إنتاج القنب عندما تصبح ظروف السوق غير مواتية لمحاصيلهم المشروعة.

266- مع أن صنع الكوكايين كله تقريبا في القارة الأمريكية يتم في أمريكا الجنوبية، فإن هناك دلائل متزايدة على صنعه في بعض بلدان أمريكا الوسطى. ففي عام 2001، أبدت بعض حكومات بلدان أمريكا الوسطى انشغالها من احتمال قيام تنظيمات أمريكية جنوبية تعمل في الاتجار بالمخدرات بإنشاء مختبرات لتجهيز الكوكايين في هذه المنطقة الفرعية، وذلك إلى حد ما سعيا منها إلى تطوير سوق أمريكا الوسطى للمخدرات غير المشروعة. وهناك مؤشرات على وجود مواقع صغيرة لزراعة شجيرات الكوكا ومختبرات للكوكايين في بنما. كما تعتبر أمريكا الوسطى منطقة عبور للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع الكوكايين والهيروين، وخصوصا في كولومبيا. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2001، ضبط مختبر كيميائي للسلائف في بليز، في أول عملية من نوعها في البلد.

267- يتواصل الاتجار العابر بالكوكايين دون توقف في أمريكا الوسطى والكاريبي. وعلى الرغم من أن الممر البري الذي يربط أمريكا الوسطى بالمكسيك لا يزال ضروريا لهذا الاتجار، فإن ممر المحيط الهادئ آخذ بالازدياد في الأهمية إما كممر مستقل أو كممر مكمل. وقد كانت هناك، على سبيل المثال، حالات تم فيها نقل شحنات من الكوكايين الكولومبي المنشأ بطريق البحر بمحاذاة ساحل المحيط الهادئ وكان من المقرر أن تواصل هذه الشحنات طريقها عن طريق البر صوب المكسيك والولايات المتحدة لو لم يتم ضبطها في بنما. والظاهر أن تنظيمات الاتجار بالمخدرات في بلدان أمريكا الوسطى قد أقامت شراكات مع التنظيمات الإجرامية في كولومبيا والمكسيك كجزء من شبكة للاتجار بالمخدرات تمتد من أمريكا الجنوبية إلى أمريكا الشمالية.

268- لا يعكس ازدياد الضبطيات من العقاقير المخدرة في بعض بلدان أمريكا الوسطى بالضرورة حدوث زيادة في الاتجار بالمخدرات عبر هذه المنطقة الفرعية؛ بل انها ربما تكون انعكاسا لفاعلية السلطات الوطنية لإنفاذ القوانين أو للتغيرات في مسالك الاتجار بالمخدرات التي تمر عبر بلدان معينة. وقد أوضحت السلطات الوطنية أنه حدثت زيادة في الاتجار العابر بالكوكايين في منطقة الكاريبي. أما النقاط الرئيسية للنقل العابر فهي الجمهورية الدومينيكية وهايتي وجامايكا، غير أن هناك بلدانا أخرى قد تأثرت أيضا بهذا التطور.

269- الظاهر أن تعاطي الكوكايين والكراك في أمريكا الوسطى والكاريبي قد ازداد في السنوات الأخيرة، وذلك كتأثير جانبي للاتجار العابر بصورة رئيسية. ويقدر أن حوالي ثلثي من يتعاطون الكوكايين في منطقة الكاريبي يتعاطونه في شكل كراك وأن المتعاطين الجدد والأصغر سنا من الشرائح السكانية الأكثر ثراء يفضلون استنشاق الكوكايين في شكل مسحوق.

270- لا يزال خشخاش الأفيون يزرع على نطاق ضيق جدا في غواتيمالا، مثلما تدل على ذلك التقارير الخاصة بالضبطيات الصادرة في عامي 2000 و2001. وليست هناك زراعة لخشخاش الأفيون ولا إنتاج للهيروين في منطقة الكاريبي. وغالبا ما تكون شحنات الهيروين المهرّبة عبر أمريكا الوسطى والكاريبي متجهة صوب الولايات المتحدة ومعظمها كولومبي المنشأ. وقد تم ضبط شحنات من الهيروين بصورة

منتظمة في جميع بلدان أمريكا الوسطى وفي بعض بلدان الكاريبي، وان يكن ذلك بصورة أقل بكثير انتظاما وبكميات أصغر من شحنات الكوكايين.

المؤثرات العقلية

271- تطور الاتجار بعقاقير م د م أ (الاكستاسي) عبر أمريكا الوسطى والكاريبي في السنوات الأخيرة، وثمة مؤشرات على أن قسما من الاتجار العابر بهذه العقاقير مرتبط بالاتجار العابر بالكوكايين. ويتم توريد عقاقير م د م أ (الاكستاسي) من جانب مصادر أوروبية، وخصوصا في هولندا؛ ومعظم هذه العقاقير التي تهرّب عبر المنطقة تكون وجهتها الأسواق غير المشروعة في الولايات المتحدة. وتقع النقاط الرئيسية للنقل العابر لها في آروبا وجزر الأنتيل الهولندية (التي ترتبط، شأنها شأن سورينام في أمريكا الجنوبية، بعلاقات اقتصادية وثيقة مع هولندا) والجمهورية الدومينيكية.

272- لا يتيح عدم وجود بيانات عن الانتشار الوبائي تكوين أي استنتاجات قاطعة بشأن الاتجاهات في تعاطي المؤثرات العقلية في المنطقة. والظاهر أن الفلونيترازيبامات والديازيبامات هي المواد المصنعة بطرق مشروعة والتي كثيرا ما يتم تسريبها وتعاطيها. أما بالنسبة إلى المؤثرات العقلية المصنوعة بطرق غير مشروعة، فقد أبلغت التقارير بأن هناك زيادة في تعاطي عقاقير م د م أ (الاكستاسي).

273- في هايتي، أدى الضعف في مراقبة توزيع العقاقير بطرق مشروعة إلى نشوء سوق موازية كبيرة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وقد حددت إحدى الدراسات المواد الفعّالة نفسيا على أنها المخدرات الرئيسية التي يتعاطاها أطفال الأزقة في العاصمة بورت أوبرينس. والمواد المتعاطاة والمتاجر بها على نحو غير مشروع مسرّبة إما من قنوات التوزيع المحلية أو من هبات دولية أو أنها مهرّبة من الجمهورية الدومينيكية أو بلدان أمريكا الوسطى. واعترافا بهدف الإغاثة الإنسانية لدى البلدان والمنظمات المانحة، تطلب الهيئة إلى السلطات المختصة في هايتي أن تعمل على ضمان عدم انحراف مسار المنح نحو الأغراض غير المشروعة. وتدعو الهيئة الجهات التي تمنح المستحضرات الصيدلية إلى هايتي وغيرها من البلدان النامية أن تضمن بقدر الإمكان أن تكون المواد المراقبة دوليا المشمولة في هباتهم خاضعة لمراقبة وافية بالغرض في البلدان المتلقية.

البعثات

274- استعرضت الهيئة اجراءات العمل التي اتخذتها حكومة جزر البهاما بمقتضى التوصيات التي قدمتها الهيئة بعد أن أوفدت بعثتها إلى ذلك البلد في حزيران/يونيه 1999. وترحب الهيئة باعتماد برلمان البهاما التشريع الرامي إلى تعزيز الأنشطة المعنية بمكافحة غسل الأموال، ولاحظت أن فرقة العمل للشؤون المالية قد أزاحت اسم البهاما من قائمة البلدان والأقاليم التي تعتبرها غير متعاونة في الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال.

275- ونوّهت الهيئة بالخطوات الجارية في جزر البهاما لتعزيز القدرات المؤسسية اللازمة لمعالجة مسائل مراقبة العقاقير، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية لمكافحة المخدرات، والتي يُتوقع الموافقة على نصها النهائي من جانب الحكومة قريبا. كما نوّهت الهيئة بأن البهاما تحرز تقدما في الوفاء بالتزاماتها بشأن تقارير الإبلاغ بموجب اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971.

276- بيد أن الهيئة تلاحظ أيضا استمرار عدم الإبلاغ في تقارير جزر البهاما، عن المسائل ذات الصلة بمراقبة السلائف. وما زال ينتظر اعتماد البرلمان مشروع تشريع عن مراقبة السلائف الكيميائية، وبالنظر إلى ما أُبلغ عنه مؤخرا من تصدير كميات كبيرة من المواد الكيميائية إلى جزر البهاما، مما

يمكن استعماله في صنع العقاقير المخدرة بطرق غير مشروعة، توصي الهيئة الحكومة بتحسين تقيّدها بالتزاماتها بموجب المادة 12 من اتفاقية سنة 1981.

277- زارت بعثة من الهيئة هايتي في كانون الأول/ديسمبر 2001. فالهيئة قلقة بسبب المشاكل العويصة المتعلقة بتعاطي المخدرات والاتجار بها في ذلك البلد. وقد أصبحت هايتي واحدة من المحاور الرئيسية للاتجار بالمخدرات في أمريكا الوسطى والكاريبي، الأمر الذي يؤثر سلبا على أنشطة مكافحة المخدرات للبلدان الأخرى في المنطقة. ويقدّر، على سبيل المثال، أن 15 إلى 20 في المائة من الكوكايين المتجر به في المنطقة يمر عبر هايتي. وقد أفضى عدم وجود رقابة كافية على التجارة المشروعة بالعقاقير والمواد الكيميائية إلى نشوء سوق موازية واسعة للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في البلد. ويمثل تعاطي جميع أنواع المواد ذات التأثير النفساني تهديدا خطيرا لصحة شرائح كبيرة من السكان، وخصوصا الشباب.

278- وقد اتخذت حكومة هايتي بعض الخطوات الرامية إلى معالجة الوضع. ففي نيسان/أبريل 2001، أصدر البرلمان قانونا بشأن مكافحة غسل الأصول المستمدة من الاتجار غير المشروع بالعقاقير وغير ذلك من الجرائم الخطيرة، لكنه لم يُنفّذ بعد. ويوفر اعتمادها، في تشرين الأول/أكتوبر 2001، لقانون بشأن مكافحة وقمع الاتجار بالمخدرات، الإطار التشريعي اللازم لمراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وتحث الهيئة الحكومة على الانتهاء من استعراض اللوائح التنظيمية اللازمة لتنفيذ القانونين بأسرع ما يمكن. وتلاحظ الهيئة أن لجنة وزارية لمكافحة المخدرات أنشئت بموجب مرسوم رئاسي صدر في أيار/مايو 2002. وتدعو الهيئة الحكومة إلى مواصلة التدليل على رغبتها السياسية في معالجة مشكلة المخدرات والتصديق على اتفاقية 1971.

279- ونظرا لخطورة حالة تعاطي المخدرات والاتجار بها في هايتي، فإن الهيئة ستواصل رصدها عن كثب للتطورات المستجدة في ذلك البلد، وتدعو الهيئة الحكومة إلى معالجة الحالة الملحة بمضاعفة جهودها وتخصيص الموارد المالية اللازمة والحصول على المساعدة الضرورية من الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف.

280- في تموز/يوليه 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى جزر الأنتيل الهولندية. وتستخدم مطارات وموانئ الجزر الخمس التي يتكون منها الأنتيل الهولندي، وخصوصا بونير وكوراكاو كنقاط عبور لنقل شحنات الكوكايين من كولومبيا وفنزويلا. وتواصل سلطات إنفاذ قوانين المخدرات في جزر الأنتيل الهولندية تحقيق نجاحات في ضبط كميات كبيرة من المخدرات غير المشروعة المتجهة إلى أوروبا وأمريكا الشمالية. وبينما تنوّه الهيئة بالمشاركة الفعالة لجزر الأنتيل الهولندية في البرامج المشتركة لإنفاذ القوانين وتقاسم المعلومات الاستخبارية، التي تضم آروبا وهولندا وسورينام والولايات المتحدة، فإنها تشجع على قيام تعاون أوثق بين سلطات تلك الجزر بغية ضمان استمرار نجاح جهودها الرامية لإنفاذ القوانين.

281- ولا يزال كوكايين الكراك هو المخدر الرئيسي الذي يُتعاطى في جزر الأنتيل الهولندية. وينتشر تعاطي المخدرات حيث يقوم المتجرون بالعقاقير المحليون، الذين يتزايد ما يدفع لهم عينا مقابلها، بإنشاء أسواق غير مشروعة جديدة. وثمة ضرورة تقتضي معالجة مشكلة تهريب المخدرات في رحلات مباشرة إلى هولندا "عن طريق إخفائها في أجساد المسافرين" الذين يعتقدون بأنهم يواجهون مخاطرة ضئيلة في جزر الأنتيل الهولندية، وترحب الهيئة بتحقيق تعاون أوثق مع السلطات الهولندية.

282- وتلاحظ الهيئة بارتياح ما تم في جزر الأنتيل الهولندية من إنشاء وحدة خاصة للاستخبارات المالية لمنع غسل

الأموال والتحقيق في المعاملات المشتبه فيها. غير أن الأمر لا يزال يقتضي وضع ضوابط على المواد الكيميائية وبرنامج لخفض الطلب وينبغي أن يكون ذلك جزءا من استراتيجية مكافحة المخدرات الواجب اعتمادها.

283- أوفدت الهيئة بعثة إلى ترينيداد وتوباغو في تموز/ يوليه 2002. وقد سنّت الحكومة هناك عدة قوانين لإنفاذ أحكام معاهدات مكافحة المخدرات على الصعيد الوطني؛ غير أنه ربما يتعين دمج هذه القوانين في قانون واحد بغية تبسيط عملية تنظيم مراقبة المخدرات والمواد الكيميائية. أما الأنشطة الخاصة بإنفاذ القوانين فهي متطورة ومنسقة بشكل جيد على الصعيد الوطني وتنفذ بالتعاون الوثيق مع البلدان الأخرى.

284- ورغم التزام حكومة ترينيداد وتوباغو التزاما تاما بمكافحة المخدرات فإن عدم تقديمها تقارير عن العقاقير المخدرة وفقا لما تقضي به المعاهدات ربما يشير إلى وجود جوانب قصور في النظام الوطني لمكافحة المخدرات، مما قد يفضي إلى تسريب هذه المواد إلى الأسواق غير المشروعة. والهيئة على ثقة من أن الحكومة ستتخذ الإجراءات المناسبة لضمان تقديم تقاريرها في المستقبل.

285- وقد لاحظت الهيئة بعين التقدير أن حكومة ترينيداد وتوباغو مدركة لأهمية مراقبة المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروعة في البلدان الأخرى، وهي تشجع الحكومة على استعراض الآليات القائمة وتعزيزها من أجل منع تسريب الشحنات العابرة للاستخدام غير المشروع.

أمريكا الشمالية

التطورات الرئيسية

286- في أعقاب الهجمات الارهابية التي وقعت في الولايات المتحدة في 11 أيلول/سبتمبر 2001، انخفضت كمية المخدرات المضبوطة في المطارات ونقاط العبور الحدودية في كل من كندا والولايات المتحدة إلى حد كبير، وربما كان ذلك يرجع إلى حقيقة أن المتجرين بالمخدرات باتوا يخشون من اكتشافهم نتيجة لتعزيز الضوابط على الحدود. وقد أفضى ذلك إلى انخفاض توافر الكوكايين والهيروين في الأسواق غير المشروعة الذي أدى عموما إلى ازدياد الأسعار.

287- وقد ازداد تعاطي القنب والكوكايين بدرجة ملحوظة في المكسيك خلال السنوات القليلة الماضية. كما أن تعاطي الهيروين، الذي كان مقتصرا في السابق على مناطق معينة من البلد، قد أصبح أكثر انتشارا. والحاجة تقتضي التصدي لازدياد تعاطي المخدرات في المكسيك، مع أن انتشار تعاطي المخدرات في المكسيك لا يزال عموما أدنى بكثير من المستويات التي لوحظت في كندا والولايات المتحدة.

الانضمام إلى المعاهدات

288- جميع الدول في أمريكا الشمالية أطراف في اتفاقية 1961 المعدّلة ببروتوكول 1972 واتفاقيتي 1971 و1988.

التعاون الاقليمي

289- تواصل كندا والمكسيك والولايات المتحدة التعاون بشكل وثيق فيما بينها في جهودها الرامية إلى معالجة تعاطي المخدرات والاتجار بها بصورة غير مشروعة. وقد قامت حكومات هذه البلدان أيضا بتعزيز الأمن على حدودها الوطنية، وهي خطوة ستسهم في فعالية الجهود المبذولة لمنع المخدرات.

290- وأبرمت كندا والمكسيك والولايات المتحدة جميعا اتفاقات ثنائية مع خمسة بلدان من خارج أمريكا الشمالية، تهدف إلى تيسير اتخاذ اجراءات فعالة لانفاذ قوانين مكافحة

تعاطي المخدرات، ولا سيما لكبح الاتجار بالمخدرات. كما تتعاون كندا والمكسيك والولايات المتحدة من خلال لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية.

291- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2001، عُقد المؤتمر السنوي الرابع المشترك بين المكسيك والولايات المتحدة لخفض الطلب على المخدرات في مكسيكو سيتي من أجل تعزيز التعاون بين الدولتين في معالجة مشكلة تعاطي المخدرات. وكنتيجة للمؤتمر، وُضعت خطط لانشاء شبكات للاتصالات الالكترونية من أجل تحسين الوصول إلى أحدث البيانات عن الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة المتعاطين والاستقصاءات.

التشريعات والسياسات والاجراءات الوطنية

292- تنوّه الهيئة بالنشر المسبق للوائح التنظيمية الخاصة بمراقبة السلائف في كندا في حزيران/يونيه 2002 وتتوقع أن يبدأ نفاذ هذه اللوائح في موعد لا يتجاوز كانون الثاني/ يناير 2003. وتقضي اللوائح بفرض ضوابط على استيراد السلائف وتصديرها وانتاجها وتوزيعها، ولكنها تتحاشى فرض أي قيود لا موجب لها على الاحتياجات المشروعة اليها. وتدعو الهيئة حكومة كندا إلى الاسراع بانفاذ هذه اللوائح لأن تهريب بعض السلائف من كندا قد اتخذ، في ظل غيابها، أبعادا واسعة؛ ويعتبر وجود أساس تشريعي سليم وتعزيز التعاون بين السلطات الرقابية وتلك المسؤولة عن انفاذ القوانين والتي تشارك في مراقبة السلائف على الصعيد الوطني أمرين ضروريين إذا أريد معالجة مشكلة الاتجار بالسلائف بفعالية.

293- كما تنوّه الهيئة بأن حكومة كندا قد اتخذت اجراءات عمل لكي تخضع للمراقبة الوطنية جميع المواد المذكورة في اتفاقية سنة 1971. وتأمل الهيئة في أن تضمن الحكومة في المستقبل تنفيذ قرارات الجدولة الصادرة عن لجنة المخدرات في حينها، تماشيا مع أحكام الفقرة 7 من المادة 2 من اتفاقية سنة 1971.

294- وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2001، وافقت ادارة انفاذ قوانين المخدرات في الولايات المتحدة على بحث بشأن آثار تدخين القنب على بني البشر. وسيقيّم البرنامج البحثي مدى أمان وفعالية استعمال مركّبات القنب كبديل لمعالجة حالات طبية معينة. وتود الهيئة مرة أخرى أن تعبّر عن دعمها للمشاريع البحثية العلمية السليمة بشأن الاستخدامات الطبية الممكنة للقنب وغيره من العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية.

295- وباشر المركز الكندي لتحليل المعاملات والتقارير المالية عمله في تشرين الثاني/نوفمبر 2001. ويقوم المركز بجمع وتحليل التقارير المتعلقة بالمعاملات المالية المشتبه فيها من المؤسسات المالية والوسطاء وكذلك المعلومات الأخرى وينقل ما يكتشفه بشأنها إلى سلطات انفاذ القوانين، حيثما اقتضى الأمر. وترحب الهيئة بنشر ثلاث مجموعات من اللوائح الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الارهابيين وهي لوائح ستساعد حكومة كندا على انفاذ قانون عائدات الجريمة (غسل الأموال) وتمويل الارهابيين تنفيذا كاملا.

296- في المكسيك، أفضى تشديد الاجراءات ضد التنظيمات العاملة في الاتجار بالمخدرات إلى اعتقال عدة أشخاص يشتبه بكونهم من المتجرين الرئيسيين بالمخدرات، والى تفكيك تنظيمات كبيرة تعمل في الاتجار بالمخدرات، الأمر الذي سيترك تأثيرا كبيرا على تدفق الكوكايين إلى أمريكا الشمالية وعلى الفساد المتصل بالمخدرات في المكسيك. وقد واصلت حكومة المكسيك بذل جهودها الرامية إلى اعادة تنظيم مكتب المدعي العام من أجل تعزيز قدراته.

297- قيّمت حكومة الولايات المتحدة مدى تحقيق أهداف استراتيجية عام 1998 الوطنية لمكافحة المخدرات في الولايات المتحدة. وتلاحظ الهيئة أنه في حين تم إحراز تقدم في تقليل جرائم الاتجار بالعقاقير وتعاطيها بطرق غير مشروعة وعواقبهما العنيفة، فإن الأهداف المحددة بشأن خفض الطلب على العقاقير غير المشروعة لم تتحقق بعدُ، ومن ثم فهي تشجع الحكومة على مواصلة التحرّي عن أسباب ذلك. وتأمل الهيئة أن يتم في المستقبل إحراز المزيد من التقدم في خفض الطلب على العقاقير غير المشروع، مما يضمن أيضا أن يتسنى تحقيق تخفيض مستدام في عرض العقاقير غير المشروع.

298- أما الاستراتيجية الوطنية لمكافحة المخدرات لعام 2002 في الولايات المتحدة فلها أولويات وطنية ثلاث هي الوقاية من تعاطي العقاقير، ومعالجة متعاطي العقاقير واعادة تأهيلهم، وقمع الاتجار غير المشروع بالعقاقير. وتقترح الحكومة أن تنفق، على مدى فترة خمس سنوات، مبلغا اضافيا قدره 1.6 بليون دولار على معالجة واعادة تأهيل المدمنين على العقاقير والمخدرات، وأن تزيد تمويل محاكم المخدرات (أي المحاكم التي تعالج قضايا المخدرات).

299- وتلاحظ الهيئة بالتقدير نتائج التقييم نصف السنوي للحملة الاعلامية الوطنية لمكافحة المخدرات في صفوف الشباب التي تنفذ في الولايات المتحدة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية. ويتضح من دراسة أجرتها الحكومة أنه بينما أحدثت اعلانات الحملة الموجهة نحو أولياء الأمور قليلا من التأثير الايجابي، فإن الاعلانات التي تستهدف الشباب أنفسهم لم تترك تأثيرا يُذكر. وتقدّر الهيئة التقييم المتواصل لهذه الحملة وتتوقع أن تأخذ السلطات نتائجها بعين الاعتبار الكامل في تصميم وتنفيذ حملات للوقاية من تعاطي المخدرات.

300- افتتحت محكمة خاصة بالمخدرات في فانكوفر، كندا، في كانون الأول/ديسمبر 2001. وسيعرض على متعاطي المخدرات الذين لا يمارسون العنف المتهمين بحيازة الكوكايين والهيروين والاتجار بهما بموجب قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة، اشراف قضائي وعلاج متعدد المراحل لارتهانهم للمخدرات، وكذلك جملة من خدمات الدعم المجتمعية الأخرى كبديل عن السجن. ومعلوم أن محاكم المخدرات تعمل منذ سنوات في الولايات المتحدة وقد أظهرت النتائج الأولية أن هذه المحاكم يمكن أن تكون فعالة في توجيه مرتكبي جرائم المخدرات ممن لا يمارسون أساليب العنف إلى العلاج.

الزراعة والانتاج والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

301- لا يزال القنب أشيع المخدرات المتعاطاة في كندا والمكسيك والولايات المتحدة، وهو متوفر على نطاق واسع في البلدان الثلاثة جميعا. ولا تزال الزراعة المائية للقنب تمثل مشكلة في كل من كندا والولايات المتحدة. وتواصل الشركات الكندية بيع بذور القنب وأدوات زراعته عبر شبكة الانترنت. ويهرّب قسم كبير من القنب المنتج في كندا إلى الولايات المتحدة. وقد كشفت الدراسة الاستقصائية الوطنية السابعة عن أشكال السلوك تجاه تعاطي مواد الادمان في الولايات المتحدة لأول مرة، أن نسبة مئوية أعلى من المراهقين ممن شملتهم دراسة استقصائية في الولايات المتحدة أفادوا أن شراء القنب أسهل من شراء السجائر والجعة على السواء. وفي الوقت نفسه، تبيّن أن النسبة المئوية من المراهقين الذين أبلغوا عن تجريبهم القنب قد ازدادت من 21 في المائة إلى 25 في المائة.

302- وتلاحظ الهيئة أنه تتواصل في عدة ولايات أمريكية المناقشات بشأن تحرير استخدام القنب أو اضفاء الشرعية عليه. وتقدّر الهيئة مواصلة الحكومة العمل على ضمان انفاذ القوانين الفيدرالية وفقا للمعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

303- وقد اتضح من دراسة أجرتها الحكومة في الولايات المتحدة أن تعاطي القنب لأول مرة قبل سن الخامسة عشرة ينطوي على مخاطرة في الارتهان للمخدرات غير المشروعة أو تعاطيها أكبر منها عند سن السادسة والعشرين أو ما فوقه. فمقارنة مع البالغين ممن بدأوا تعاطي القنب في سن الحادية والعشرين أو ما فوقه، لوحظ أن البالغين الذين تعاطوا القنب لأول مرة قبل بلوغ سن الخامسة عشرة يفوقونهم ست مرات من حيث احتمال الارتهان لمخدر غير مشروع، مثل الكوكايين والهيروين. والهيئة تذكّر الحكومات بالحاجة إلى أن تستهدف جهود الوقاية من تعاطي العقاقير المراهقين على التحديد.

304- وثمة قلق لدى الهيئة بأن اللجنة الخاصة المعنية بالمخدرات غير المشروعة التابعة لمجلس الشيوخ الكندي اقترحت تعديل قانون المخدرات والمواد الخاضعة للمراقبة بإدخال إعفاء جنائي ومخطط تنظيمي بشأن إنتاج القنب وحيازته وتوزيعه لأغراض غير طبية. والهيئة على ثقة من أن حكومة كندا ستتصرف وفقا لالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات.

305- ويهرّب الكوكايين بصفة رئيسية إلى أمريكا الشمالية عبر أمريكا الوسطى والكاريبي حيث تستخدم هايتي وجامايكا كنقطتي تفريغ وشحن رئيسيتين للشحنات غير المشروعة المنقولة جوا. وعلاوة على ذلك، تقوم الجماعات الكندية المتجرة بالمخدرات بتهريب القنب الكندي إلى الولايات المتحدة وغالبا ما تعود ومعها شحنات من الكوكايين. وقد هبط مستوى نقاوة الكوكايين في الولايات المتحدة من 86 في المائة في عام 1998 إلى 78 في المائة في عام 2001، وفقا لتحليل عينات من الكوكايين ضبطت من المهربين أو اشتُريت من متعاملي الشوارع.

306- وبينما ظل تعاطي الكوكايين مستقرا أو آخذا في الهبوط في الولايات المتحدة لعدة سنوات، فإن الاستقصاء الوطني الأخير للأسر المعيشية بشأن اساءة استعمال المخدرات الذي أجري عام 2001، يظهر أنه قد ازداد بشكل طفيف. وفي المكسيك ازداد تعاطي الكوكايين بدرجة كبيرة خلال العقد الماضي حيث تزايد انتشار تعاطيه فيما بين طلاب المدارس الثانوية على مدى حياتهم من 1 في المائة إلى 5.2 في المائة. وقد ظل عدد متعاطي الكوكايين في المكسيك عند مستوى يقل كثيرا عما هو عليه في كندا والولايات المتحدة.

307- وقد واصلت حكومة المكسيك حملتها الرامية إلى القضاء على جزء كبير من زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في ذلك البلد. ويعد الهيروين المتوفر في الأسواق غير المشروعة في أمريكا الشمالية كولومبي المنشأ في الغالب، ولكن الهيروين المكسيكي والآسيوي لا يزال يمثل حصة هامة. أما في صفوف متعاطي الهيروين من الشباب في الولايات المتحدة، فقد تواصل الاتجاه المتمثل في تعاطي قلة من الشباب الهيروين عن طريق الحقن ويعمد عدد أكبر إلى طريقة استنشاق المادة أو تدخينها.

308- وثمة مؤشرات على الاستعمال غير المشروع للوصفات الطبية فيما يتعلق بالعقاقير المخدرة شبه الاصطناعية ولا سيما الأوكسيكودون والهيدروكودون في الولايات المتحدة. وتدور عبر شبكة الانترنت مناقشات بشأن الكيفية التي يمكن بها شراء هذه المواد للأغراض غير الطبية. وتشجع الهيئة السلطات الوطنية ذات الصلة على استحداث برامج لرصد الوصفات الطبية تلزم الصيدليات بابلاغ جميع البيانات المتعلقة

بالوصفات إلى وكالة حكومية. وهناك حاليا 17 ولاية أمريكية فقط لديها مثل هذه البرامج، وهذه الولايات تعاني أقل عدد من مشاكل تسريب العقاقير المخدرة. ويتضح من الاستقصاء الوطني للأسر المعيشية بشأن اساءة استعمال المخدرات أن عدد الأشخاص الذين أفادوا باستعمال الأوكسيكودون للأغراض غير الطبية مرة واحدة على الأقل في حياتهم قد ازداد بأربعة أضعاف في الفترة من عام 1999 إلى عام 2001 وقد قدّر بـ 000 957 شخص في عام 2001.

المؤثرات العقلية

309- لا تزال الميتامفيتامينات تصنع بكميات كبيرة في أمريكا الشمالية. وقد تم في الولايات المتحدة، في كانون الثاني/يناير 2002، تفكيك تسعة مرافق كبيرة تستخدم في صنع الميتامفيتامينات بصورة غير مشروعة. ويتواصل الاتجار بالبسيدوايفيدرين، وهو مادة كيميائية ضرورية لصنع الميتامفيتامينات بصورة غير مشروعة، على طول الحدود بين الولايات المتحدة وكندا. وهذا النوع من الايفيدرين يسرّب من شركات تستورد هذه المادة الكيميائية إلى كندا. وفي عام 2001، ضبطت سلطات الجمارك في الولايات المتحدة ما يزيد على 11 مليون من أقراص البسيدوايفيدرين عند الحدود الأمريكية الكندية. وفي حزيران/يونيه 2002، اعترضت سلطات الجمارك في الولايات المتحدة شحنة زنتها خمسة أطنان من هذه المادة. كما يجري تهريب الميتامفيتامينات إلى الولايات المتحدة من المكسيك.

310- ولا يزال تعاطي الأمفيتامينات منتشرا في الولايات المتحدة وذلك يرجع بصورة جزئية إلى الاعتقاد الخاطئ بأن هذه العقاقير هي "بديل مأمون للكوكايين". ولذلك فقد بدأت ادارة انفاذ قوانين المخدرات في الولايات المتحدة حملة تهدف إلى زيادة الوعي بآثار تعاطي الميتامفيتامينات. وفي المكسيك، تظهر حالات الدخول في دوائر خدمات المعالجة أن تعاطي المنشطات الأمفيتامينية قد أخذ بالازدياد في السنوات الأخيرة.

311- كما لا يزال تعاطي عقاقير MDMA والمواد ذات الصلة (الاكستاسي) في الولايات المتحدة يتزايد فيما بين المراهقين، وإن كانت نسبة الزيادة قد بدأت في الانخفاض. وقد بدأ تعاطي الاكستاسي بالازدياد بصورة حادة لأول مرة في عام 1999. وارتفع عدد الأشخاص الذين يبلّغون عن محاولتهم تعاطي الاكستاسي من 6.5 ملايين في عام 2000 إلى 8.1 ملايين شخص في عام 2001، أي بزيادة 24 في المائة. وبلغ العدد الاجمالي لعدد أقراص الاكستاسي المضبوطة في كندا ما يزيد على 1.8 مليون قرص في عام 2001 وما يربو على مليوني قرص في عام 2000، أي بزيادة خمسة أضعاف عن عام 1999. وعلى الرغم من أن معظم أقراص الاكستاسي تهرّب إلى المنطقة من أوروبا الغربية، فإن هذه المادة تصنّع أيضا في مختبرات سرية في كندا والولايات المتحدة.

312- هذا، وفي الولايات المتحدة، تشعر سلطات انفاذ القوانين بالقلق حيال العدد المتزايد من الأطفال المعرّضين لأنشطة المخدرات غير المشروعة في منازلهم والذين يعانون من اهمال الأبوين أو أولياء الأمور أو سواهم ممن يمارسون أنشطة تستخدم المخدرات غير المشروعة. ويتعرض الأطفال في المختبرات السرية المستخدمة لصنع الميتامفيتامينات للمواد الكيميائية السامة. وفي عام 2001، وجد 028 2 طفلا في مواقع لمختبرات للأمفيتامينات ضبطت في الولايات المتحدة، وهو ما يزيد على ضعف عدد الأطفال الذين وجدوا في هذه المواقع في عام 1999.

313- وفي أعقاب الهجمات الارهابية في 11 أيلول/سبتمبر 2001، زاد عدد الوصفات الطبية الجديدة من البنزوديازبينات في الولايات المتحدة بنسبة 11 في المائة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2001. وزاد عدد هذه الوصفات بنسبة 23 في المائة في نيويورك وبنسبة 14 في المائة في واشنطن العاصمة.

المواد الأخرى

314- ازدادت كمية القات المضبوط في الولايات المتحدة إلى أكثر من الضعف في الفترة من عام 1996 إلى عام 2001: حيث ضبط ما زنته 17.6 طنا في عام 1996 و37.2 طنا في عام 2001. والظاهر أن تعاطي القات يقتصر على المجتمعات المحلية المنحدرة من شرق أفريقيا في الولايات المتحدة.

315- وقد أصدرت وزارة الصحة الكندية أمرا بوقف جميع المنتجات المحتوية على الكافا، وهي أعشاب تنمو في الدول الجزرية للمحيط الهادئ، وذلك بعد أن خلُص تقييم للأمان إلى عدم وجود دلائل كافية تدعم استعمالها بصورة آمنة. وتوجد الكافا في المستحضرات العشبية أو الخاصة بالعلاج المثلي وقد تردد أنها تستخدم لعلاج القلق والأرق وحالات مماثلة.

أمريكا الجنوبية

التطورات الرئيسية

316- لا تزال مشكلة المخدرات في أمريكا الجنوبية، وخصوصا في البلدان الواقعة في المنطقة الفرعية الآندية، ترتبط بقدر متزايد بالمسائل السياسية ومسائل الأمن الوطني. ففي كولومبيا، لا تقتصر جماعات العصاة والجماعات شبه العسكرية على توفير الحماية للمتجرين بالمخدرات في مقابل رسم معين فحسب، بل تسيطر أيضا على الاتجار بالمخدرات والمعامل التي تصنع المخدرات على نحو غير مشروع في أجزاء عديدة من البلد؛ كما تقوم هذه الجماعات، بالإضافة إلى ذلك، بمبادلة المخدرات غير المشروعة بالأسلحة النارية. وفي بيرو، تشعر الحكومة بالقلق من إمكانية إعادة تجمّع جماعات المتمردين التي كانت قد حُلّت وإقامتها اتصالات مع المتجرين بالمخدرات على نحو مماثل. وتشعر إكوادور وبيرو وفنزويلا بالقلق من دخول الجماعات الكولومبية المتمردة إلى أقاليمها، جالبة معها ما تقوم به من أنشطة الاتجار بالمخدرات.

317- هذا، وتقترن الجهود التي تبذلها حكومات البلدان في أمريكا الجنوبية لمكافحة تلك الجماعات بجهود أعضاء المجتمع الدولي الآخرين بقيادة حكومة الولايات المتحدة، في الحرب العالمية ضد الإرهاب؛ وهي الحرب التي كان لها تأثير ملحوظ على مستوى وطبيعة المساعدة التي تتلقاها البلدان لمكافحة تجارة المخدرات غير المشروعة. وعلى الرغم من أن التنمية البديلة ومنع ومعالجة تعاطي المخدرات لا تزال تشكل أجزاء مهمة من الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة المخدرات في أمريكا الجنوبية، يجري التشديد في بعض البلدان في المنطقة على إنفاذ القانون والقمع اللذين تضطلع فيهما القوات العسكرية بدور رئيسي.

318- كما إن خطة كولومبيا، بدعم من الولايات المتحدة، لا تزال أهم جهد منفرد يهدف إلى خفض عرض المخدرات بطرق غير مشروعة في أمريكا الجنوبية. وجرى التنسيق بين الإجراءات الجارية ضمن إطار خطة كولومبيا وإجراءات مماثلة تُتخذ في بلدان أخرى في المنطقة. وتشمل المبادرة الآندية إكوادور والبرازيل وبنما وبوليفيا وبيرو وفنزويلا. ولا تقدم الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة فحسب إلى بلدان في أمريكا الجنوبية، بل تقدم إليها أيضا مساعدة عينية، كالتدريب والمعدات.

الانضمام إلى المعاهدات

319- ترحب الهيئة بانضمام غيانا إلى اتفاقية سنة 1961 في تموز/يوليه 2002. وقد أصبحت الآن جميع الدول في أمريكا اللاتينية أطرافا في اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1971 واتفاقية سنة 1988.

التعاون الاقليمي

320- لا تزال اللجنة (سيكاد) هي الهيئة الرئيسية للتعاون الاقليمي فيما بين البلدان في أمريكا الجنوبية، مع أن هناك أيضا تعاونا كبيرا فيما بين أعضاء الجماعة الآندية. كذلك لا يزال هناك تعاون ثنائي بين بلدان في أمريكا الجنوبية وبلدان في أمريكا الوسطى والكاريبي وفي أمريكا الشمالية. ولا تزال الولايات المتحدة أهم شريك ثنائي، إذ تسهم بموارد مالية وتقنية وبشرية في جهود مكافحة المخدرات في أمريكا الجنوبية.

321- كما تنوّه الهيئة بتعاون بلدان المنطقة الفرعية الآندية على تعزيز المؤسسات في نظمها الوطنية لمكافحة المخدرات وذلك، على سبيل المثال، عن طريق تنظيم حلقات دراسية دون اقليمية. وقد اتفقت على إنشاء آلية للتعاون في مجال مكافحة التجارة في الكيمياويات وعلى القيام بعمليات منسّقة تشترك فيها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) وسلطات إنفاذ القانون والجمارك الوطنية بهدف اكتشاف الكيمياويات.

322- وقد كان للتعاون الثنائي بين كولومبيا وبلدان أخرى على مكافحة أنشطة المخدرات غير المشروعة أهمية خاصة، وخصوصا التعاون مع إكوادور وبيرو وفنزويلا في مجال مراقبة الحدود ومع إكوادور في مجال استئصال المحاصيل غير المشروعة. واتفقت بيرو وكولومبيا على إنشاء آلية رفيعة المستوى للتعاون الأمني والقضائي بغية تعزيز جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات والإرهاب والاتجار بالأسلحة النارية. وهناك تعاون ثنائي أيضا بين عدة بلدان في المنطقة بشأن المسائل القضائية، بما فيها تسليم المجرمين.

323- وتحيط الهيئة علما بارتياح بإنشاء أمانة لفرقة العمل للإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال في أمريكا الجنوبية (جافيسود) في بوينس آيرس. وستعمل الأمانة بصفة منسّق ومنظّم للتدريب في مجال مكافحة غسل الأموال في المنطقة. وتحيط الهيئة علما أيضا باستمرار فرقة العمل المذكورة في برنامجها التقييمي المتبادل، الذي أسهم في استبانة سبل تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

324- أنشأت فنزويلا فرقة عمل معينة بالمخدرات تقوم بإجراء التحقيقات الجنائية وجمع وتحليل المعلومات الاستخبارية بغية تعزيز جهود إنفاذ القانون التي تبذلها لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتشجع الهيئة حكومة فنزويلا على اعتماد وتنفيذ قانون الجريمة المنظمة وتعديلات القانون الوطني المعني بالمخدرات والمؤثرات العقلية، بغية القيام بعمليات الضبط ومكافحة غسل الأموال ومراقبة الكيمياويات السليفة بشكل أكثر فعالية.

325- وفي باراغواي، أُنشئت وحدة جديدة لإنفاذ القانون في عام 2001 بغية التصدي للاتجار بالمخدرات في منطقة شاكو في الجزء الغربي من البلد. وتشجع الهيئة حكومة باراغواي على الانتهاء من اعتماد وتنفيذ الإصلاحات المتعلقة بقانون مكافحة المخدرات، الذي سيحسّن قدرة السلطات المعنية على التحقيق مع المتجرين بالمخدرات وملاحقتهم قضائيا.

326- وتقوم إكوادور بتنقيح القانون الوطني لمكافحة المخدرات بغية معالجة بعض أوجه القصور فيما يتعلق بمراقبة الكيمياويات السليفة وملاحقة قضايا الاتجار بالمخدرات قانونيا. وقد زادت حكومة إكوادور الموارد المالية والبشرية المتعلقة بإنفاذ قانون المخدرات، وحصلت على مساعدة أجنبية لتحسين الضوابط الرقابية الحدودية والجمركية.

327- كما تحيط الهيئة علما بارتياح بأن حكومة كولومبيا أصدرت، في آب/أغسطس 2002، مرسوما بشأن صوغ قانون جديد يحل محل قانون عام 1996 المتعلق بمصادرة الموجودات، والذي لم يحقق النتائج المرجوة.

328- وخلال عام 2001 والنصف الأول من عام 2002، اتخذت كولومبيا خطوات هامة في مجال تطوير سياستها المتعلقة بخفض الطلب غير المشروع على المخدرات. وتشمل الخطوات المتخذة القيام رسميا بإنشاء البرنامج الحكومي للتصدي لتعاطي المخدرات؛ وبإصدار قرار من جانب وزارة الصحة لتنظيم مراكز معالجة متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم، بغية تحسين نوعية العمل التقني والعلمي والإداري الذي تقوم به تلك المراكز؛ واستحداث نظام لتقييم مراكز معالجة تعاطي المخدرات. وتحث الهيئة حكومة كولومبيا على تحديث عهد تقييمها الشامل لعام 1996 بشأن حالة تعاطي المخدرات في البلد.

329- هذا، ويستمر استخدام التدخين الجوي للقضاء على زراعة شجيرات الكوكا وخشخاش الأفيون غير المشروعة الواسعة النطاق. وأعربت الهيئة في تقريرها عن عام 2001،[48] عن أملها في أن تجري حكومة كولومبيا تقديرا وافيا بالغرض ومتوازنا للتأثير البيئي والصحي الذي ينجم عن التدخين الجوي. وقد درست حكومة كولومبيا هذه المسألة، وخلصت إلى أن مبيدات الأعشاب التي تستخدمها، أو الطرق التي تستخدمها لرشّها، لا تشكل أخطارا جدّية على البيئة أو البشر. وذكرت الحكومة أن برنامج الاستئصال الجوي هو أحد أركان برنامجها الوطني لمكافحة المخدرات، وأن برنامج الاستئصال سيُوسَّع ويُعزَّز في العام القادم. وتقوم كولومبيا بتنفيذ خطتها للإدارة البيئية المتعلقة باستئصال المحاصيل غير المشروعة وتسعى إلى تعزيز وزارة البيئة بغية معالجة الأثر البيئي للمحاصيل غير المشروعة على المناطق المحمية. وتتطلع الهيئة إلى تقييم الخطة الوطنية للتنمية البديلة في كولومبيا (بلانتيه).

330- وتحيط الهيئة علما بالاقتراح المقدم في كونغرس بوليفيا، الذي يُطلب فيه من الحكومة دعم فكرة تغيير الوضع المتعلق بأوراق الكوكا في اتفاقية سنة 1961. وترى الهيئة أن أي إجراء قد يُتخذ ينبغي أن يراعي الرقابة الصارمة المطلوبة على إنتاج أوراق الكوكا، لأن أوراق الكوكا هي المادة الخام المستعملة لصنع الكوكايين.

331- ترحب الهيئة بالتدابير التي سبق لحكومة شيلي أن اتخذتها منذ أن أوفدت الهيئة بعثة إلى ذلك البلد في حزيران/يونيه 2001؛ فقد اتخذت تلك التدابير لتعزيز آليات مراقبة السلائف في شيلي بهدف منع تسريبها وتيسير اكتشاف حالات تسريبها وملاحقتها قضائيا. وقد وضعت شيلي جدولا زمنيا لوضع وإنشاء نظام جديد لتحديد الاحتياجات المشروعة في الصناعة الوطنية إلى الكيمياويات السليفة، ولإنشاء نظام لترخيص استيراد وتصدير الكيمياويات السليفة وصنعها وتوزيعها محليا. وتحث الهيئة الحكومة على مواصلة العمل على وضع نظامها الجديد المتعلق بمراقبة السلائف. فالمراقبة الكافية للكيمياويات السليفة في شيلي أمر حيوي بالنسبة للجهود المبذولة لمنع تسريب أو تهريب هذه الكيمياويات من أجل استعمالها في صنع المخدرات غير المشروع. وتشجع الهيئة الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي (ميركوسور) على مواصلة اليقظة تجاه

الحالات التي تجري فيها إساءة استعمال نظام التجارة الحرة من قبل المتجرين بالمخدرات والكيمياويات السليفة.

332- وتحيط الهيئة علما بارتياح بأن ما يقرب من 200 مركز لمعالجة تعاطي المخدرات قد أُنشئت و/أو عُزّزت في شيلي، وبأن برامج لمنع تعاطي المخدرات، وخاصة في المدارس، قد نُفّذت في جميع أنحاء البلاد.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

333- تستمر كولومبيا في كونها المصدر الرئيسي للمخدرات غير المشروعة، وخصوصا الكوكايين والهيروين، اللذين يهرّبان إلى أمريكا الشمالية، وكما أنها مصدر الكوكايين المهرّب إلى أوروبا. وتشكل تنظيمات الاتجار بالمخدرات تهديدا خطيرا للنظام العام في معظم البلدان التي تتخذها قواعد لها، وخصوصا بلدان المنطقة الفرعية الآندية والبرازيل، إذ يبدو أن تعاطي المخدرات آخذ في الازدياد في أمريكا الجنوبية.

334- ولا تزال ظاهرة زراعة القنب وتعاطيه واسعة الانتشار في أمريكا الجنوبية. والقنب المنتج في أمريكا الجنوبية موجّه بصفة رئيسية إلى الأسواق المحلية أو الاقليمية. ولا يزال القنب أكثر المخدرات غير المشروعة تعاطيا في المنطقة. ويجري أيضا إنتاج القنب في كولومبيا من أجل تهريبه إلى الولايات المتحدة. وقد أبلغت جميع البلدان في أمريكا الجنوبية عن مضبوطات من القنب؛ فبلغ مجموع مضبوطاتها مجتمعة ما نسبته 8 في المائة من المضبوطات العالمية من عشبة القنب. ومن أصل جميع مضبوطات القنب في بلدان أمريكا الجنوبية، ضبطت البرازيل نصف الكمية وضبطت كولومبيا زهاء ربع الكمية. ويلي هذين البلدين كل من الأرجنتين وإكوادور وباراغواي وفنزويلا التي تُصنّف بين 20 بلدا في العالم على رأس القائمة من حيث مضبوطات عشبة القنب. وقد شهدت باراغواي زيادة كبيرة في زراعة القنب وتعاطيه بطرق غير مشروعة، وكذلك في تهريب القنب إلى بلدان أخرى.

335- وكانت الجهود الحكومية التي بُذلت لاستئصال زراعة شجيرات الكوكا على نحو غير مشروع في بوليفيا وبيرو ناجحة جدا حتى عام 2000؛ بيد أن النتائج كانت متنوعة منذ ذلك الحين. فمن جهة، واجهت تلك الجهود، في البلدين، مقاومة من جانب صغار المزارعين الذين يزرعون شجيرات الكوكا؛ ومن ثم تباطأ معدل الاستئصال، وازدادت المساحات المزروعة بشجيرات الكوكا قليلا في بوليفيا، وانخفضت إلى حد لا يذكر في بيرو. ومن جهة أخرى، استمر الاستئصال الطوعي (استؤصلت شجيرات الكوكا في ما يزيد على 000 9 هكتار في منطقة شاباريه في بوليفيا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2001 وفي ما يزيد على 000 6 هكتار في بيرو في عام 2001)، واستمر تنفيذ برامج التنمية البديلة. لكن بقيت أسعار أوراق الكوكا مرتفعة خلال عامي 2001 و2002، مما شكّل حافزا إضافيا لصغار مزارعي شجيرات الكوكا على معاودة الزراعة. وبقيت الأسواق غير المشروعة للكوكا نشطة في المنطقة الفرعية الآندية.

336- وفقا للنظام المتكامل لرصد المحاصيل غير المشروعة في كولومبيا، شهدت كولومبيا في عام 2001، ولأول مرة منذ سنوات عديدة، انخفاضا في مجموع المساحة المزروعة بشجيرات الكوكا على نحو غير مشروع (من 000 163 هكتار في عام 2000 إلى 000 144 هكتار في عام 2001) نتج عن مجموعة من العوامل مثل برنامج التبخير الجوي والاستئصال اليدوي الطوعي وارتفاع أسعار الشراء من المزرعة بالنسبة للعديد من منتجات المحاصيل المشروعة. وهذا إنجاز كبير بالنسبة لكولومبيا، حيث يوجد معظم الإنتاج العالمي غير المشروع لأوراق الكوكا ويُصنع معظم الكوكايين في العالم. غير أن التجربة دلت على أن استئصال زراعة شجيرات

الكوكا في أحد البلدان قد يؤدي إلى بروزها أو عودتها أو ازديادها في بلدان أخرى. وتعتبر بوليفيا وبيرو بلدين يمثل فيهما هذا التطور مصدر قلق خاص. فقد اكتشفت زراعة شجيرات الكوكا على نطاق ضيق في إكوادور وفنزويلا.

337- ويصنع الكوكايين في كولومبيا من عجينة الكوكا المنتجة محليا ومن أوراق الكوكا وعجينة الكوكا المهرّبة من بوليفيا وبيرو. وقد أقام المتجرون بالمخدرات قواعد لأنشطتهم في المناطق الكولومبية التي تسيطر عليها جماعات المتمردين، وخاصة في الجزء الجنوبي من البلاد بمحاذاة الحدود مع إكوادور وبيرو وفي الجزء الشمالي من كولومبيا بمحاذاة الحدود مع فنزويلا. وعلى الرغم من الصعوبات التي تعترض الوصول إلى تلك المناطق، فقد واصلت سلطات إنفاذ القانون في كولومبيا تكثيف جهودها لمكافحة صنع المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع، حسبما يتبيّن من ضبط أكثر من 500 1 معمل لصنع المخدرات غير المشروع، وتدمير 55 مدرجا سرّيا للطائرات في البلاد في عام 2001.

338- يدل استئصال شجيرات الكوكا وضبط معامل صنع الكوكايين في إكوادور وفنزويلا في عام 2001 على أن صنع وتجارة المخدرات بطرق غير مشروعة في كولومبيا قد انتشرا إلى البلدان المجاورة. فالبرازيل وفنزويلا تُستخدمان كمناطق رئيسية لإعادة نقل شحنات من المخدرات غير المشروعة التي مصدرها كولومبيا والموجّهة إلى الولايات المتحدة وبلدان في أوروبا. ويجري إخفاء معظم شحنات المخدرات غير المشروعة في الحاويات. ويبدو أن المهرّبين الحمّالين من الأفراد ("البغال") يُستخدمون لنقل شحنات المخدرات غير المشروعة إلى أوروبا أكثر مما يُستخدمون لنقلها إلى الولايات المتحدة. وتمثل البرازيل وفنزويلا أيضا مصدرا لكميات كبيرة من الكيمياويات السليفة التي يجري تسريبها إلى كولومبيا. أما إكوادور، فهي بلد العبور الرئيسي الذي يُستخدم لتهريب المخدرات عبر المحيط الهادئ.

339- وتتأثر البلدان المجاورة لبوليفيا وبيرو إلى حد كبير أيضا من تجارة الكوكايين. ولا تزال الأرجنتين وشيلي عرضة للمرور العابر للكوكايين وتسريب أو تهريب الكيمياويات السليفة؛ فقد ضبط عدد من معامل الكوكايين في هذين البلدين في عامي 2000 و2001. وفي الأرجنتين، ضبط أكثر من 90 طنا من أوراق الكوكا و 000 350 لتر من الكيمياويات السليفة في عام 2001. ويبدو أن المرور العابر للكوكايين قد ازداد في باراغواي. وفي أوروغواي، أعربت السلطات عن قلقها من أن البلاد يمكن أن تُشمل ضمن الدروب الجديدة لتهريب الكوكايين نتيجة جهود الاستئصال في منطقة جبال الآنديز ذات الصلة بخطة كولومبيا.

340- هذا، وينقل معظم الكوكايين المصنوع في كولومبيا بواسطة السفن في الحاويات، على الرغم من أن الوسائط الأخرى لنقل الكوكايين الكولومبي، مثل الزوارق السريعة العاملة في دروب بحر الكاريبي وقوارب صيد السمك العاملة في دروب المحيط الهادئ، ما زالت رائجة. وقد ضبط في أمريكا الجنوبية ما تزيد نسبته على 40 في المائة من جميع مضبوطات الكوكايين في العالم. ومن أصل مضبوطات الكوكايين في أمريكا الجنوبية تمثل مضبوطات كولومبيا ما نسبته زهاء 70 في المائة، وكل من بيرو وفنزويلا ما نسبته زهاء 8 في المائة. وتلي تلك البلدان الثلاثة كل من الأرجنتين وإكوادور والبرازيل وبوليفيا وشيلي التي يأتي ترتيبها أيضا على القائمة بين أعلى 20 بلدا في العالم من حيث مضبوطات الكوكايين.

341- ولا يزال تعاطي الكوكايين ومشتقاته يمثل مشكلة في بلدان العبور في أمريكا الجنوبية، وعلى الأخص في الأرجنتين والبرازيل وشيلي. وبالنظر إلى صنع كميات كبيرة من الكوكايين في كولومبيا، تنوّه الهيئة بالدراسة الوطنية التي أُجريت حول

تعاطي المؤثرات العقلية بين الشباب، مما وفر معلومات حديثة العهد بشأن تقييم تعاطي المخدرات في ذلك البلد، ومن ثم ساهم في وضع تدابير لخفض الطلب غير المشروع على المخدرات. ولا تزال البرازيل تعمل على تعزيز برامج خفض الطلب، بما في ذلك في مجال منع تعاطي المخدرات في المناطق الحدودية المتأثرة بالاتجار بالمخدرات.

342- علما بأن المساحة الإجمالية المزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في كولومبيا أكبر من أي مساحة في أي بلد آخر خارج آسيا. وقد أسهمت الجهود المكثفة لاستئصال زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في ذلك البلد في تحقيق خفض كبير في مجموع المساحة المزروعة في عام 2001. ويبدو أن زراعة خشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في بيرو آخذة في الازدياد، مع أنه لم يكن من الممكن وضع تقدير أدق لمجموع المساحة قيد الزراعة. ولذلك فإن الهيئة ترحب بقيام حكومة بيرو بالشروع في رسم خريطة المناطق التي تجري زراعتها بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع لكي تكون في وضع أفضل يمكّنها من تقدير المشكلة والاستجابة لها استجابة كافية. وقد بدأت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في فنزويلا على نطاق ضيق. وجدير بالملاحظة أن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة قد بدأت أيضا على نطاق ضيق في كولومبيا في أوائل التسعينات، ويبدو أنها انتشرت إلى بلدان أخرى في المنطقة.

343- ويهرَّب الهيروين المصنوع في كولومبيا إلى الولايات المتحدة بصفة خاصة عن طريق استخدام مهرّبين حمّالين أفراد ("بغال")، مع أن هناك ازدياد في الاتجار بالهيروين عن طريق البحر على الدروب البحرية نفسها المستخدمة للاتجار بالكوكايين. وتفيد حكومة الولايات المتحدة بأن زهاء 60 في المائة من الهيروين المضبوط في الولايات المتحدة كان مصدره كولومبيا. وقد ازدادت مضبوطات الهيروين باستمرار خلال السنوات القليلة الماضية في كولومبيا، اذ ارتفعت ارتفاعا حادا من 80 كيلوغراما في عام 1996 إلى أكثر من 790 كيلوغراما في عام 2001. وفي إكوادور، ازدادت مضبوطات الهيروين أيضا من 53 كيلوغراما في عام 1997 إلى أكثر من 250 كيلوغراما في عام 2001. ومع أن مضبوطات الهيروين في بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية كانت متقلبة في السنوات الأخيرة، إلا أن مضبوطات الهيروين ازدادت في المنطقة بأجمعها.

344- وكانت كولومبيا الوجهة الرئيسية للكيمياويات السليفة المهرّبة إلى أمريكا الجنوبية أو المسرّبة من التجارة الدولية المشروعة لغرض صنع المخدرات على نحو غير مشروع. وبمساعدة "عملية أرجوان" ("Operation Purple") حالت السلطات الكولومبية، بالتعاون الوثيق مع نظرائها على الصعيدين الوطني والدولي، دون تهريب وتسريب برمنغنات البوتاسيوم. ويتبين من عينات الكوكايين التي ضُبطت في الولايات المتحدة وبلدان أخرى أن مستويات أكسدة الكوكايين كانت أقل مما كانت عليه قبل "عملية أرجوان". وهناك دلائل متزايدة على أن المتجرين بالمخدرات في كولومبيا يصنعون أيضا برمنغنات البوتاسيوم الخاص بهم. وخلال عام 2001، ضبطت السلطات الكولومبية كميات متزايدة من السلائف، بالإضافة إلى 10 معامل سرية استخدمت لصنع برمنغنات البوتاسيوم بطرق غير مشروعة. وازدادت في عام 2001 أيضا المضبوطات من أنهيدريد الخل المستخدم في صنع الهيروين نتيجة تنفيذ عملية "توباز" ("Operation Topaz"). ويقوم المتجرون بالمخدرات في كولومبيا أيضا بتدوير المزيد من الكيمياويات السليفة المستخدمة في صنع المخدرات بطرق غير مشروعة.

345- إن الهيئة تشجع البلدان في أمريكا الجنوبية على إيلاء عناية مستمرة للمجالات التي تتيح للمتجرين بالمخدرات

الفرص لتسريب جميع أنواع الكيمياويات السليفة أي الانتباه لا إلى التجارة الدولية ببرمنغنات البوتاسيوم وأنهيدريد الخل فحسب، بل إلى الرقابة على الكيمياويات الأخرى أيضا (كالمواد المذيبة) التي يمكن أن تستخدم لصنع المخدرات بطرق غير مشروعة.

المؤثرات العقلية

346- في أمريكا الجنوبية، جرى الإبلاغ عن مضبوطات من الميثامفيتامين والمهلوسات، بما في ذلك عقار "اكستاسي" في أوروغواي والبرازيل وسورينام وفنزويلا وكولومبيا. ولا تزال سورينام تُستخدم كبوابة لتهريب "اكستاسي" الأوروبي، وبصفة رئيسية من هولندا، إلى أمريكا الجنوبية ومنها إلى أمريكا الشمالية عن طريق استخدام مهرّبين حمّالين أفراد ("بغال") وبطريق الجو على الأكثر. وفي كولومبيا، ضُبط معمل كبير لصنع "اكستاسي" في عام 1999 وضُبط معمل آخر في أيار/مايو 2002، مما يدل على أن صانعي المخدرات والمتجرين بها على نحو غير مشروع في ذلك البلد يقومون بتنويع عملياتهم.

البعثات

347- استعرضت الهيئة متابعة حكومة البرازيل لتوصيات الهيئة بمقتضى بعثتها الموفدة إلى ذلك البلد في عام 1999. وكانت الهيئة قد أعربت مرارا عن دواعي قلقها بشأن مشاكل مراقبة العقاقير في البرازيل وبشأن إبلاغ الحكومة في تقاريرها التي تقدمها إلى الهيئة اتساقا مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

348- وتقدّر الهيئة جهود البرازيل لتنفيذ مختلف إجراءات العمل الرامية إلى التصدي للاتجار غير المشروع بالعقاقير، وإلى الامتثال التام لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد بدأ مؤخرا سريان مفعول عدد من التغييرات التشريعية لأجل تحسين الضوابط الرقابية على العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية والسلائف. وفي كانون الأول/ديسمبر 2001، اعتُمدت سياسة عامة وطنية بشأن مكافحة المخدرات، وكان من المزمع إنشاء مرصد وطني للمعلومات عن العقاقير في عام 2002. وقد أُنجزت دراسة استقصائية عن معدل انتشار تعاطي العقاقير في 107 مدن رئيسية في البرازيل في عام 2002.

349- كما تنوّه الهيئة بالمشاركة الناشطة من جانب حكومة البرازيل في البرامج الإقليمية لإنفاذ القوانين لأجل مكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير والسلائف. وترحّب الهيئة بأوجه التحسّن في ما تقدمه الحكومة من بيانات عن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، مما تلقّته في عام 2002 في حينه. كما إن الهيئة على ثقة بأن الحكومة سوف تواصل جهودها في التنسيق بين مختلف أنشطتها المعنية بمراقبة العقاقير.

350- أوفدت الهيئة بعثة إلى غيانا في تموز/يوليه 2002. وفي الشهر نفسه، انضمت غيانا إلى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972، وهكذا أصبحت طرفا في كل معاهدة من المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. وترحب الهيئة بانضمام غيانا إلى اتفاقية سنة 1961 بصيغتها المعدلة لأن هذه الخطوة ستعزز بصورة إضافية مراقبة المخدرات وتساعد على كفالة عدم تسريب تلك المواد إلى القنوات غير المشروعة.

351- وقد اعتمدت غيانا تشريعات شاملة لمكافحة المخدرات، ووضعت سياسة وطنية لمكافحة المخدرات. وتشجع الهيئة الحكومة على تعزيز اللجنة الوطنية لمكافحة المخدرات بغية تمكينها من الاضطلاع بوظائف التنسيق والرصد والاستعراض. وحيث ان لدى غيانا نظما لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية، فإن الهيئة تدعو الحكومة إلى

تطوير نظمها المتعلقة بمراقبة الكيمياويات بغية الحيلولة دون استخدام البلد لتسريب السلائف من أجل صنع المخدرات بطرق غير مشروعة.

352- كما زارت بعثة من الهيئة سورينام في تموز/يوليه 2002 لمتابعة بعثتها إلى ذلك البلد في عام 1998. ومع أنه لم يتم بعد تقدير طبيعة ومدى تعاطي المخدرات في ذلك البلد، يبدو أن زراعة القنب وتعاطيه ينتشران على نطاق واسع إضافة إلى تعاطي الكوكايين الكراك.

353- ويبدو أن دروب الاتجار بالمخدرات التي تنطلق من فنزويلا وكولومبيا عبر سورينام أخذت تزداد أهمية. وتشجع الهيئة حكومة سورينام على زيادة تبسيط التنسيق وتقاسم المعلومات فيما بين أجهزتها الحكومية الوطنية وسلطات البلدان الواقعة على طول دروب الاتجار بالمخدرات. وينبغي إعطاء أولية عليا إلى ضمان الموارد الكافية للمجلس الوطني لمكافحة المخدرات في سورينام والأجهزة الوطنية المعنية بمكافحة المخدرات. وهناك حاجة إلى المزيد من التعاون مع سلطات البلدان التي يجري تهريب المخدرات إليها.

354- والهيئة على يقين من أن الاستراتيجية الوطنية المنقحة لمكافحة المخدرات ستُنجز بصيغتها النهائية وتُعتمد بدون تأخير ومن أنه ستكون لدى سورينام التشريعات والآليات الضرورية لمكافحة غسل الأموال ومنع تسريب الكيمياويات.

جيم- آسيا

شرقي آسيا وجنوب شرقيها

التطورات الرئيسية

355- نتيجة لإجراءات إنفاذ القوانين المكثفة والجهود المتواصلة في التنمية البديلة واستئصال المحاصيل غير المشروعة، استمر انخفاض الإنتاج غير المشروع للأفيون في شرق آسيا وجنوب شرقها. وبصفة خاصة، واصلت زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة وإنتاج الأفيون غير المشروع في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار اتجاههما الهبوطي للسنوات الخمس الماضية. ففي ميانمار، أبلغ عن أن جهود الاستئصال وحدها، في عام 2002، قد خفضت مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع بنحو 7 في المائة، مما أسهم إسهاما كبيرا في الانخفاض العام لهذه الزراعة في البلد. وفي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، انخفض مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع من عام 2001 إلى عام 2002. ولم تعد تايلند، ببرامجها الإنمائية المتواصلة للمرتفعات وتدابيرها المستدامة لمكافحة الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون، مصدرا رئيسيا للأفيون والهيروين. وخفضت فييت نام أيضا بقدر كبير زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة بها خلال العقد الماضي؛ وأصبح مستوى هذه الزراعة غير ذي شأن في هذا البلد.

356- باستئناف زراعة خشخاش الأفيون بمستوى عال نسبيا في أفغانستان، أصبحت ميانمار مرة أخرى ثاني أكبر منتج للأفيون غير المشروع في العالم، وقد انخفضت مستويات إنتاجها للأفيون بنحو 50 في المائة منذ عام 1996. وبصفة عامة، ظلت المضبوطات من المواد الأفيونية ثابتة أو آخذة في الانخفاض في بلدان جنوب شرق آسيا، باستثناء الصين، حيث تعكس زيادة المضبوطات مشكلة تعاطي المخدرات المتزايدة وجهود أجهزة إنفاذ القوانين المكثفة على حد سواء.

357- ومما يثير قلقا كبيرا تزايد صنع المنشطات من نوع الأمفيتامين والاتجار بها وتعاطيها على نحو غير مشروع في شرق آسيا وجنوب شرقها. وقد أبلغت عدة بلدان في المنطقة عن زيادة كبيرة في تعاطي الميثامفيتامين في السنوات الأخيرة. وفي الفلبين وتايلند وجمهورية كوريا واليابان، تتمثل مشكلة

المخدرات الرئيسية في الأمفيتامينات (وبصفة أخص الميثامفيتامين). وفي تايلند، لا يزال تعاطي المواد الأفيونية يسير في اتجاه هبوطي، في مفارقة حادة مع الوضع فيما يتعلق بتعاطي الميثامفيتامين في ذلك البلد. وتواجه اليابان الموجة الثالثة من تعاطي المنشطات منذ الحرب العالمية الثانية.

358- لكن جهود إنفاذ القوانين أدت إلى ضبطيات كبيرة للأمفيتامينات في شرق آسيا وجنوب شرقها. ويقدر أن أكثر من 70 في المائة من جميع المضبوطات من الأمفيتامينات في العالم قد حدثت في بلدان في شرق آسيا وجنوب شرقها، وبصفة رئيسية في تايلند والصين. وخلال السنوات الأخيرة، حدث معظم صنع المنشطات الأمفيتامينية، باستثناء عقار الاكستاسي، في العالم في هذه المنطقة. وبصفة خاصة، يشكل صنع أقراص الميثامفيتامين، تهديدا متزايدا لمناطق أخرى. ويدل على ذلك تزايد ضبطيات الميثامفيتامين وتعاطيه في بلدان أوروبية وفي الولايات المتحدة.

359- ولا يزال معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين متعاطي العقاقير بالحقن عاليا جدا في المنطقة — أكثر من 70 في المائة في بعض البلدان.

الانضمام إلى المعاهدات

360- من بين الدول الست عشرة في منطقة شرق آسيا وجنوب شرقها، هناك 11 دولة فقط أطراف في جميع المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويساور الهيئة قلق من أن كلا من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وكمبوديا لم تصبح بعد طرفا في أي من المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتشجع الهيئة كمبوديا، التي أكملت العمل التحضيري لتصديقها على المعاهدات، أن تصدق على المعاهدات بدون مزيد من التأخير. وترحب الهيئة بالمعلومات الواردة من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي تفيد بأن السلطات في تلك الدولة تنظر بإيجاب في انضمامها إلى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات؛ وتحث الهيئة الحكومة على اتخاذ خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. وتشجع الهيئة دولة تيمور-ليستي التي استقلت حديثا على أن تصبح طرفا في المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات في أقرب وقت ممكن.

361- وترحّب الهيئة بانضمام تايلند إلى اتفاقية 1988 في أيار/مايو 2002. ولم تنضم بعد جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ومنغوليا إلى اتفاقية سنة 1988.

362- تناشد الهيئة أيضا جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار على أن تصبحا طرفين في بروتوكول سنة 1972 المعدل لاتفاقية سنة 1961 بدون تأخير.

التعاون الاقليمي

363- لا تزال الاستجابة التعاونية لمشكلة المخدرات تمثل أولوية للأطراف الموقّعة على مذكرة التفاهم لعام 1993 بشأن مكافحة المخدرات بين البلدان الواقعة في منطقة الميكونغ[49] (تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار) واليوندسيب. وقد قيّم الاجتماع السنوي لكبار المسؤولين الذي عقد في بيجين في أيار/مايو 2002 التقدم المحرز في التعاون في مكافحة المخدرات في إطار مذكرة التفاهم وجرى الاتفاق على تدابير لمكافحة انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة المكتسب/الايدز بين متناولي العقاقير في شرق آسيا وجنوب شرقها.

364- وتؤدي الأنشطة التي تجرى في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا (الآسيان) أيضا دورا رئيسيا في جهود مكافحة المخدرات في المنطقة. وقد عقد الاجتماع الأول لفرق العمل المعنية بالعمليات التعاونية بين الأسيان والصين استجابة لخطة

العمل الخاصة بالعقاقير الخطرة (أكورد)، في بالي بإندونيسيا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001.

365- وقد بذل عدة جهود أخرى للتعامل مع مشاكل محددة تتعلق بالمخدرات في المنطقة. ففي آب/أغسطس 2002، عقد ممثلون من أستراليا وتايلند وجمهورية كوريا والصين والفلبين وميانمار واليابان ملتقى في زونغشان بالصين، ركّز على التعاون في مكافحة الاتجار بالأمفيتامينات في آسيا.

366- وترحب الهيئة بالجهود الثنائية المتواصلة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات وتعاطيها، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية بشأن إقامة مكاتب اتصال حدودية على امتداد الحدود بين تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا وميانمار. فمثل هذه الاتفاقات هامة لتعزيز التعاون عبر الحدود في إنفاذ قوانين المخدرات. وقد تبادل عدد من بلدان المنطقة بالفعل ضباط اتصال معنيين بالمخدرات، من بينها، مؤخرا جدا، تايلند والصين.

التشريعات والسياسات والاجراءات الوطنية

367- تشجع الهيئة السلطات في تايلند على سن قانون إعادة تأهيل مدمني المخدرات المعدل لمعالجة مشاكل الإدمان الواسعة الانتشار في البلد.

368- وفي محاولة للردع عن الاتجار بالميثامفيتامين، شددت بعض البلدان في شرق آسيا وجنوب شرقها العقوبات على الأفعال الإجرامية المتصلة بالمخدرات. ففي كانون الأول/ديسمبر 2001، صوّت أعضاء مجلس الشيوخ في تايلند لصالح تعديل يجعل الشخص الذي يكون بحوزته 15 قرصا أو أكثر من الميثامفيتامين مروجا ويخضع بذلك لعقوبات أقسى. وفي الفلبين، أدخلت عقوبات أقسى على الاتجار بالميثامفيتامين في حزيران/يونيه 2002.

369- ويساور الهيئة القلق لأن ثلاثة بلدان في المنطقة — إندونيسيا والفلبين وميانمار — لا تزال على قائمة البلدان والمناطق التي تعتبرها فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية بشأن غسل الأموال، غير متعاونة في جهود مكافحة غسل الأموال، على الرغم من أن فرقة العمل قد اعترفت بأن تقدما قد أحرز في تلك البلدان. وقد سن قانونان لمكافحة غسل الأموال، في إندونيسيا في نيسان/أبريل 2002 وفي ميانمار في حزيران/يونيه 2002. ويشمل قانون مكافحة غسل الأموال الذي سن في إندونيسيا فرض عقوبات قاسية على من يدانون بغسل الأموال، وفرض التزامات بالإبلاغ على المؤسسات المالية، وإنشاء مكتب لإجراء تحريات مالية. وفي الفلبين، دخلت القواعد واللوائح المتعلقة بتنفيذ قانون مكافحة غسل الأموال لعام 2001 حيز النفاذ في نيسان/ أبريل 2002. وتشجع الهيئة إندونيسيا والفلبين وميانمار على تنفيذ التشريع الجديد لمكافحة غسل الأموال بدون تأخير.

370- في اليابان، تشكل الجرائم المتعلقة بالمنشطات 90 في المائة من جميع الجرائم المتعلقة بالمخدرات. وللتعامل مع هذه المشكلة والمشاكل الأخرى المتعلقة بالمخدرات، تنفذ السلطات في ذلك البلد الاستراتيجية الخمسية لمنع تعاطي المخدرات، وتشمل الفترة 1998-2002. وسيسعد الهيئة أن يجري تبادل للخبرات المكتسبة من تنفيذ الاستراتيجية مع الحكومات المهتمة الأخرى، ومع الهيئة كذلك.

371- تنفذ حكومة جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية بنجاح خطتها الخمسية للقضاء على الزراعة غير المشروعة لخشخاش الأفيون بحلول عام 2005. ونتيجة لجهود التنمية البديلة وإنفاذ القوانين، فقد انخفض مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون في ذلك البلد بين عامي 2001 و2002. وترحب الهيئة بتلك التطورات وتشجع الحكومة على مواصلة جهودها وزيادة تعزيز برامجها للتنمية البديلة.

372- وقد تلقت أنشطة علاج متعاطي المخدرات وإعادة تأهيلهم مزيدا من الاهتمام من حكومات البلدان في المنطقة. وعلى سبيل المثال، فقد فتحت حكومة ميانمار 42 مركزا إضافيا لعلاج متعاطي المخدرات في المستشفيات العامة في مختلف أنحاء البلد، في إطار خطتها التي تدوم 15 سنة لمكافحة المخدرات. وستسهم مراكز العلاج في اتقاء الأمراض المتعلقة بالمخدرات مثل الايدز.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

373- هناك معلومات محدودة متاحة عن الحالة فيما يتعلق بإنتاج القنب والاتجار به وتعاطيه في جنوب آسيا وجنوب شرقها. بيد أن التقارير تشير إلى أن تعاطي القنب لا يزال واسع الانتشار، وخصوصا في بلدان المنطقة التي يزرع فيها بطريقة غير مشروعة. ولا تزال كمبوديا تمثل موردا رئيسيا للقنب إلى بلدان في المنطقة وفي أجزاء أخرى من العالم. ولا يزرع القنب في كمبوديا فحسب، بل يزرع أيضا، على نطاق أصغر، في جزيرتي جاوة وسومطرة في إندونيسيا، وفي الجزء الجنوبي من جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، وفي الفلبين، وفي الجزء الشمالي الشرقي من تايلند.

374- في عام 2002، مثلما حدث في السنوات الماضية، استمر انخفاض زراعة خشخاش الأفيون في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وميانمار. وفي جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، فإن مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون أكبر منه في أي بلد آخر في المنطقة باستثناء ميانمار. ويساوي مجموع المساحة المزروعة بخشخاش الأفيون على نحو غير مشروع في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية نحو 20 في المائة من مجموع المناطق المزروعة به في ميانمار. وفي تايلند وفييت نام، لا تزال هناك زراعة لخشخاش الأفيون ولكن في نطاق محدود، حيث انخفضت بقدر كبير خلال العقد الماضي.

375- ورغم الانخفاض الكبير في زراعة خشخاش الأفيون غير المشروع في شرق آسيا وجنوب شرقها، لا تزال المنطقة هي ثاني أكبر مصْدَر للأفيون والهيروين في العالم. ولا تزال كميات كبيرة من الهيروين المصنوع في المناطق الحدودية لميانمار تنقل عبر تايلند؛ بيد أن الصين أصبحت منطقة المقصد والعبور الرئيسية لشحنات الهيروين، حسبما أثبتته الزيادة الكبيرة في ضبطيات الهيروين في الصين خلال السنوات الخمس الماضية. ويجري أيضا تهريب كميات كبيرة من الهيروين عبر جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية والصين وفييت نام وكمبوديا. ولم يتوان المتجرون بالهيروين في المنطقة عن الاستفادة من تحسن وسائل النقل. ولا تزال أستراليا هي أحد البلدان الرئيسية التي يوجه إليها الهيروين الوارد من جنوب شرق آسيا. ويعتقد أن الكيماويات اللازمة لتحويل المورفين إلى هيروين، ولا سيما أنهيدريد الخل، لا تزال تهرّب إلى ميانمار من بلدان مجاورة، وبصفة خاصة، من الصين والهند.

376- كما ساعد القرب الجغرافي لبلدان في المنطقة من مناطق الإنتاج في المثلث الذهبي على اتساع انتشار تعاطي المواد الأفيونية. لكن تعاطي الأفيون في المنطقة استمر في الانخفاض. وفي أوساط مدمني المخدرات المسجلين رسميا في ميانمار، تجاوز عدد مدمني الهيروين عدد مدمني الأفيون. بيد أنه، في ولاية شان في ميانمار، يدخن 2.4 في المائة من السكان البالغين من العمر 15 سنة فأكثر الأفيون يوميا. والتقديرات الخاصة بجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية مشابهة لذلك. ولا تزال هناك اختلافات كبيرة بين البلدان في المنطقة فيما يتعلق باتجاهات تعاطي الهيروين. فبينما انخفض عدد مدمني الهيروين الجدد في تايلند، شهدت الصين وفييت نام وميانمار زيادة في عدد مدمني هذا المخدر. ولا يزال عدد

مدمني الهيروين في جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية منخفضا مقارنة بالعدد في بلدان المنطقة الأخرى.

377- هذا، وإن أحد الاتجاهات المثيرة للقلق هو الانتشار المتسارع للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز على طول طرق تهريب المخدرات في المنطقة. فقد أصبح تعاطي المخدرات بالحقن الوريدي يشكل إحدى القوى الدافعة لانتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في المنطقة. وحسبما أعلنه برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، فإن وباء الفيروس ينتشر بين متناولي المخدرات بالحقن في بعض المقاطعات في الصين، ويبلغ معدل الانتشار بين بعض فئات المدمنين أكثر من 70 في المائة. وفضلا عن ذلك، فإن أكثر من 50 في المائة من المدمنين الذين يتعاطون المخدرات بالحقن في تايلند وميانمار قد أصيبوا بالفعل بالفيروس. وتبين الاستقصاءات معدلا عاليا للتشارك في الإبر بين متعاطي المخدرات في فييت نام، حيث أن أكثر من 60 في المائة ممن ثبتت إصابتهم بالفيروس هم متعاطو مخدرات.

المؤثرات العقلية

378- لقد زاد صنع الميثامفيتامين بطرق غير مشروعة زيادة كبيرة في المنطقة. ولا تزال هناك مؤشرات على أن صانعي الهيروين ينقلون اهتمامهم بطريقة متزايدة إلى الميثامفيتامين، وخاصة في ميانمار. ولا يزال الميثامفيتامين يصنع سرا على نطاق واسع على طول حدود ميانمار مع تايلند وفي الفلبين والصين.

379- كما يجري تسريب وتهريب الإيفيدرين، الذي يُستخدم لصنع الميثامفيتامين بطريقة غير مشروعة في المنطقة، ويهرّب من الصين والهند. ويهرّب الكافيين، الذي يستخدم كمادة للمذق في الصنع غير المشروع لأقراص الميثامفيتامين، بصفة رئيسية إلى داخل ميانمار عبر حدودها مع تايلند؛ ويتجر بالمادة بكميات كبيرة مما دفع السلطات التايلندية إلى فرض ضوابط بشأن مراقبتها في المقاطعات الشمالية من البلد.

380- ولا يزال الميثامفيتامين هو المخدر الرئيسي الذي يثير القلق في تايلند والفلبين واليابان. وتقدر وزارة الصحة في تايلند أن 3 ملايين من الأشخاص، أو نحو 5 في المائة من السكان، يتعاطون الميثامفيتامين بانتظام، الأمر الذي يجعل ذلك البلد أكبر مستهلك للمادة من حيث عدد الأفراد المتعاطين. وفي اليابان، أبلغت السلطات أيضا عن زيادة في تعاطي المنشطات؛ بيد أن كمية المنشطات المضبوطة قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة.

381- وهناك زيادة حادة في تعاطي الميثامفيتامين أبلغ عنها في إندونيسيا وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية وفييت نام وكمبوديا وماليزيا. وفي الصين، حدثت زيادة في حالات التوقيف المتصلة بالميثامفيتامين. وفي كمبوديا، زاد بقدر ملحوظ تعاطي الأمفيتامينات بين أطفال الشوارع في عام 2001.

382- ولا يزال القلق يساور الهيئة إزاء تعاطي الاكستاسي (م د م أ) المتزايد في المنطقة، وبصفة خاصة بين الشباب. وينعكس الطلب غير المشروع المتزايد على المادة في الأرقام القياسية لضبطيات أقراص الاكستاسي في تايلند والصين. ويذكر أن السوق غير المشروعة للمادة كبيرة بصفة خاصة في إندونيسيا، حيث ضبط مختبر سري لصنع المادة في أيار/ مايو 2002. ومع أن صنع الاكستاسي غير المشروع في جنوب شرقي آسيا آخذ في الازدياد كما يُستدل من تقارير الإبلاغ، يعتقد أن معظم أقراص الاكستاسي التي تضبط في المنطقة لا تزال ترد من أوروبا الغربية.

البعثات

383- زارت الصين بعثة من الهيئة في أيلول/سبتمبر 2002. وتنوّه الهيئة مع الارتياح بالجهود المتسقة التي تبذلها الصين في تنفيذ التزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وفي عام 2001، كانت السلطات في الصين قد كشفت أكثر من 000 110 حالة تنطوي على جرائم ذات صلة بالمخدرات، وضبطت 13.2 طنا من الهيروين، و4.8 أطنان من الميثامفيتامين، وأزيد من 200 طن من السلائف. وقد جعلت حكومة الصين قضية مراقبة العقاقير واحدة من قضايا السياسات العامة الوطنية الأساسية لديها، وأدمجتها في صلب برنامجها المعني بالنتيجة الاجتماعية والاقتصادية. والتعاون بين الصين والهيئة مثمر، وقد دأبت الصين بانتظام على تقديم بيانات جيدة النوعية إلى الهيئة.

384- كما إن الهيئة تقدّر بصفة خصوصية جملة التدابير والأنشطة المتنوّعة التي أدخلتها حكومة الصين في عملها لكي ترصد بفعالية التجارة الدولية في السلائف، وتتحقق من مشروعية المعاملات التي تشتمل على مثل هذه المواد. وما فتئت الحكومة تقوم بدور ناشط في عملية بيربل وعملية توباز. غير أنه لا تزال توجد دواعي إلى القلق بشأن تسريب السلائف من بعض أقاليم الصين. ومن شأن فرض ضوابط رقابية فعالة على جميع المواد المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية 1988 وحركتها على الصعيد المحلي أن يعالج تلك الدواعي المقلقة.

385- والهيئة على ثقة بأن السلطات في الصين سوف تواصل التعاون معها على إيجاد أفضل السبل والوسائل الكفيلة بتطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات في جميع أنحاء البلد.

386- في حزيران/يونيه 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لاستعراض الحالة فيما يتعلق بامتثال الحكومة للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وقد سلِم سكان البلد إلى حد كبير من مشاكل الاتجار بالمخدرات وتعاطيها. ونظرا للقلق الذي ساور سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بسبب تقارير في السنوات الأخيرة تفيد بأن أراضي البلد ربما تكون قد استخدمت لتهريب منشطات أمفيتامينية إلى بلدان أخرى، أعربت هذه السلطات عن رغبتها في التعاون على الصعيدين الإقليمي والدولي من أجل معالجة مسائل مكافحة المخدرات بطريقة متسقة.

387- تلاحظ الهيئة أن حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تعلّق أهمية كبيرة على مكافحة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية. وتتفق التشريعات والسياسات الوطنية لمكافحة المخدرات مع أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات ويبدو أن اللوائح القائمة كافية. وترحب الهيئة بمبادرة الحكومة بإعداد قانون موحد جديد بغية تحقيق الاتساق الكامل بين تشريعاتها الوطنية والمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، ولا سيما اتفاقية سنة 1988.

388- تسلّم الهيئة بالتحسن في تعاونها مع سلطات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتثق في أن الحكومة ستواصل بذل الجهود لتلبية التزاماتها بتقديم التقارير بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلاحظ الهيئة استعداد الحكومة للتصديق على تلك المعاهدات.

389- في أيار/مايو 2002، استعرضت الهيئة الإجراءات التي اتخذتها اليابان عملا بالتوصيات التي قدمتها الهيئة عقب بعثتها إلى ذلك البلد في حزيران/يونيه 1999. وتواصل السلطات في اليابان تطبيق أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بصرامة. ويستمر إدراج الأحكام في عدة قوانين ومراسيم مختلفة.

390- وقد بدأت السلطات في اليابان تزويد الهيئة في الوقت المناسب بجميع التقارير المطلوبة بمقتضى المعاهدات الدولية

لمراقبة المخدرات. وتبين التقارير أن عمليات مراقبة صنع العقاقير المشروعة وتجارتها شاملة وتتسم بالكفاءة. فالاستراتيجية الخمسية لمنع تعاطي المخدرات، التي تغطي الفترة 1998-2002، هي عبارة عن قائمة شاملة لجميع الأنشطة المتصلة بمكافحة المخدرات في البلد. وتشجع الهيئة حكومة اليابان على تقييم تأثير الاستراتيجية على حالة تعاطي المخدرات بعناية وعلى تبادل خبراتها مع الحكومات الأخرى، بما في ذلك خبراتها في علاج متعاطي المنشطات. وقد انخفضت كمية المنشطات التي ضبطت خلال السنوات الأخيرة، بعد أن وصلت إلى ذروتها في عام 1999. وظل عدد الحالات المتعلقة بأفعال إجرامية تتصل بالمنشطات وعدد حالات الاعتقال المتصلة بالمنشطات بنفس المستوى تقريبا. وقد كثفت السلطات جهودها لمكافحة الموجة الثالثة لتعاطي المنشطات في اليابان، التي بدأت في التسعينات.

جنوبي آسيا

التطورات الرئيسية

391- لقد تصدّر موضوع الإرهاب المناقشات في المحافل الوطنية والإقليمية المعنية بمسائل مكافحة المخدرات. فعلى سبيل المثال، سلّم مؤتمر قمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (ساآرك) الحادي عشر، الذي عقد في كاتامندو، نيبال، في كانون الثاني/يناير 2002، بالعلاقة بين الإرهاب والاتجار بالمخدرات من خلال إعادة تأكيد التزامه بتعزيز وحدة رصد الجرائم الإرهابية ووحدة رصد جرائم المخدرات التابعتين للرابطة.

392- وقد أدت التدخلات العسكرية في أفغانستان وزيادة التدابير الأمنية على الحدود بين باكستان والهند إلى انقطاع مؤقت في تهريب الهيروين من جنوب غربي آسيا إلى الهند. وتوجه الهيئة انتباه حكومات البلدان في جنوب آسيا إلى انبعاث زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في أفغانستان وإمكانية وجود مخزونات كبيرة من المواد الأفيونية في جنوب غربي آسيا. وبدون اتخاذ تدابير صارمة للحد من الإمداد غير المشروع بالمخدرات في أفغانستان، سيعود الاتجار بالمخدرات إلى مستوياته العالية السابقة.

393- ولا يزال القنب والأفيون يمثلان عقاري التعاطي الرئيسيين في بلدان جنوب آسيا. بيد أن تعاطي الهيروين والمستحضرات الصيدلانية المؤثرة على العقل واسع الانتشار أيضا. فقد أُبلغ عن تعاطي الهيروين في شكل قاعدة هيروينية بُنيّة رديئة النوعية تعرف باسم "السكر البُنّي"، حتى في ملديف، وهي بلد لم يشهد حتى عهد قريب أي مشكلة ملموسة لتعاطي المخدرات. وفي جميع بلدان جنوب آسيا، يعزى التعاطي المتزايد للهيروين، لحد ما، إلى تأثير التسرب من الاتجار العابر بشحنات الهيروين القادمة من جنوب غربي آسيا، وبدرجة أقل، من جنوب شرقي آسيا، والمتجهة في الغالب إلى بلدان أوروبية، وإلى حد ما، إلى الولايات المتحدة.

394- وليس هناك دائما التزام صارم بتدابير مراقبة الصنع والتوزيع المحليين للمستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية. ويوجد في الهند إطار قانوني يشمل إجراءات ترخيص صارمة وأحكام مراقبة وعقوبات جنائية قاسية. وتحث الهيئة حكومة الهند على كفالة التنفيذ الفعّال لهذه الضوابط من أجل منع تسريب العقاقير وتعاطيها.

الانضمام إلى المعاهدات

395- من بين الدول الست في جنوب آسيا، هناك خمس أطراف في اتفاقية سنة 1961 وأربع أطراف في اتفاقية سنة 1971 وكل الدول الست أطراف في اتفاقية سنة 1988. ولم تصبح بوتان بعد طرفاً في اتفاقية سنة 1961 ولا في اتفاقية سنة 1971 ولم تصبح نيبال بعد طرفاً في اتفاقية سنة

1971، على الرغم من نداءات الهيئة المتكررة. وتحث الهيئة بوتان ونيبال على أن تصبحا طرفين في هاتين الاتفاقيتين بدون مزيد من التأخير.

التعاون الإقليمي

396- أوصى اجتماع المستشارين القانونيين برابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي الذي عقد في كولومبو في أيار/مايو 2002 باتخاذ عدة تدابير لضمان التنفيذ الفعال لاتفاقية الرابطة بشأن العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية، بما في ذلك تعزيز وحدة رصد جرائم المخدرات التابعة للرابطة وسن تشريعات محلية متسقة لإنفاذ تلك الاتفاقية. وستتولى اللجنة التقنية المعنية بالتنمية الاجتماعية التي أنشئت حديثا مسؤولية الموضوعات المتعلقة بمنع تعاطي المخدرات وعلاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم.

397- ونظرا لأن كميات كبيرة من السلائف الكيميائية تصنع ويتجر بها في جنوب آسيا، فإن الهيئة ترحب بالأنشطة الإقليمية الجارية المتعلقة بمراقبة السلائف في الدول الأعضاء بالرابطة، الرامية إلى تعزيز آليات المراقبة وقدرات إنفاذ القوانين من أجل منع تسريب الكيميائيات لاستخدامها في صنع المخدرات غير المشروع.

398- هذا، وقد أبرمت الهند اتفاقات ثنائية بشأن مسائل مكافحة المخدرات مع 15 دولة. ووقّعت الهند والولايات المتحدة معاهدة لتبادل المساعدة القانونية في تشرين الأول/ أكتوبر 2001. ويشمل التعاون بين ميانمار والهند عقد اجتماعات بصفة منتظمة على الصعيد العملي بشأن الحدود أو اجتماعات على صعيد السياسات في نيودلهي ويانغون. وتواصل سري لانكا والهند عقد محادثات على الصعيد العملياتي من أجل تنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالمخدرات. وتقدر الهيئة استمرار عقد اجتماعات التنسيق الحدودية بين باكستان والهند، التي تعالج مسائل الأمن، بما فيها الاتجار بالمخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

399- أدخلت حكومة الهند في تشرين الأول/أكتوبر 2001 تعديلات كبيرة على قانون العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لعام 1985 من أجل جعله أكثر فعالية. وتشمل هذه التعديلات أحكاما تتعلق بالكفالة، وتجريم غسل عائدات الاتجار بالمخدرات، وتبسيط الصياغة اللغوية، والتحري بشأن تسريب السلائف الكيميائية، وعمليات التسليم المراقب.

400- وقد وضعت الصيغة النهائية في الهند لمشروع تشريع لتجريم غسل الأموال؛ ومن شأن مشروع التشريع أن يفرض متطلبات الإبلاغ على المؤسسات المالية والوسطاء، وأن ينص على ضبط ومصادرة الموجودات المتعلقة بعائدات الجريمة. وفي حين أن الهند لا تمثل مركزا ماليا رئيسيا، فإنه يجري تنظيم أنشطة غسل الأموال في النظام المصرفي غير الرسمي المعروف باسم *الحوالة*. ويمكن تحويل مبالغ كبيرة من الأموال من بلد إلى آخر عن طريق هذا النظام.

401- تلاحظ الهيئة مع القلق أن نيبال لم تشرع في إجراءات تشريعية بشأن مكافحة غسل الأموال وتبادل المساعدة القانونية وحماية الشهود. كما لم تقدم حكومة نيبال تعديلات مجدولة لقانون الجمارك الخاص بها لمراقبة الكيميائيات، ولم تصغ بعد تشريعات بشأن ضبط الموجودات أو مكافحة التواطؤ الجنائي. وتحث الهيئة حكومة نيبال على الشروع في هذه الإجراءات التشريعية بدون مزيد من التأجيل.

402- في ملديف، ستيسر دراسة لتقييم سريع شارفت على الانتهاء وضع الخطة الوطنية الرئيسية لمكافحة المخدرات. وتشجع الهيئة سلطات ملديف على تعزيز أنشطتها لمكافحة المخدرات.

403- كذلك في الهند، أجري استقصاء وطني بشأن نطاق تعاطي المخدرات وأنماطه واتجاهاته يشمل تقييما سريعا واستقصاء وطنيا للأسر المعيشية، ويجري إنشاء نظام لرصد تعاطي المخدرات يستخدم معلومات من مراكز العلاج. ويجري الاضطلاع ببرامج لخفض الطلب على المخدرات في معظم الولايات في الهند وكذلك في سري لانكا، وينبغي تعزيزها في ضوء تزايد مستويات تعاطي المخدرات في هذين البلدين.

404- في سري لانكا، واصل المجلس الوطني لمكافحة العقاقير الخطرة حملته على نطاق البلد للتثقيف بشأن تعاطي المخدرات، وعقد حلقات دراسية للموظفين القضائيين، ولتنظيم دورات تدريبية لضباط الشرطة، وحلقات دراسية للطلاب والمعلمين والآباء تهدف إلى زيادة وعيهم بمخاطر تعاطي المخدرات، وبرامج تدريبية بشأن منع تعاطي المخدرات وبرامج علاج متعاطي المخدرات في مراكز للعلاج المقيم. وأدخلت أيضا في بعض السجون في سري لانكا برامج بشأن تسريب المخدرات إلى السجون للمدمنين غير العنيفين.

405- في نيبال، على الرغم من تعزيز قدرات إنفاذ القوانين والخبرة الفنية، لا تزال ضوابط الجمارك ومراقبة الحدود ضعيفة، ولا سيما على طول حدود هذا البلد مع الهند. وتلاحظ الهيئة مع التقدير جهود وحدة إنفاذ قوانين مراقبة العقاقير المخدرة للتعاون مع نظيراتها في بلدان جنوب آسيا وفي مناطق أخرى سعيا لتحديد المتجرين بالمخدرات واعتقالهم في نيبال والبلدان الأخرى على حد السواء.

الزراعة والإنتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

406- تجري زراعة القنب وتعاطيه على نحو غير مشروع في جميع البلدان في جنوب آسيا. ومؤخرا أعربت بوتان، وهي بلد لم يبلّغ أبدا عن أي مشاكل تتعلق بتعاطي المخدرات، عن قلقها بشأن زراعة القنب وتعاطيه، ولا سيما بين السكان الأصغر سنا. وحتى وقت قريب، لم يكن هناك تعاط للقنب في بوتان، على الرغم من أن القنب ينمو بريا بكميات كبيرة في مناطق نائية من البلد. وتقوم السلطات في بوتان باستئصال أكبر قدر ممكن من نباتات القنب وتقدم المشورة إلى متعاطي المخدرات.

407- وتنتشر زراعة القنب على نطاق واسع لإنتاج راتنج القنب وعشبة القنب في نيبال والهند. وتشير الضبطيات التي جرت في عام 2002 إلى أن كميات كبيرة من القنب تنقل من جامو وكشمير إلى غوجارات ومومباي. ويستخدم معظم القنب المنتج في الهند وكذلك القنب الذي يهرّب من نيبال إلى الهند في التعاطي المحلي. وتزداد في نيبال زراعة أنواع من القنب أقوى من تلك التي تنمو بصورة برية، ولا سيما في مناطق الأراضي المنخفضة.

408- في سري لانكا، يجري تعاطي القنب غالبا في الجزأين الجنوبي والشرقي من البلد. وفي بنغلاديش، يشكل القنب عقار تعاط تقليديا أيضا. وفضلا عن بعض أنواع القنب المتدنية النوعية الناتجة عن الزراعة المحلية غير المشروعة في بنغلاديش، يهرّب القنب من نيبال والهند إلى هذا البلد. وتجرى حملات استئصال القنب في جميع بلدان جنوب آسيا التي يزرع فيها القنب بطريقة غير مشروعة. والعقار الذي يجري تعاطيه على نحو أكثر شيوعا في ملديف لا يزال هو القنب، الذي يهرّب من بلدان أخرى في المنطقة؛ بيد أن تعاطي مخدرات أخرى آخذ في الانتشار.

409- في الهند، تواصل أجهزة مختلفة تشارك في أعمال مكافحة المخدرات، ولا سيما المكتب المركزي لشؤون المخدرات ومكتب مكافحة المخدرات، اتخاذ خطوات للحد من الاتجار بالمخدرات وتعاطيها في البلد. وبينما يشرف

المكتب المركزي لشؤون المخدرات على برنامج إنتاج الأفيون المشروع والصناعات الكيميائية في الهند، يتولى مكتب مكافحة المخدرات مسؤولية الجهود الرامية إلى مكافحة الاتجار بالمخدرات وتنسيق إنفاذ قوانين المخدرات.

410- وقد عززت الضوابط الرقابية على إنتاج المواد الأفيونية المشروعة في الهند عن طريق تحسين الاستقصاءات خلال فترة النمو وزيادة اليقظة خلال الفترة التي تتفتح فيها حويصلات الخشخاش. وفضلا عن ذلك، سيوفر مشروع الاستقصاء المشترك لخشخاش الأفيون الذي اتفقت عليه الهند والولايات المتحدة قاعدة علمية أقوى للحدود الدنيا للغلات المؤهِلة للمزارعين في الهند. ويواصل المكتب المركزي لشؤون المخدرات في الهند تشديد الضوابط للحد من تسريب الأفيون المنتج بصورة مشروعة. وتجرى زراعة خشخاش الأفيون بصورة غير مشروعة في الهند في ولايات أوتار براديش وبيهار وهيماشيل براديش وبصفة أخص في ولاية أروناشال براديش في الجزء الشمالي الشرقي من البلد. ويستخدم معظم الأفيون الذي يزرع بصورة مشروعة في الهند لتلبية احتياجات المدمنين المحليين.

411- وتقوم الهند بمكافحة زراعة خشخاش الأفيون بصورة منهجية عن طريق الجمع بين معلومات الاستشعار عن بعد وجهود الاستئصال السنوية، وكذلك برامج استبدال المحاصيل. وتنظر السلطات في الهند أيضا في جدوى استخدام نظام جوي يعتمد على السواتل بدرجة متزايدة لرصد الزراعة المشروعة وغير المشروعة لخشخاش الأفيون على نطاق البلد.

412- ويجري في الهند تحويل بعض الكميات من الأفيون المنتج على نحو غير مشروع، وكذلك الأفيون المنتج على نحو مشروع والذي يتم تسريبه، إلى هيروين في معامل غير مشروعة في الهند. وتصنع هذه المعامل بصفة عامة قاعدة الهيروين البُنّي المتدني النوعية (المعروف باسم "السكر البُنّي")، ولكن الضبطيات وتقارير الاستخبارات تشير إلى أن بعض هيدروكلوريد الهيروين (المعروف باسم "الهيروين الأبيض") يصنع أيضا. وتشير الضبطيات التي أجريت خلال النصف الأول من عام 2002 إلى استمرار الاتجار بالهيروين المصنوع في الهند.

413- ويستخدم جزء من الهيروين المصنوع في الهند للتعاطي المحلي: حيث يحول مدمنو المواد الأفيونية عقارهم المفضل من الأفيون إلى الهيروين، من النوع البُنّي في الغالب. ويهرّب جزء آخر من الهيروين المصنوع في الهند إلى بلدان مجاورة، مثل بنغلاديش وسري لانكا، أو إلى بلدان في مناطق أخرى، مع أن كمية الهيروين المعني قليلة مقارنة بالكميات التي تهرّب من أفغانستان وميانمار. وتستخدم الهند أيضا كبلد عبور، في الغالب لشحنات الهيروين الواردة من أفغانستان والتي تنقل عبر حدود الهند مع باكستان وبقدر محدود لشحنات الهيروين الواردة من ميانمار. ويبدو أن معظم شحنات الهيروين التي تنقل عبر الهند توجه إلى دول في أوروبا، وبقدر أقل، إلى الولايات المتحدة.

414- وما زالت شحنات المخدرات غير المشروعة تهرّب بحرا بصفة رئيسية في سفن صغيرة بين الساحل الجنوبي للهند، ولا سيما الجزء الجنوبي من ساحل كورومانديل، والساحل الغربي لسري لانكا. ولا تزال كولومبو تستخدم كنقطة مسافنة لشحنات المخدرات غير المشروعة التي تمر عبر الهند في طريقها إلى بلدان أخرى. وفي سري لانكا، امتص الصراع مع نمور التاميل قدرات إنفاذ القوانين والقدرات العسكرية ومنع إجراء مزيد من الدوريات الكافية لخط الساحل البالغ طوله 100 1 ميل. وقد زادت، في سري لانكا، مسافنة العقاقير المخدرة الواردة من جنوب آسيا. ومشكلة تعاطي المخدرات في سري لانكا صغيرة نسبيا، ولكن هناك زيادة طفيفة بيد أنها مطردة في تعاطي العقاقير المخدرة، ولا سيما الهيروين.

415- وربما تكون هناك زراعة محدودة النطاق لخشخاش الأفيون في بنغلاديش ونيبال، ولكن جل الهيروين المضبوط في هذين البلدين مصدره جنوب غربي وجنوب شرقي آسيا. ويستخدم المتجرون بالمخدرات كلا البلدين كبلدي عبور. وفي كلا البلدين، وكذلك في سري لانكا وملديف، يلاحظ أن الهيروين الذي يجري تعاطيه محليا هو من النوع البُنّي. وقد يستخدم المتجرون بالمخدرات على الصعيد الدولي المناطق الساحلية لبنغلاديش لمسافنة شحنات المخدرات غير المشروعة الواردة من المثلث الذهبي إلى سفن أكبر لتنقل غربا عبر أعالي البحار.

416- كما يجري تعاطي المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على عقاقير مخدرة في جميع بلدان جنوب آسيا. ففي الهند، وفقا لدراسة استقصائية وطنية عن مدى انتشار تعاطي المخدرات وأنماطه واتجاهاته، أبلغ عن تعاطي الدكستروبروبوكسيفين والبوبرينورفين بالحقن الوريدي، وكلاهما مسكّن من مشتقات الأفيون، أكثر من تعاطي الهيروين بالحقن الوريدي في عدة ولايات. وأصبح الدكستروبروبوكسيفين هو العقار المفضّل في بعض الأجزاء في الهند لأن تكلفته تبلغ نحو عُشر تكلفة الهيروين.

417- في الهند أيضا، لا يزال يجري تسريب أشربة السعال التي يشكل الكوديين مادة أساسية فيها من السوق المشروع وتعاطيها. وتهرّب أيضا من الهند إلى بنغلاديش وميانمار. وفضلا عن ذلك، تجلب إلى بنغلاديش كميات كبيرة من هذه الأشربة التي يحصل عليها باستخدام وصفات من أطباء في الهند. وأبلغ أيضا عن تعاطي الأدوية المحتوية على الكوديين المشروعة في نيبال. وفي سري لانكا، أخذ المتعاطون يفضلون،كبديل للهيروين، مستحضرات صيدلانية مسربة من القنوات المشروعة.

418- وتنتج صناعات الكيميائيات الكبيرة في الهند أنواعا واسعة النطاق من السلائف والكيميائيات الأساسية، بما في ذلك أنهيدريد الخل، وحمض ن-أستيل الأنترانيل، وحمض الأنترانيل، وبرمنغنات البوتاسيوم، وكذلك الإيفيدرين، وشبيه إيفيدرين، وفينيل-1-بروبانون-2، ومواد كيميائية أخرى تستخدم لصناعة المنشطات الأمفيتامينية. وتراقب السلطات الهندية بصفة كاملة الحصول على عدد من الكيميائيات المجدولة بموجب اتفاقية سنة 1988 (مثل أنهيدريد الخل، وحمض ن-أستيل الأنترانيل، والإيفيدرين، وشبيه إيفيدرين)، وتراقب صادرات وواردات 3،4-ميثيلين ديوكسين فينيل-2 بروبانون، وفينيل-1-بروبانون-2، وميثيل إيثيل كيتون، وبرمنغنات البوتاسيوم، ولا تراقب إلا الواردات من الإيرغومترين، والإيرغوتامين، والبيبيرونال. ووافقت السلطات الهندية على النظر في وضع ضوابط على كيميائيات إضافية بمجرد تقديم دليل على أن تلك الكيميائيات قد سربت من شركات في الهند.

419- في سري لانكا، لا يزال إعداد تشريع لمراقبة السلائف في مرحلة أولية. وقد أعدت مدونة سلوك طوعية بالتعاون مع الصناعات الكيميائية في سري لانكا، من أجل رصد الصناعة المشروعة لسلائف المنشطات الأمفيتامينية والمتاجرة بها ولمنع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وقد صاغت وزارة الداخلية في نيبال قواعد ولوائح بشأن مراقبة السلائف، ولكنها لم توضع في صورتها النهائية وتعتمد بعد.

المؤثرات العقلية

420- يجري تعاطي المستحضرات الصيدلانية التي تحتوي على مؤثرات عقلية في جميع البلدان في جنوب آسيا. والمشكلة أكثر وضوحا في الهند، حيث تقوم الصناعات الصيدلانية الكبيرة بصنع طائفة واسعة من المستحضرات التي تشمل أنواعا مختلفة من المؤثرات العقلية. ووفقا لدراسة

استقصائية وطنية عن مدى انتشار تعاطي العقاقير وأنماطه واتجاهاته في الهند، يُلاحظ أن من بين المواد التي يجري تعاطيها على نطاق واسع المهدئات ومسكنات القلق البنزوديازيبينية، مثل الديازيبام والنيترازيبام.

421- وقد زادت الهند بقدر كبير تدابيرها لمراقبة صانعي المؤثرات العقلية والموزعين، وتشترط وصفات طبية لجميع المستحضرات التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة. بيد أن تسريب المواد الخاضعة للمراقبة من قنوات التوزيع المحلية لا يزال يمد السوق غير المشروع في الهند، وكذلك في بلدان أخرى. وفي بنغلاديش، هناك تقارير عن تعاطي البوبرينورفين، المهرّب من الهند، عن طريق الحقن.

422- كما إن تعاطي المهدئات والمسكنات هو مشكلة ظهرت مؤخرا جدا في بنغلاديش. واستجابة لهذا التطور، قد أخضع بيع المؤثرات العقلية لنظام الترخيص. وفي سري لانكا، يشكل تعاطي الديازيبام أحد البدائل الأكثر تفضيلا لتعاطي الهيروين. وتلاحظ الهيئة مع القلق أنه، رغم نداءاتها المتعددة، فإنه لم يؤخذ بعد في سري لانكا بضوابط مراقبة المؤثرات العقلية وفقا لاتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة.

423- وبينما يعتبر تعاطي الميثامفيتامين مشكلة طفيفة في الهند، كانت هناك ضبطيات لأقراص ميثامفيتامين مهرّبة من ميانمار. وأبلغت سلطات ملديف عن حالات تتعلق بتعاطي عقار اكستاسي.

424- وتلاحظ الهيئة أنه ستُفرض قريبا، في الهند، رقابة كاملة على حمض الأنترانيل وهو مادة كيميائية تستخدم لصنع الميثاكوالون غير المشروع. وقد حدثت ضبطيات للميثاكوالون في السنوات الأخيرة، لا في جنوب أفريقيا فحسب، بل وفي الهند أيضا؛ وفكك مختبران لصنع الميثاكوالون غير المشروع في أيار/مايو 2002، مما أدى إلى ضبط أكثر من طنين من الميثاكوالون.

البعثات

425- زارت بعثة من الهيئة سري لانكا في حزيران/يونيه 2002. وتعرب الهيئة عن تقديرها لالتزام الحكومة بتنفيذ التزاماتها كاملة بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات واتباع سياسة صارمة لمكافحة المخدرات.

426- ويساور الهيئة القلق إزاء أن الضوابط على المؤثرات العقلية في سري لانكا غير متسقة بعد تماما مع أحكام اتفاقية سنة 1971 وقرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ذات الصلة، وأن السلطات في سري لانكا قد أخفقت في تقديم تقارير إحصائية وافية بشأن الواردات من المواد المبينة في الجدولين الثالث والرابع من اتفاقية سنة 1971. وترغب الهيئة أن تذكّر السلطات بأن عدم القيام بالمراقبة الكافية على المؤثرات العقلية قد يؤدي إلى زيادة تسريب هذه المواد إلى السوق غير المشروعة. ولذلك، توصي الهيئة حكومة سري لانكا بإعطاء أولوية عالية لوضع مشروع تشريع مكافحة المخدرات في صيغته النهائية بعد أن انقضى أكثر من خمس سنوات على إعداده، واعتماد هذا التشريع حتى يمكنها أن تنفذ أحكام اتفاقية سنة 1971 واتفاقية سنة 1988 بصفة كاملة.

427- وقد ظل تهريب الهيروين إلى سري لانكا يتزايد خلال السنوات الأخيرة. وانتشر تعاطي الهيروين، الذي كان محصورا بصفة رئيسية في كولومبو، إلى جميع أنحاء البلد. وينبغي لسلطات إنفاذ القوانين أن تواصل تعزيز الإجراءات ضد الاتجار بالهيروين. وتحث الهيئة السلطات في سري لانكا على اتخاذ تدابير خاصة لمكافحة تعاطي المستحضرات المصنوعة من القنب، والتي يجري تعاطيها على نطاق واسع في البلد.

غربي آسيا

التطورات الرئيسية

428- في أفغانستان، ساهم الوضع السياسي والاجتماعي في مواصلة زراعة خشخاش الأفيون في ذلك البلد وتهريب المواد الأفيونية منه. وقد تعذر في مناطق شاسعة من البلد تنفيذ الحظر المفروض على زراعة خشخاش الأفيون، الذي اعتمدته الادارة المؤقتة في كانون الثاني/يناير 2002 والمرسوم الذي أصدرته بشأن استئصال محاصيل المخدرات في نيسان/أبريل 2002. وما زال انتاج الأفيون في أفغانستان في سنة 2002 على ضخامته نفسها التي كان عليها طوال منتصف التسعينات. كما إن تهريب المواد الأفيونية التي مصدرها أفغانستان إلى باكستان وجمهورية ايران الاسلامية وعبرهما عاد إلى المستويات التي بلغها قبل الحظر الذي فرضه نظام طالبان على زراعة خشخاش الأفيون في عام 2000، مثلما تدل عليه الضبطيات التي تحققت في ذينك البلدين. وما زالت بلدان آسيا الوسطى تُستَخدم بلدان عبور، مما يجعلها واحدة من الطرق الرئيسية لنقل المخدرات غير المشروعة من أفغانستان إلى الاتحاد الروسي ثم إلى بلدان أوروبا الشرقية والغربية.

429- إن تهريب المواد الأفيونية والقنب في غربي آسيا يقوض الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بعض البلدان ويعرّض السلم والأمن في المنطقة بكاملها للخطر. ومن ثم يجب أن تظل معالجة مشاكل الاتجار بالمخدرات من أولى الأولويات على جدول أعمال المشاورات الأمنية الاقليمية في آسيا الوسطى والقوقاز. كما إن الفساد المقترن بالاتجار بالمخدرات يظل مسألة خطيرة في كامل غربي آسيا. وفي الوقت ذاته، تكتنف الهيئة قناعة بأن التدابير الرامية إلى مكافحة الفساد والتخفيف من حدة الفقر يمكن أن تساعد على حل مشكلة المخدرات في المنطقة.

430- لم تتسبّب التوقّعات بجني محصول جيد من خشخاش الأفيون في أفغانستان في عام 2002 في انخفاض أسعار المواد الأفيونية، باستثناء سعر الأفيون في جمهورية ايران الاسلامية. فقد ظلت أسعار المواد الأفيونية في الارتفاع في باكستان وطاجيكستان. وفي عام 2002، كما في العام الماضي، لم يتأثر سعر الهيروين في الأسواق غير المشروعة. فقد أصبح الأفيون والمورفين، اللذان كان هنالك نقص فيهما خلال عام 2001، متوفرين من جديد فيما يبدو بكميات أكثر مما يكفي في الأسواق غير المشروعة في غربي آسيا، وظل توافر الهيروين عاليا. وقد تواصل في عام 2002 ارتفاع كميات الهيروين المضبوطة في بلدان آسيا الوسطى، ويعود ذلك جزئيا إلى طرائق المنع. كما ارتفع مستوى نقاوة الهيروين.

431- تُستَعمل معظم بلدان غربي آسيا نقاط عبور لتهريب المواد الأفيونية إلى أوروبا وسائر المناطق. أما الكيماويات المستعملة في صنع الهيروين غير المشروع فما زالت تتدفق في الاتجاه المعاكس. وتبيّن الاحصائيات عن المضبوطات فيما يخص بلدان منطقة غربي آسيا بأسرها أن تجهيز الأفيون ليصبح مواد أفيونية في أفغانستان قد استعاد المستويات التي بلغها قبل عام 2001.

432- وبسبب أنشطة الاتجار بالمخدرات في غربي آسيا وازدياد زراعة المحاصيل غير المشروعة، لا يوجد انخفاض في مدى تعاطي المخدرات في المنطقة. وما زالت معدلات الادمان على المواد الأفيونية في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية تعدّ من بين أعلى تلك المعدلات في العالم. وما انفك تعاطي المواد الأفيونية بالحقن يشهد ارتفاعا سريعا في كلا البلدين. ويساور الهيئة قلق لما لاحظته من أن ازدياد الاتجار بالمخدرات ودفع ثمن المخدرات عيناً لسُعاة المخدرات

في كامل أنحاء آسيا الوسطى يؤديان إلى سرعة انتشار تعاطي المخدرات. وثمة تحوّل جلي من القنب إلى الأفيون والهيروين بصفتهما المخدرين المفضّلين؛ وقد صحب ذلك ازدياد سريع في حقن المخدرات مما ترتبت عليه عواقب وخيمة فيما يتعلق بتفشي الايدز وفيروسه في آسيا الوسطى والقوقاز.

الانضمام إلى المعاهدات

433- تلاحظ الهيئة بارتياح أن كل دول غربي آسيا وعددها 24 دولة هي أطراف في اتفاقية 1961 واتفاقية 1971 واتفاقية 1988.

434- وتلاحظ الهيئة بارتياح أيضا أن جمهورية ايران الاسلامية قد انضمت إلى بروتوكول سنة 1972 المعدِّل لاتفاقية 1961، وان اسرائيل انضمت إلى اتفاقية 1988. وتشجّع الهيئة أفغانستان، وهي الدولة الوحيدة في المنطقة التي هي طرف في اتفاقية 1961 بصيغتها غير المعدلة، على الانضمام إلى بروتوكول 1972.

التعاون الاقليمي

435- تلاحظ الهيئة مع التقدير أن أنشطة التعاون الاقليمي الواسعة النطاق فيما يتعلق بمكافحة المخدرات ما زالت متواصلة في غربي آسيا. كما إن مؤتمر القمة السابع لرؤساء دول وحكومات منظمة التعاون الاقتصادي، الذي انعقد في اسطنبول، تركيا، في تشرين الأول/أكتوبر 2002، أكد مجددا على أهمية اتباع نهج إقليمي في منع انتاج العقاقير والتجارة بها واستعمالها على نحو غير مشروع.

436- وما زال مجلس وزراء الداخلية العرب وجامعة الدول العربية يكرسان جهودهما لترويج التعاون على الصعيدين الاقليمي والدولي وتنسيق الجهود التي تبذلها الدول العربية في مجال مكافحة المخدرات. وقد وفرت منظمة المؤتمر الاسلامي التدريب القانوني للدول الأعضاء فيها، وذلك في أيلول/سبتمبر 2002، لمساعدتها على تحقيق الاتساق بين تشريعاتها الوطنية المتعلقة بمكافحة المخدرات. وما زال مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومنظمة التعاون الاقتصادي ناشطين في تعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء فيهما في مجال مكافحة المخدرات.

437- وأصبحت الأكاديمية الدولية التركية لمكافحة المخدرات والجريمة المنظمة ناشطة بالكامل في كانون الأول/ديسمبر 2001؛ فعرضت خلال عام 2002 عدة برامج تدريب وطنية ودولية. وفي أيلول/سبتمبر 2002، قرر كومنولث الدول المستقلة إنشاء وكالة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالعقاقير في آسيا الوسطى، لمباشرة اتخاذ تدابير مشتركة في التحقيق في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات ولتعزيز أنشطة الوقاية من تعاطي العقاقير.

438- عُقد المؤتمر الدولي الثالث لضباط الاتصال المعنيين بالمخدرات في طهران، جمهورية ايران الاسلامية، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001؛ وكما حصل في المؤتمرات السابقة، حضر هذا المؤتمر ممثلون للعديد من بلدان غربي آسيا وبقية المناطق. واشتركت حكومة تركيا مع ادارة مكافحة المخدرات التابعة للولايات المتحدة، في شباط/فبراير 2002، في تنظيم المؤتمر المعني بوضع استراتيجية بشأن الهيروين لمنطقة جنوبي غربي آسيا من أجل تعزيز التعاون الدولي على انفاذ القوانين. وقد حضر المؤتمر موظفون معنيون بانفاذ القوانين قادمون من بلدان من أوروبا وغربي آسيا وكذلك من الولايات المتحدة. ونظروا في السبل الجديدة لمكافحة الاتجار بالهيروين.

439- في الأشهر الستة الأولى من عام 2002، أُطلقت مبادرات عديدة في آسيا الوسطى لترويج التعاون على تقاسم المعلومات وتوفير المساعدة التقنية والتصدي لتهريب المخدرات. وأفضت تلك المبادرات إلى التوقيع على عدة

اتفاقات وبروتوكولات بشأن تنسيق الجهود فيما بين السلطات المختصة لدى كل من أفغانستان وطاجيكستان والصين وكازاخستان وغيرها. وفضلا عن ذلك، نُظّم في ألما آتا، كازاخستان، في آذار/مارس 2002 مؤتمر بشأن التعاون القضائي في آسيا الوسطى في إطار اتفاقيات الأمم المتحدة، وعقد في طاشقند في حزيران/يونيه 2002 مؤتمر بشأن تعاطي المخدرات في آسيا الوسطى، كما عقد في طشقند، أوزبكستان في تشرين الأول/أكتوبر 2002 مؤتمر بشان الاتجار بالمخدرات عبر طريق الحرير. وفي أيلول/ سبتمبر 2002، قرر كومنولث الدول المستقلة انشاء وكالة لمكافحة الاتجار بالمخدرات في آسيا الوسطى من أجل اتخاذ تدابير مشتركة في التحري في الجرائم ذات الصلة بالمخدرات وترويج أنشطة المنع.

440- وترحّب الهيئة بمختلف الاتفاقات الثنائية الجديدة بشأن مكافحة المخدرات التي أُبرمت بين بلدان في غربي آسيا، ومنها على سبيل المثال الاتفاقات التي أبرمت بين جمهورية ايران الاسلامية وكل من البلدان التالية: أذربيجان وجورجيا وطاجيكستان وقيرغيرستان. كما ترحب الهيئة بالتعاون الوثيق بين جهازي انفاذ القانون في باكستان وجمهورية ايران الاسلامية.

التشريعات والسياسات والاجراءات الوطنية

441- في حين أن التشريعات ذات الصلة بالمخدرات في أفغانستان غير وافية بالغرض، تلاحظ الهيئة أن الادارة المؤقتة أصدرت، في كانون الثاني/يناير 2002، مرسوما تحظر بمقتضاه زراعة العقاقير المخدرة وانتاجها وتجهيزها وتعاطيها والاتجار غير المشروع بها. كما صدر عن الادارة المؤقتة، في نيسان/أبريل 2002، مرسوم يؤكد ذلك الحظر وينص على تدابير للقضاء على زراعة محاصيل المخدرات غير المشروعة؛ وعلاوة على ذلك أصبح سداد القروض المالية بالأفيون أمراً غير مشروع. لكن الجهود المبذولة لتنفيذ الحظر الذي صدر بعد موسم البذر باءت بالإخفاق لأسباب اجتماعية وسياسية وبسبب ظهور معارضة قوية من الزعماء والمزارعين المحليين. وما زالت الادارة المؤقتة ملتزمة بالقضاء على زراعة خشخاش الأفيون ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات.

442- تنوّه الهيئة بأنه تم في أفغانستان تعيين مستشار للأمن الوطني بموجب مرسوم لكي يكون مكلّفا بجميع الأنشطة ذات الصلة بمنع انتاج المخدرات واستهلاكها والاتجار بها على نحو غير مشروع، وكذلك استحداث ادارة لمكافحة المخدرات، ضمن مجلس الأمن الوطني، لكي تتولى التنسيق بين جميع الأنشطة التي تضطلع بها الحكومة فيما يتصل بمراقبة العقاقير. وتشجع الهيئة الحكومة على أن تعتمد في أقرب وقت ممكن تشريعات فعالة لمكافحة المخدرات، تتضمن أحكاما تنص على مراقبة التجارة الدولية بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف المستخدمة في الأغراض المشروعة وتوزيعها المحلي.

443- كما تلاحظ الهيئة بارتياح أن حكومة تركيا اعتمدت تدابير رقابية أشد صرامة على المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الموجهة الى المناطق التجارية الحرة والقادمة منها أيضا.

444- وقد صاغت جمهورية ايران الاسلامية برنامجا وطنيا جديدا خماسي الأعوام بشأن المخدرات، كما أنها أعادت هيكلة مقر مكافحة المخدرات وعززته، وذلك بتخصيص ميزانية منتظمة له مستقلة عن عائدات المخدرات المضبوطة والموجودات المصادرة. كما صاغت جمهورية ايران الاسلامية قانونا جديدا بشأن المخدرات يعدّل الأحكام الجنائية ويجمع بين عناصر انفاذ القانون والمبادرات الرامية الى الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة متعاطيها. وتلاحظ الهيئة أن

جمهورية ايران الاسلامية كشفت النقاب في عام 2001 عن حالة فساد كبير يتعلق بالاتجار بالمخدرات.

445- تلاحظ الهيئة أن عمليات الرقابة المباشرة من جانب الاقليم الحدودي الشمالي الغربي في باكستان سوف يُوسّع نطاقها لتشمل المناطق القبلية المدارة اتحاديا. وفي باكستان، أصبحت هنالك الآن محاكم خاصة بالمخدرات تعالج القضايا ذات الصلة بالاتجار بالمخدرات، كما بدأ الفصل بين المحاكم المدنية والجنائية. ونتيجة لذلك، جرى النظر في بعض القضايا المتراكمة ذات الصلة بالمخدرات. ونظرا لاختلاف الممارسات فيما يتعلق بإصدار أحكام العقوبات في قضايا المخدرات، واستمرار تراكم القضايا المتعلقة بالمخدرات، تشجع الهيئة الحكومة على مواصلة تحسين نظامها القضائي.

446- في آذار/مارس 2002، اعتمدت حكومة أوزبكستان برنامجا بشأن التصدي لتعاطي المخدرات وللاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية في الفترة 2002-2005، وينص هذا البرنامج على تعزيز أنشطة انفاذ القانون والوقاية من تعاطي المخدرات وتوسيع نطاق التعاون الدولي في مجال مكافحة المخدرات. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن حكومات أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان عيّنت هيئاتها الوطنية المكلفة بالمساعدة القانونية المتبادلة عملا بالمادة 7 من اتفاقية 1988.

447- وما زال يساور الهيئة قلق بسبب عدم توفر قدر كاف من المعرفة بطبيعة تعاطي المخدرات ونطاقها في غربي آسيا. فحكومات العديد من المنطقة تنزع الى التركيز على تعاطي المواد الأفيونية فقط. وتعرب الهيئة عن تقديرها لقيام لبنان بدراسة تقييمية لتعاطي المخدرات تشمل أنواعا مختلفة من مواد الادمان. ويمكن أن تُطبّق على بلدان أخرى في المنطقة أيضا الاستنتاجات التي خلصت اليها هذه الدراسة، والتي تشير الى الحاجة الى نظام رصد مركزي وموحّد يعمل على نحو متواصل ويشمل بيانات عن تعاطي مواد الادمان تُجمع من أماكن مختلفة. وقد فُرِغ من اعداد تقييم سريع للوضع فيما يتعلق بتعاطي المخدرات في جميع بلدان آسيا الوسطى باستثناء تركمانستان. وتشجع الهيئة كل الحكومات في منطقة غربي آسيا على أن تبدأ، أو تواصل، رصد كل أنواع تعاطي المخدرات في بلدانها، بما في ذلك تعاطي القنب والمستحضرات الصيدلية المسرّبة من القنوات المشروعة.

448- وترحّب الهيئة بقيام حكومات بعض بلدان غربي آسيا، ومنها الأردن وجمهورية ايران الاسلامية وكازاخستان، بتعزيز مرافقها المعنية بمعالجة مدمني المخدرات واعادة ادماجهم في المجتمع. فثمة ما يقارب 90 مركزا حكوميا تعرض أشكالا من العلاج متنوعة بقدر متزايد في جمهورية ايران الاسلامية؛ وقد ارتفع عدد هذه المراكز ثلاثة أضعاف منذ عام 2000. وفي باكستان، ثمة ثلاثة مراكز للزيارات الطارئة من جانب المصابين بالايدز أو فيروسه أصبحت ناشطة بالكامل، كما يجري انشاء شبكة من مراكز معالجة متعاطي المخدرات واعادة تأهيلهم. غير أن خدمات معالجة مدمني المخدرات واعادة تأهيلهم ما زالت غير وافية بالغرض في معظم بلدان المنطقة؛ فهي ما زالت تديرها في معظمها منظمات غير حكومية تنتمي للقطاع الخاص، ومعظم مدمني المخدرات لا يدرون بوجودها. وعلاوة على ذلك، فان المعالجة من تعاطي المخدرات ليست متاحة في العديد من بلدان المنطقة الا لمدمني المواد الأفيونية. وتحث الهيئة جميع الحكومات على توسيع أنشطتها الرامية إلى الوقاية من تعاطي المخدرات ومعالجة متعاطيها، وذلك بطرائق منها توعية مدمني المخدرات بالخدمات المتاحة لهم.

449- نظرا لصنع الهيروين غير المشروع في غربي آسيا، تشدّد الهيئة على ضرورة فرض مراقبة أشدّ صرامة على السلائف. وتعدّ أوزبكستان البلد الوحيد في آسيا الوسطى المشارك في

"عملية توباز" التي يجري في اطارها رصد التجارة الدولية بأنهيدريد الخل. وتحثّ الهيئة جميع الحكومات غير المشاركة في "عملية توباز" على الانضمام بشكل أكبر إلى التدابير المنسقة الرامية إلى منع استخدام الكيماويات في صنع المخدرات بصورة غير مشروعة، ولا سيما في أفغانستان.

450- وترحّب الهيئة بالجهود المبذولة في الآونة الأخيرة في عدة بلدان في غربي آسيا لاعتماد تدابير لمكافحة غسل الأموال أو لتعزيز هذه التدابير. كما ترحب الهيئة بصفة خاصة بالتعاون بين الامارات العربية المتحدة وباكستان على منع غسل الأموال من خلال نظام الحوالة. وفي المملكة العربية السعودية، عقد في أيار/مايو 2002 المؤتمر الدولي الأول المعني بمنع وكشف الاحتيال والجرائم الاقتصادية وغسل الأموال. وفي الامارات العربية المتحدة، أنشئت وحدة للاستخبارات المالية في عام 2001. وفي اسرائيل، أصبحت هناك وحدة من هذا القبيل ناشطة بشكل كامل في عام 2002. وفي لبنان، نُظّمت حلقة عمل بشأن مكافحة غسل الأموال في كانون الثاني/يناير 2002؛ وفي أيار/مايو 2002، نشرت لجنة التحريات الخاصة استنتاجاتها الأولى بشأن الحالات التي تبيّنتها. ونظرا لهذه التطورات الايجابية، تشجع الهيئة حكومة لبنان على اتخاذ التدابير اللازمة لسحب تحفّظها على الأحكام المتعلقة بمكافحة غسل الأموال والواردة في اتفاقية 1988. وقد صاغت حكومات الامارات العربية المتحدة وجمهورية ايران الاسلامية وعمان والمملكة العربية السعودية واليمن تشريعات جديدة لمكافحة غسل الأموال.

451- وتعد بلدان آسيا الوسطى غير منيعة أمام أنشطة غسل الأموال، وذلك لأنها أصبحت مندمجة بقدر متزايد في الاقتصاد العالمي. وترحب الهيئة بمبادرة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا الرامية إلى تنظيم سلسلة من حلقات العمل بشأن مكافحة غسل الأموال في المنطقة الفرعية، بدءا بحلقتي العمل اللتين نظمتا في الأستانة وألما آتا، كازاخستان، والأخرى التي نظمت في بيشكيك في أيلول/سبتمبر 2002. ولكن، ونظرا للابلاغ عن حالات عديدة من غسل الأموال في المنطقة الفرعية، تحث الهيئة حكومات البلدان الخمسة الموجودة في آسيا الوسطى (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) على سنّ تشريعات شاملة لمكافحة غسل الأموال في أقرب وقت ممكن.

الزراعة والانتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

452- ما زال القنب يعد أشيع مواد الادمان تعاطيا في غربي آسيا. وفي أفغانستان، ليس معروفا مدى زراعة القنب غير المشروعة، ولكن يحتمل أن يكون كبيراً. وفي ذلك البلد وفي باكستان، ينمو القنب برياً أيضا. وما زال راتينج القنب يهرّب من كلا البلدين إلى بلدان في أوروبا، وكذلك إلى بلدان أخرى في غربي آسيا. وقد تزايدت زراعة القنب غير المشروعة في منطقة البقاع في لبنان، حيث كان قد قُضي عليها في مطلع التسعينات، وذلك بالرغم من الجهود التي ما انفكت تُبذل على أساس منتظم لأجل القضاء عليها. كما أُبلغ عن مواقع صغيرة لزراعة القنب في تركيا. ومعظم الذين أُلقي القبض عليهم من المتاجرين بالمخدرات يتاجرون بالقنب. وأبلغ أن الاتجار بالقنب قد تزايد في عدة بلدان (اسرائيل وجمهورية ايران الاسلامية والمملكة العربية السعودية). وفي كازاخستان توجد مناطق شاسعة من البلد، حيث تنمو نبتة القنب بريا، مثلا في وادي تشو. وهناك مخاطرة في أن يستغل المتاجرون بالمخدرات القنب الهندي الذي ينمو في البراري. وتلاحظ الهيئة الوظائف الايكولوجية لهذا النمو، وتنوّه باعتزام حكومة كازاخستان الاستعاضة عن هذه النبتة بأنواع أخرى من القنب تحتوي على نسبة ضئيلة من رابع الهيدروكانابينول،

وذلك لكي تتيح المجال لاستخدامها لأغراض صناعية ولمنع إمكانية اساءة استعمالها.

453- هذا، وفي أفغانستان، يُقدّر أن زراعة خشخاش الأفيون بلغت المستويات التي كانت عليها في منتصف التسعينات، لكنها ما زالت أقل من المستوى الذي بلغته في سنتي الذروة 1999 و 2000. ويُذكر بوجه خاص أن زراعة خشخاش الأفيون تزايدت في أنحاء شمالية شرقية من البلد. إضافة إلى ذلك، أُفيد بأنه جرت زراعة خشخاش الأفيون في الصيف، أي قبل موسم الزراعة العادي الذي يحصل في الخريف، وذلك في بعض المقاطعات الموجودة في جنوب البلد. ويُعتقد أنه تم حصاد ما يقارب 400 3 طن من الأفيون خلال سنة 2002. ولا تتوفر بيانات عن مخزونات من المواد الأفيونية المحتفظ بها في أفغانستان من الأعوام السابقة.

454- ويجب السير في القضاء على زراعة المحاصيل غير المشروعة في أفغانستان تماشيا مع تدابير المنع المتخذة ضد هذه الزراعة في بلدان آسيا الوسطى، وذلك نظرا للظروف المناخية المؤاتية في تلك البلدان. وبينما تلاحظ الهيئة أن زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في المنطقة الفرعية هي محدودة جدا لحسن الحظ في الوقت الراهن، فهي تحث حكومات بلدان آسيا الوسطى الخمسة على تعزيز قدراتها على رصد وتقليص عرض المخدرات غير المشروعة من أجل الحيلولة دون انزياحها (أي ظهور هذه الزراعة في بلدان أخرى أو اعادة حصولها فيها أو ازديادها فيها).

455- وفي باكستان، عجزت الحكومة عن القضاء على زراعة خشخاش الأفيون غير المشروعة في 70 في المائة من مجموع المساحة التي استؤنفت فيها هذه الزراعة في عام 2001 (قرابة 000 1 هكتار). وفي لبنان، تجري أيضا زراعة غير مشروعة لخشخاش الأفيون على نطاق صغير في سهل البقاع؛ ولكن يجري الاضطلاع بجهود منتظمة للقضاء عليها. وفي تركيا، ما زال قش الخشخاش المتأتي من الزراعة المشروعة يستخدم في استخلاص القلويات. ولم يُبلّغ في ذلك البلد عن تسريب للمواد الأفيونية إلى الأسواق غير المشروعة.

456- وفي أفغانستان أيضا، يُعتقد أن صنع الهيروين على نطاق واسع قد استؤنف بعد أحداث 11 أيلول/سبتمبر 2001، مثلما يدل على ذلك مثلا الكشف عن كيماويات موجودة لتحويل المورفين إلى هيروين في سوق الأفيون في غاني خيل، وكذلك ازدياد ضبطيات الهيروين في البلدان المجاورة. وفي طاجيكستان، بدأ يزداد ارتفاع مستوى نقاوة الهيروين الذي يُضبط في شحنات تستهدف الأسواق غير المشروعة في أوروبا. ولم يُبلّغ في باكستان عن صنع الهيروين بكميات كبيرة. وفي تركيا، ما زال يجري الكشف عن مختبرات سرية لصنع الهيروين وتفكيك هذه المختبرات.

457- أما في آسيا الوسطى فلم يُكشف عن مختبرات تُستخدم في صنع المخدرات على نحو غير مشروع. غير أن هنالك صناعة كيميائية في آسيا الوسطى، وقد كشف في الآونة الأخيرة عن شحنات كبيرة من الكيماويات المستعملة في صنع المخدرات غير المشروع موجهة إلى أفغانستان. وخلال الفترة 1996-1999، أبلغ في أوزبكستان وتركمانستان عن ضبط ما يزيد على 120 طنا من أنهيدريد الخل. واذ يساور الهيئة قلق لعدم الابلاغ عن الضبطيات الراهنة من السلائف الكيميائية، فإنها تحثّ حكومات كل بلدان غربي آسيا على اتخاذ التدابير اللازمة لرصد كل الشحنات التي تمر عبر الحدود حتى يتسنى الكشف عن تهريب الكيميائيات والمخدرات غير المشروعة.

458- ومنذ الحظر الذي فرضته سلطات طالبان على زراعة خشخاش الأفيون في عام 2000 وما ترتب عليه من انخفاض في الكمية الاجمالية للمواد الأفيونية القادمة من

أفغانستان والتي ضبطت في جمهورية ايران الاسلامية، ارتفعت كمية المواد الأفيونية التي تُضبط من جديد في ذلك البلد. من جهة أخرى، شهدت أسعار الأفيون تقلبات تجسّد معدل الطلب العالي على ذلك المخدر في جمهورية ايران الاسلامية. وفي باكستان، يغلب على المخدرات المضبوطة المورفين والهيروين، في حين ازداد انخفاض الضبطيات من الأفيون، مما يؤكد دور باكستان كبلد عبور ويدل على أن تعاطي الهيروين في ذلك البلد أشيع من تعاطي الأفيون.

459- وقد تواصل في عام 2001 ازدياد حجم المخدرات المضبوطة في بلدان آسيا الوسطى، حيث بلغ 10.5 أطنان ضُبط ما يزيد على 80 في المائة منها في طاجيكستان وحدها. ولم يبلّغ عن أي ضبطيات في تركمانستان. لكن يزداد تهريب جزء كبير من الأفيون والمورفين والهيروين من أفغانستان عبر طاجيكستان وكازاخستان إلى الاتحاد الروسي، ثم إلى الغرب. وتقدّر سلطات الاتحاد الروسي بأن ما يزيد على 100 طن من الهيروين يدخل ذلك البلد سنويا عبر حدوده مع طاجيكستان، في حين أن 93 في المائة من نبتة القنب و 85 في المائة من راتينج القنب و 78 في المائة من الأفيون المضبوط في الاتحاد الروسي قد دخل ذلك البلد عبر كازاخستان.

460- ونظرا لأن الهيروين مربح أكبر من الأفيون أسهل نقلاً، فقد تواصل ارتفاع نسبته من مجموع الأفيونيات المضبوطة في آسيا الوسطى، وذلك من 75 في المائة في عام 2000 إلى ما يزيد على 90 في المائة في عام 2001. وفي طاجيكستان، ازدادت نسبة الهيروين من مجموع الكميات من المخدرات المضبوطة في النصف الأول من عام 2002 ثلاثة أضعاف مقارنة بما كانت عليه في الفترة ذاتها في عام 2001. وفي قيرغيزستان، بلغت كميات الهيروين المضبوطة خلال الأشهر الأولى من عام 2002 أربعة أضعاف ما كانت عليه في الفترة ذاتها من عام 2001.

461- وكما حدث في الماضي القريب، كان جزء كبير من المواد الأفيونية التي أُنتجت في غربي آسيا موجهاً إلى الأسواق غير المشروعة في أوروبا. غير أن كمية كبيرة من تلك المواد الأفيونية تظل في بلدان غربي آسيا لأجل الوفاء بالطلب غير المشروع. وفي تلك البلدان، يظل ادمان المخدرات واحدة من المشاكل الاجتماعية الرئيسية، كما أن الجرائم المتعلقة بالمخدرات وادمان المخدرات هما السببان الرئيسيان لالقاء القبض على المجرمين. ويتوقع أن يتزايد تعاطي المخدرات في أفغانستان نتيجة لعودة اللاجئين إلى المناطق التي يُزرع فيها خشخاش الأفيون أو يتعاطى الأفيون.

462- أما في طاجيكستان، وهو البلد الأكثر تضررا في آسيا الوسطى من تزايد أنشطة الاتجار بالمخدرات، فقد شهد تعاطي المخدرات ارتفاعا حادا في الأعوام الأخيرة. ويقدر أن هنالك 720 مدمنا على المخدرات من بين كل 000 100 ساكن في آسيا الوسطى بأسرها، وتستأثر قيرغيزستان بأعلى نسبة من مدمني المخدرات من بين بلدان آسيا الوسطى (حيث تبلغ نسبة المدمنين 644 1 شخصا من بين كل 000 100 ساكن)، وتتبعها كازاخستان (100 1 مدمن من كل 000 100 ساكن). وبدأت المواد الأفيونية التي تتناول بالحقن تصبح المخدرات المفضلة في كل بلدان آسيا الوسطى. وفي الوقت ذاته، ثمة انخفاض سريع في السن التي يجري فيها تعاطي المخدرات لأول مرة في كامل المنطقة الفرعية، بينما ازدادت نسبة النساء من بين متعاطي المخدرات.

463- وقد تم تبيّن تعاطي المخدرات بواسطة الحقن بصفته السبب الرئيسي للانتشار السريع للايدز وفيروسه في بلدان آسيا الوسطى وفي جمهورية ايران الاسلامية. ففي بعض أنحاء

أوزبكستان وقيرغيزستان وكازاخستان، تبلغ نسبة المصابين بفيروس الايدز من بين متعاطي المخدرات بالحقن 80 في المائة، ونصف هؤلاء المتعاطين للمخدرات بالحقن الذين أصيبوا بفيروس الايدز هم على الأقل دون سن الثلاثين. وبالرغم من الموارد المحدودة، يجري في بلدان آسيا الوسطى وجمهورية ايران الاسلامية تكثيف التدابير الوقائية لدرء انتشار فيروس الايدز، ولا سيما لدى الفئات المعرضة لخطر كبير ومنهم مدمنو المخدرات. وفي كامل أنحاء آسيا الوسطى، واضافة إلى الجهود التي يجري بذلها لتوعية الناس بتعاطي المخدرات، يجري فتح مراكز لإبدال الحقن، كما سيبدأ تنفيذ برامج لإبدال المخدرات.

464- مثلما سبق ذكره في تقرير الهيئة عن عام 2001،[50] كثيرا ما يجري في غربي آسيا تعاطي المستحضرات الصيدلية التي يُحصل عليها عن طريق الوصفات الطبية المغالى فيها أو المبيعات غير المشروعة في الصيدليات أو عمليات التسريب من القنوات المشروعة. وقد أكدت الاستنتاجات الأولية في عملية تقييم أُجريت في لبنان أنه ما زال من السهل في ذلك البلد، وكذلك في بعض البلدان الأخرى من المنطقة، شراء المستحضرات الصيدلية دون وصفة طبية. وتحث الهيئة كل البلدان المعنية على اتخاذ كل التدابير اللازمة للامتثال لأحكام المعاهدات الدولية المعنية بمراقبة المخدرات، وللحيلولة دون تسريب تلك المخدرات من قنوات التجارة المشروعة إلى القنوات غير المشروعة.

465- وما زال نطاق تعاطي الكوكايين والاتجار به في غربي آسيا قليل الأهمية. غير أنه أُبلغ في الجمهورية العربية السورية في عام 2001 عن ضبط كمية كبيرة من الكوكايين. وفي لبنان، ارتفعت مضبوطات الكوكايين خلال سنة 2001 ارتفاعا كبيرا مقارنة بالأعوام السابقة، وذلك بفضل العمليات الدولية الناجحة لانفاذ القانون. كما أُفيد في اسرائيل عن ازدياد عدد ضبطيات كميات صغيرة من الكوكايين.

المؤثرات العقلية

466- ما زال الاتجار بالمنشطات (الكابتاغون في معظم الحالات المبلّغ عنها) المصنّعة على نحو غير مشروع وتعاطيها يمثلان داعي قلق في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط وشبه الجزيرة العربية. وما فتئت الأردن وتركيا والجمهورية العربية السورية والمملكة العربية السعودية تبلّغ عن ضبطيات من الكبتاغون، الذي يُعتقد بأنه يصنّع على نحو غير مشروع في الجزء الجنوبي الشرقي من أوروبا. لكن لم تعلن السلطات عن التركيبة الدقيقة لمعظم المنشطات المضبوطة. وسوف ترحّب الهيئة بما تحصل عليه من تقارير عن محتوى المخدرات المضبوطة بعد تحليلها المختبري الكامل. وفي عام 2002، كما في الأعوام السابقة، كان معظم المنشطات المضبوطة موجها إلى بلدان شبه الجزيرة العربية. وما زالت البيانات شحيحة عن الحجم الفعلي لتعاطي المنشطات في تلك البلدان. ويمثل تعاطي عقار النشوة (اكستاسي) مشكلة في اسرائيل ولبنان، وبقدر أقل في تركيا، حسبما يتبين من البيانات عن الضبطيات.

467- وفي بلدان غربي آسيا التي تشكو في الأغلب من تعاطي المواد الأفيونية، تتمثل المشكلة في تعاطي المهدئات ومسكنات الآلام، عوضا عن المواد الأفيونية أو علاوة عليها. فعلى سبيل المثال، أُبلغ في جمهورية ايران الاسلامية عن تعاطي أمبولات البوبريمورفين ("الهيروين الاصطناعي") لدى الأشخاص المدمنين على المواد الأفيونية.

468- وتعد اسرائيل البلد الوحيد في غربي آسيا الذي أفيد فيه عن ضبط وتعاطي عقار حمض الليسيرجيك ثنائي إيثلاميد (LSD) وغيره من المهلوسات، بما فيها البسيلوسين

والبسيلوسيبين. كما أفيد في اسرائيل تعاطي مستحضرات الفلونيترازيبام (روهينول)، والمادة جام – حمض هيدروكسي بوتريك (GHB) والكيتامين.

469- هذا، وقد عُثر في أنحاء عديدة من آسيا الوسطى على نبتات برّية النمو من فصيلة الايفيدرا ولا سيما في كازاخستان وقيرغيزستان. ومع أنه لم تصدر أي رُخص لجني محصول نبتة الإيفيدرا على نحو مشروع، فقد أبلغت أجهزة إنفاذ القوانين في تقاريرها عن حدوث زيادة في المضبوطات من المواد الخام وعن استخدامها على نحو غير مشروع للانتاج المنزلي لعقاقير تحتوي على الايفيدرين والميتامفيتامين والميثكاثينون.

البعثات

470- في آب/أغسطس 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى أفغانستان لمواصلة مشاوراتها بمقتضى المادة 14 من اتفاقية 1961 (انظر الفقرات 185-193 أعلاه).

471- وفي أيلول/سبتمبر 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى كازاخستان. وتلاحظ الهيئة بارتياح أن حكومة كازاخستان ملتزمة بمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية، وتشجع الحكومة على تعزيز الآليات اللازمة للتنسيق فيما بين أجهزة انفاذ قوانين المخدرات. ولوحظ أن التجارة المشروعة بالمخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف وتوزيعها المشروع في البلد يخضعان للوائح تنظيمية محكمة. وبالرغم من ازدياد تعاطي المخدرات في كازاخستان، وكذلك في بلدان أخرى في آسيا الوسطى، اتخذت حكومة كازاخستان تدابير هامة للارتقاء بخدمات معالجة متعاطي المخدرات واعادة تأهيلهم في البلد.

472- ونظرا للموقع الجغرافي لكازاخستان (بصفتها أحد الطرق الرئيسية لتهريب المواد الأفيونية من أفغانستان إلى أوروبا)، وكذلك نظرا لكون كازاخستان هي مصنع لأنهيدريد الخل (وهي المادة الكيميائية الرئيسية المستخدمة في صنع الهيروين بطرق غير مشروعة)، تدعو الهيئة هذه الحكومة إلى النظر في المشاركة في "عملية توباز" من أجل زيادة احكام الرقابة على تلك المادة.

473- في كانون الثاني/يناير 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى طاجيكستان. وتلاحظ الهيئة بارتياح التزام السلطات الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، واتخاذ مجموعة شاملة من التدابير للتصدي للاتجار بالمخدرات. وتقدر الهيئة أن سلطات طاجيكستان ما انفكت تتعاون تعاونا وثيقا مع سلطات الاتحاد الروسي في مجال المراقبة على الحدود، ولا سيما في معالجة مشكلة الاتجار بالمواد الأفيونية القادمة من أفغانستان. واعتبارا لازدياد كمية المخدرات غير المشروعة التي يجري تهريبها عبر طاجيكستان وازدياد عدد رعايا طاجيكستان المتورطين في عمليات الاتجار بالمخدرات، فقد يصبح ذلك البلد على الأرجح مستهدفا لغسل الأموال. من ثم فإن الهيئة تشجع الحكومة على سن تشريعات لمكافحة غسل الأموال في أقرب وقت ممكن. ونظرا لما أُفيد عن ازدياد نسبة المضبوطات من الهيروين من إجمالي حجم المخدرات المضبوطة، ترحّب الهيئة بمشروع اللوائح التنظيمية بشأن مراقبة السلائف، الذي أعدته الحكومة، وتحث الحكومة على اعتماد هذه اللوائح التنظيمية لتشديد الرقابة على الكيماويات المستخدمة لصنع الهيروين على نحو غير مشروع وللمشاركة في "عملية توباز" بهدف زيادة الرقابة على حركة أنهيدريد الخل في غربي آسيا.

474- كذلك في كانون الثاني/يناير 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى تركمانستان لتقييم التقدم المحرز في ذلك البلد في مجال وضع استراتيجيات فعالة لمكافحة المخدرات منذ البعثة السابقة التي كانت قد أوفدتها إلى ذلك البلد في عام

1997. ومع أن هنالك فيما يبدو تدابير لمنع تسريب المخدرات والمؤثرات العقلية في تركمانستان، تناشد الهيئة الحكومة أن تحسّن آلياتها لجمع البيانات والابلاغ وأن تتقاسم بياناتها مع المنظمات الدولية والحكومات الأخرى. وتلاحظ الهيئة أن السلطات لم تبلّغ عن أي ضبطيات من المواد الأفيونية والكيماويات منذ عام 2000 بالرغم من ضبط كميات كبيرة في الأعوام السابقة.

475- هذا، وتفرض التشريعات الراهنة في تركمانستان، التي يعود تاريخها إلى زمن اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية سابقا، قيودا عديدة على القطاع الصحي. وتلاحظ الهيئة أن الاجراءات الراهنة لاستيراد الأدوية معقدة بلا لزوم، وتشدد على أهمية ضمان توافر العقاقير الأساسية على نحو واف بالغرض، وخصوصا في سياق البرنامج الصحي الحكومي لرئيس تركمانستان.

476- كما تشجع الهيئة حكومة تركمانستان على التعجيل في وضع الصيغة الأخيرة لقانون المخدرات والمؤثرات العقلية وقانون الصحة. علاوة على ذلك فإن تركمانستان غير منيعة أمام أنشطة غسل الأموال، وذلك نظرا لأنها أصبحت مندمجة بقدر متزايد في الاقتصاد الدولي. وتحث الهيئة الحكومة على سن تشريعات لمكافحة غسل الأموال في أقرب وقت ممكن. ولم يتم بعدُ في تركمانستان سن تشريعات بشأن السلائف. ونظرا لقرب تركمانستان من أفغانستان وخطر تسريب أفيدريد الخل، تحث الهيئة حكومة تركمانستان على القيام رسميا بتشديد الرقابة على الكيماويات السليفة، واعتماد التشريعات المناسبة دون مزيد من التأخير والمشاركة في "عملية توباز".

دال- أوروبا

التطورات الرئيسية

477- في أوروبا، لا تزال هناك صناعة غير مشروعة كبيرة للعقاقير الاصطناعية وخصوصا (م د م أ) "الاكستاسي"، التي لا تهرّب فيما بعد داخل المنطقة فحسب بل تهرّب أيضا إلى مناطق أخرى في مختلف أنحاء العالم وفي الغالب إلى أمريكا الشمالية وأوقيانوسيا، وبدرجة أقل، إلى أفريقيا وأجزاء من آسيا. وعلى الرغم من عدم توفر تقديرات لمقدار العقاقير الاصطناعية التي تصنع بصورة غير مشروعة، فإن الضبطيات الكبيرة من هذه العقاقير تشير إلى أن هناك عرضا دائما ووفرة عالية منها. وتعتقد الهيئة أن زيادة التعاون الدولي بين سلطات إنفاذ القوانين ضرورية لاستهداف الاتجار الواسع النطاق بالاكستاسي (م د م أ) في جميع أنحاء العالم. وفي الوقت ذاته، ينبغي أن تعزز الحكومات أنشطتها الرامية إلى منع تعاطي المخدرات وأن تزود المتعاطين المحتملين للعقاقير الاصطناعية بمعلومات منتقاة بعناية عن آثار الخصائص الضارة لهذه العقاقير؛ كالبحوث الأخيرة التي تشير، مثلا، إلى أن تعاطي الاكستاسي (م د م أ) قد يؤدي إلى تلف الدماغ على نحو يتعذر شفاؤه.

478- يبدو أنه ليس هناك ما يدل في أوروبا على أن مشكلة تعاطي المخدرات آخذة الى الانخفاض. غير أنه بالنظر إلى أن الدراسات الاستقصائية الوطنية المقارنة لم تُنفذ بانتظام إلا في قلة من البلدان الأوروبية، فإنه يصعب رصد التطورات الإقليمية في مجال تعاطي المخدرات طوال الوقت. وإذ تحيط الهيئة علما مع التقدير بالعمل الذي ينهض به في ذلك المجال المركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها، فإنها تدعو جميع الحكومات إلى القيام بصورة أكثر انتظاما بإجراء دراسات استقصائية مقارنة على نسق دراسات المركز المذكور،

لكي تساعدها على التأكد عما إذا كانت سياساتها قد أخذت تترك التأثير المنشود.

479- من المحتمل أن تترك الزيادة في زراعة خشخاش الأفيون وصنع الهيروين بصورة غير مشروعة في أفغانستان تأثيرا سلبيا على أوروبا التي تعتبر إحدى الوجهات الرئيسية للهيروين الوارد من جنوب غرب آسيا. ولذلك، تدعو الهيئة حكومات البلدان الأوروبية إلى مواصلة دعم السلطات في أفغانستان في جهودها الرامية إلى معالجة هذه المشكلة.

480- وإبان التسعينات، كانت الأجزاء الجنوبية الشرقية من أوروبا تستخدم بشكل رئيسي كمنطقة عبور للشحنات غير المشروعة من المواد الأفيونية، غير أن هناك مؤشرات على أن صنع المخدرات غير المشروعة آخذ في الازدياد في تلك الأجزاء من أوروبا، مثلما يدل على ذلك اكتشاف مختبرات سرية للهيروين وحالات تنطوي على تسريب أنهيدريد الخل. وقد حدث أيضا ازدياد في تعاطي المواد الأفيونية.

481- وفي الاتحاد الروسي، نمت الأسواق غير المشروعة الرئيسية للمواد الأفيونية والقنب الواردة من أفغانستان وبلدان في آسيا الوسطى؛ علاوة على أن البلد قد أصبح، على ما يبدو، جزءا من درب اتجار بديل يؤدي إلى أوروبا الوسطى. وإضافة إلى ذلك، تواجه سلطات مكافحة المخدرات في الاتحاد الروسي صناعة غير مشروعة على نطاق ضيق للمخدرات، وبصفة رئيسية المواد الأفيونية القابلة للحقن التي يشيع تعاطيها في البلد. غير أن عدد المختبرات المكتشفة الخاصة بصنع هذه المخدرات بصورة غير مشروعة آخذ بالانخفاض في السنوات الأخيرة، ليهبط من 816 مختبرا في عام 2000 إلى 740 مختبرا في عام 2001. ويشير ما يرافق ذلك من زيادة في تعاطي المخدرات إلى أن المتعاطين ربما أخذوا يتحولون إلى تعاطي المواد الأفيونية الواردة من أفغانستان وبلدان في آسيا الوسطى.

482- ويُستكمل درب البلقان الذي يستخدم لتهريب المخدرات عبر بلغاريا بدرب يؤدي إلى الاتحاد الروسي وعبره، مثلما تشير إلى ذلك الزيادة الحادة في ضبطيات المخدرات غير المشروعة في الاتحاد الروسي، حيث صادرت أجهزة إنفاذ القانون الروسية ما يزيد على 75 طنا من المخدرات، من بينها 3.5 طنا من الهيروين، في عام 2001. ونجحت الشرطة البلغارية، في عدد من المناسبات، في القضاء على عمليات للاتجار ليس بالهيروين فحسب بل أيضا بالكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية الأخرى. وستبقى ألبانيا وبعض البلدان التي كانت سابقا جمهوريات يوغوسلافية عُرضة للاتجار العابر، خصوصا مع تطوير البنى التحتية كشبكات الطرق.

الانضمام إلى المعاهدات

483- من أصل 44 دولة أوروبية، هناك 43 دولة أطراف في اتفاقية سنة 1961، و42 دولة أطراف في اتفاقية سنة 1971، و41 دولة والجماعة الأوروبية أطراف في اتفاقية سنة 1988. وباستثناء ألبانيا التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة 1971، فإن جميع دول أوروبا الشرقية والدول الأعضاء في كومنولث الدول المستقلة هي أطراف في كافة المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

484- أندورا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي لم تصبح طرفا في اتفاقية سنة 1961 أو في اتفاقية سنة 1971.

485- وتشجع الهيئة كلا من سويسرا والكرسي الرسولي ولختنشتاين على أن تصبح أطرافا في اتفاقية سنة 1988 التي هي الأساس الذي تستند إليه المكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية والأنشطة الأخرى ذات الصلة بالمخدرات غير المشروعة.

التعاون الإقليمي

486- في شباط/فبراير 2002، اعتمد مجلس الاتحاد الأوروبي القرار 2002/188/JHA،[51] الذي طلب فيه إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إخضاع عقار باراميتوكسي متيل أمفيتامين (PMMA) لنفس التدابير الرقابية والعقوبات الجنائية المطبّقة على المؤثرات العقلية المدرجة في الجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1971. وبما أن هذه المادة تمثل خطرا على الصحة وقد اقترنت بالفعل ببعض الوفيات في الاتحاد الأوروبي، فإن الهيئة تشجع أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي تتولى رئاسة المجلس الأوروبي، باعتبارها دولة طرفا في اتفاقية سنة 1971، على إشعار الأمين العام بذلك وفقا للمادة 2 من تلك الاتفاقية. كما تشجع الهيئة قيام الدولة التي تتولى رئاسة المجلس الأوروبي على إرسال إشعارات كهذه عن كافة القرارات التي يتخذها المجلس مستقبلا بشأن الإدراج في هذين الجدولين.

487- لكن البلدان في أوروبا لا تزال تتعاون معا بشأن المسائل ذات الصلة بمراقبة العقاقير، ضمن إطار فريق بومبيدو التابع لمجلس أوروبا. وتلاحظ الهيئة أنه في كانون الثاني/يناير 2002، رفض المجلس النيابي التابع لمجلس أوروبا تقريرا اقترح أنه ينبغي لحكومات البلدان الأوروبية أن تعتمد سياسات قد لا تكون على اتساق مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

488- وقد نظمت الهيئة وفريق بومبيدو بالاشتراك معا المؤتمر المعني بمراقبة العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في أوروبا، في ستراسبورغ، فرنسا، في تشرين الأول/أكتوبر 2002. وطلب المؤتمر إلى جميع الحكومات أن تقدم، دون إبطاء، تقارير إبلاغ عن المضبوطات المهمة من المنتجات الصيدلانية المسرّبة التي تحتوي على مواد خاضعة للمراقبة الدولية، وكذلك عن الاتجاهات المستجدة في إساءة استعمال تلك المواد، إلى الهيئات الدولية المختصة، وإلى الحكومات الأخرى المعنية، إذا كان ذلك مناسبا. كما طلب المؤتمر إلى فريق بومبيدو أن يدعو إلى عقد اجتماع خبراء بشأن رصد استعمال العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية المشروع، وكشف تسريبها أو استعمالها على نحو غير مناسب. وبغية التصدي للمشكلة التي تطرحها العقاقير التركيبية الاصطناعية، شدّد المؤتمر على قيمة وجود نظام إنذار مبكّر، ودعا الحكومات إلى النظر في استحداث آليات للجدولة الطارئة، و/أو آليات الجدولة الشاملة، باعتبارها طرقا ممكنة في تعزيز نظم المراقبة الحالية. ونوّه المؤتمر بأهمية تحديد معايير دنيا، على شكل مبادئ توجيهية، بشأن معالجة المرضى المدمنين على الأفيونيات ببدائلها. أما فيما يتعلق بتوافر المواد الخاضعة للمراقبة لأجل معالجة الألم، فقد أوصى المؤتمر السلطات في البلدان ذات المستويات المنخفضة من استهلاك المواد الأفيونية المحتوى المشروعة أن تعيد النظر في لوائحها التنظيمية الخاصة بمراقبة المواد الأفيونية المحتوى. وأوصى المؤتمر أيضا الحكومات بأن تفحص نظم رد تكاليف الرعاية الطبية لديها لكي تضمن عدم تقييد تلك النظم على نحو غير مباشر السبل المتاحة للمرضى للوصول إلى وسائل معالجة الألم.

489- وفي آذار/مارس 2002، أنجزت عدة دول أوروبية غربية وكذلك أستراليا وكندا والولايات المتحدة عملية دولية لمكافحة الاتجار بعقار "الاكستاسي" (م د م أ). وقد أسفرت العملية، التي تركزت على تهريب هذا العقار عن طريق المسافرين جوا عن ضبط 335 000 قرص من أقراص الاكستاسي. ومن الضروري أن تتعاون الحكومات في أوروبا وفي غيرها من المناطق على نحو أوثق في جهودها الرامية إلى مكافحة الاتجار بالعقاقير الاصطناعية.

490- وقد واصلت سلطات مكافحة المخدرات في بولندا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا وهنغاريا تعاونها ضمن إطار مذكرة التفاهم لعام 1995، التي تقترح تنفيذ

مشاريع في مجالات التقليل من الأضرار وتعزيز تحليل المعلومات الاستخبارية الجنائية. وفي عام 2001، أولي اهتمام خاص لتطوير القدرات التنظيمية والعملية لإنفاذ قوانين المخدرات على الصعيد دون الإقليمي.

491- وترحب الهيئة بالاتفاق الموقّع في تموز/يوليه 2002 بين مكتب مراقبة المخدرات ومنع الجريمة التابع للأمانة العامة[52] والمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها. وبموجب الاتفاق، سيتم توسيع التعاون بين الهيئتين في مجال رصد الاتجاهات الدولية للمخدرات وزيادة تبادل المعلومات بشأن أفضل الممارسات وأكثر الاستراتيجيات فعالية وزيادة استخدام النتائج المختبرية لدعم ما تقوم به نظم الإنذار المبكر من رصد لنشوء وانتشار تعاطي العقاقير الجديدة.

492- وبسبب ازدياد التهريب، عبر دول البلطيق، للكيمياويات السليفة، بما فيها أنهيدريد الخل والإيفيدرين، فإنه يجري حاليا وضع مشروع جديد في إطار البرنامج الخاص بمساعدة بولندا وهنغاريا على إعادة بناء اقتصادهما (Phare) من أجل التنسيق بين تشريعات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وتشريعات دول البلطيق بشأن مراقبة السلائف. ويجري تناول التعاون وتبادل المعلومات والجوانب القانونية لمراقبة السلائف بصورة فعالة كجزء من مشروع متعدد الجنسيات استهلته المفوضية الأوروبية والمنظمة الجمركية الأوروبية.

493- وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2002، شارك 13 بلدا فيما أطلق عليه اسم "عملية الاحتواء" التي تولى التنسيق فيها المركز الإقليمي التابع للمبادرة التعاونية لجنوب شرقي أوروبا في بوخارست؛ واستهدفت خفض توافر الهيروين على درب البلقان. وكنتيجة لتبادل المعلومات الاستخبارية وجهود الضبط المشتركة، عند نقاط التفتيش الحدودية البرية والجوية والبحرية، ضُبطت كميات كبيرة من المخدرات والمؤثرات العقلية والكيمياويات السليفة. وتشجع الهيئة حكومات تلك البلدان على مواصلة تعزيز التعاون فيما بينها، والتركيز على تهريب الهيروين على درب البلقان، كما تحثها على تحسين الآليات الخاصة برصد وتنسيق أنشطة المساعدة التقنية الثنائية منها والمتعددة الأطراف، ومنها مثلا الآليات التي تستخدمها المبادرة المذكورة.

494- كما تلاحظ الهيئة أن ممثلي الحكومات أو السلطات المحلية لمختلف البلدان في جميع أنحاء أوروبا الغربية دأبوا على عقد مؤتمرات لمناقشة نهوجهم السياساتية حيال الاتجار بالقنب وحيازته وتعاطيه، بهدف تنسيق سياساتهم. والهيئة واثقة من أن هذه الدول ستواصل الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

التشريعات والسياسات والإجراءات الوطنية

495- في حزيران/يونيه 2002، وضعت حكومة ألمانيا حجر الزاوية لخطة عمل جديدة بشأن المخدرات والإدمان عليها. وترحب الهيئة بالاهتمام المتزايد الذي سيولى لزهاء 1.5 مليون شخص، ثلاثهم من النساء، يتعاطون العقاقير الموصوفة طبيا في ألمانيا. وتشجع أيضا الهيئة الحكومات الأخرى على معالجة هذه المسألة في بلدانها.

496- وقد نُشر في هولندا في أيار/مايو 2002، تقرير عن الميزات المقارنة لمعالجة المدمنين بالهيروين و/أو الميثادون. وتحيط الهيئة علما بتقييم برنامج العلاج الإبدالي بالهيروين الذي تضطلع به حكومة هولندا والذي يبرز كلا من منافع هذه البرامج ومساوئها. وتود الهيئة أن تكرر تحفظاتها بشأن وصف الهيروين طبيا.

497- في كانون الثاني/يناير 2002، قررت حكومة هولندا إتاحة عشبة القنب في الصدليات باعتبارها عقارا يوصف طبيا في شكل مستحضرات "معتمدة" (يقوم الصيادلة بتحضيرها

بأنفسهم) ومستحضرات "مرتجلة" (يقوم الصيدلي بتحضيرها لكل مريض على حدة). والهيئة قلقة من استخدام القنب بهذه الأشكال بسبب ترخيصها قبل الانتهاء من البحث في الخواص الطبية بهذا المخدر.

498- وإذ تحيط الهيئة علما برد حكومة المملكة المتحدة في تموز/يوليه 2002 على نشر تقرير فريق التحقيق البرلماني بشأن سياسة المخدرات، وترحب باستبعاد الحكومة بصورة قطعية لإضفاء المشروعية على الاستخدامات غير الطبية لأي من المخدرات الخاضعة للمراقبة الدولية أو تنظيمها، وذلك تماشيا مع التزاماتها بموجب المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

499- تشير الهيئة إلى الإعلان الصادر عن حكومة المملكة المتحدة بأن القنب سيدرج في جدول مختلف يستلزم ضوابط وعقوبات أخف، والى الآثار التي تركها ذلك الإعلان على الصعيد العالمي (انظر الفقرة 220 أعلاه)، بما في ذلك ما أحدثه من بلبلة وسوء فهم واسع النطاق. وقد تبين من دراسة استقصائية أجريت في المملكة المتحدة أن ما يصل إلى 94 في المائة من الأطفال يعتقدون بأن القنب مادة مشروعة أو حتى انه نوع من الدواء. كما وجدت الدراسة أن زهاء 80 في المائة من المعلمين في المملكة المتحدة يعتقدون بأن إعادة تصنيف القنب مؤخرا سيجعل من تثقيف التلاميذ بمخاطر تعاطي المخدرات أكثر تحديا وصعوبة. وتبين من عدة استطلاعات للرأي العام أجريت في تموز/يوليه وآب/ أغسطس 2002 أن أغلبية السكان لا تدعم إعادة تصنيف القنب.

500- تبيّن المحاولات التي اكتشفت مؤخرا لتسريب كميات كبيرة من مادتي 1-فنيل-2-بروبانون والايفيدرين عبر ألبانيا إلى أن الأراضي الألبانية تستخدم لتهريب السلائف، علاوة على الهيروين والكوكايين على درب البلقان. وتحيط الهيئة علما بأن برلمان ألبانيا أقرّ، في آذار/مارس 2002، قانونا بشأن مراقبة الكيمياويات السليفة. وتحث الهيئة حكومة ألبانيا على تعزيز قدرات أجهزتها الخاصة بمكافحة المخدرات من أجل تبيُّن الأشخاص الضالعين في تهريب المخدرات والسلائف والقضاء على شبكاتهم العاملة.

501- في البوسنة والهرسك وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، سيؤدي إقرار مشاريع التشريعات الشاملة لمكافحة المخدرات في شكل قانون إلى توفير الأساس القانوني اللازم لإنشاء مؤسسات ملائمة لمكافحة المخدرات على الصعيد الوطني ولمراقبة أنسب للمخدرات تتماشى مع متطلبات المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

502- في تشرين الثاني/نوفمبر 2001، استحدثت حكومتا رومانيا وهنغاريا تدابير لمكافحة غسل الأموال تجعل من الحسابات المصرفية الغفل من الاسم غير قانونية وتؤدي إلى تحسين حفظ السجلات الخاصة بزبائن المصارف ومكاتب صرف العملات والمؤسسات المالية الأخرى. وقد أصبح الاتحاد الروسي في عام 2001 طرفا في اتفاقية مجلس أوروبا الخاصة بغسل العائدات المتأتية من الجريمة والبحث عنها وضبطها ومصادرتها،[53] ووقّع رئيس الاتحاد الروسي قانونا اتحاديا شاملا بشأن مكافحة إضفاء الصفة الشرعية على العائدات الإجرامية أنشئت بموجبه وحدة استخبارية مالية ضمن وزارة المالية. وتلاحظ الهيئة أن أوكرانيا لا تزال مدرجة في قائمة البلدان والأقاليم التي تعتبرها فرقة العمل للإجراءات المالية بشأن غسل الأموال غير متعاونة في الجهود الرامية إلى مكافحة غسل الأموال وذلك بسبب "النواقص الخطيرة في نظامها الخاص بمكافحة غسل الأموال".

503- وفقا للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والإدمان عليها، يوجد في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما يتراوح بين 000 500 ومليون متعاط للمخدرات عن طريق الحقن، باستثناء المتعاطين عرضيا أو المتعاطين السابقين عن طريق

الحقن. وعلى الرغم من أن هذا الرقم يمثل أقل من 0.4 في المائة من الفئة السكانية التي تتراوح أعمارها من 15 إلى 64 سنة، فإن حقن المخدرات يتركز في المجتمعات المحلية التي تعاني من مستويات عالية من الحرمان الاجتماعي والأفراد الذين يعانون من مشاكل متعددة تتصل بالصحة البدنية والعقلية والسلوك الاجتماعي والشخصي. ويقترن حقن المخدرات بمعظم حالات الإصابة بفيروس القصور المناعي البشري والتهاب الكبد والوفيات الناجمة عن الجرعات المفرطة بين متعاطي المخدرات في أوروبا. وتحث الهيئة الحكومات على اتباع سياسات تؤدي إلى خفض تواتر الحقن بالمخدرات. كما ان إنشاء غرف مخصصة للحقن بالمخدرات، حيث يستطيع متعاطو المخدرات حقن ما يحصلون عليه من المصادر غير المشروعة هو أمر يتعارض مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات.

504- في زيورخ بسويسرا، افتتحت في نيسان/أبريل 2002 غرفة لاستنشاق المخدرات لمتعاطي المخدرات بالاستنشاق، لأن متعاطي المخدرات بالاستنشاق يمنعون من استخدام المرافق التي تهتم في المقام الأول بمتعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وعلى الرغم مما أدعي بأن إنشاء غرف لحقن المخدرات ضروري من أجل الحد من المخاطر التي يتعرض لها عامة الجمهور ومتعاطو المخدرات غير المشروعة عن طريق الحقن، لم تقدم أسباب مماثلة بالنسبة لانشاء غرف لاستنشاق المخدرات. وتود الهيئة أن تؤكد ثانية على أن الغرف المخصصة لحقن المخدرات (أو أي منافذ مشابهة أخرى تنشأ في بعض البلدان المتقدمة) وقد تيسر تعاطي المخدرات، تتعارض مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات وتعتبر تدخلا في التزامات سلطات إنفاذ القوانين. ولذلك فان الهيئة تشجع الحكومات على توفير طائفة أوسع من المرافق الخاصة بمعالجة تعاطي المخدرات تتماشى مع الممارسات الطبية السليمة والمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بدلا من تقديم العون لتعاطي المخدرات وتشجيعه (وربما تهريب المخدرات غير المشروعة) عن طريق الغرف المخصصة للحقن بالمخدرات والمنافذ الشبيهة بها.

505- تعكف بلدان في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية على تشديد التدابير الرامية إلى خفض كل من عرض المخدرات غير المشروعة والطلب عليها. ونظرا إلى الزيادات الكبيرة في تعاطي المواد الأفيونية في دول البلطيق في السنوات الأخيرة، فان الهيئة تقدر ما تم في ليتوانيا في عام 2001 من استعراض واعتماد لخطة رئيسية للوقاية من تعاطي المخدرات كما تقدر الخطط المماثلة التي هي الآن قيد الاستعراض في دولتين أخريين من دول البلطيق (هما استونيا ولاتفيا). وقد اعتمد البرلمان التشيكي عددا من القوانين الجديدة لتعزيز سياسته الخاصة بمكافحة تعاطي المخدرات في اطار الاستراتيجية السياسية الوطنية بشأن المخدرات للأعوام 2001-2004؛ وستعالج القوانين الجديدة مسائل من قبيل خفض الطلب على المخدرات بصورة غير مشروعة ومعاقبة وكبح الجرائم المتصلة بالمخدرات. أما في الاتحاد الروسي فقد اعتمدت خطة عمل لمكافحة المخدرات للفترة 2002-2004؛ وتم، من أجل ضمان تنفيذها، إنشاء لجنة حكومية لمكافحة المخدرات تابعة لوزارة الداخلية في أيلول/سبتمبر 2002.

506- كما تعكف هنغاريا على تعديل تشريعاتها الوطنية الخاصة بالمخدرات من أجل تعليق الأحكام الصادرة على متعاطي المخدرات الذين يبدون استعدادهم للخضوع للمعالجة. وتم في بودابست، في أيلول/سبتمبر 2002، استحداث برامج لاستبدال المحاقن وبرامج ارشادية لمتعاطي المخدرات.

507- تعاني بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية من زيادة حادة في عدد الأشخاص المصابين بفيروس القصور المناعي البشري. ويعزى هذا التطور المقلق بصورة رئيسية إلى توفر

الهيروين على نطاق واسع وازدياد تعاطي المخدرات عن طريق الحقن بين صفوف الشباب وعدم وجود مرافق علاجية فعالة لمتعاطي المخدرات وكذلك تزايد الاصابة بفيروس القصور المناعي البشري بين متعاطي المخدرات عن طريق الحقن. وفي الاتحاد الروسي وحده كان هناك ما يربو على 000 80 حالة جديدة من الاصابة بالفيروس المذكور في عام 2001. أما في أوكرانيا فان ما نسبته واحد في المائة من السكان مصابون بالفعل بهذا الفيروس ومن المتوقع أن يتضاعف عددهم بحلول نهاية عام 2010. أما في استونيا فان عدد حالات الاصابة بالفيروس التي تزيد على 500 1 حالة ترتبط بتعاطي المخدرات عن طريق الحقن.

الزراعة والانتاج والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

508- لا تزال هناك زراعة غير مشروعة كبيرة للقنب في مختلف أنحاء أوروبا. ويبدو أن زيادة ملحوظة طرأت على زراعة القنب في عدد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ربما تكون مرتبطة بالسياسات المتبعة في بعض الدول التي تبدي قدرا أكبر من التساهل حيال حيازة القنب. وقد ضبطت السلطات في سويسرا، في تشرين الثاني/نوفمبر 2001 ما مقداره 51 طنا من القنب المنتج بصورة غير مشروعة في ذلك البلد. ولا تزال زراعة القنب بصورة غير مشروعة تتم على نطاق واسع في جنوب ألبانيا. أما في أوروبا الغربية، فان معظم راتينج القنب المضبوط لا يزال منشأه في المغرب، بينما منشأ أعشاب القنب المضبوطة هو كثيرا ما يكون من بلدان في أوروبا، بالاضافة إلى بلدان تقع خارج أوروبا، وبشكل رئيسي جامايكا وجنوب أفريقيا وكولومبيا ونيجيريا. وفي عام 2002، ومثلما كان عليه الحال في السنوات الماضية، بقي القنب أكثر المخدرات المتعاطاة شيوعا في أوروبا.

509- تعتبر اسبانيا أحد البلدان الرئيسية التي يدخل الكوكايين عبرها إلى أوروبا، وتليها هولندا فايطاليا ثم بلجيكا. ويبدو أن تعاطي الكوكايين آخذ في الازدياد في بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ففي بعض المدن في ايطاليا، يعتبر تعاطي الكوكايين أكثر انتشارا من تعاطي العقاقير الاصطناعية. وقد طرأت زيادة على انتشار تعاطي الكوكايين مدى الحياة بين البالغين من الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 16 و29 سنة في المملكة المتحدة. ووردت تقارير عن انتشار تعاطي كراك الكوكايين في عدد من بلدان المنطقة؛ إذ غالبا ما يدخن هذا المخدر مع التبغ.

510- ولا تزال أوروبا واحدة من الوجهات الرئيسية للهيروين الذي يهرّب إلى المنطقة بصفة رئيسية من جنوب غرب آسيا؛ ولا يزال الهيروين الوارد من جنوب شرق آسيا يمثل حصة أصغر من الهيروين المتوفر في أوروبا. والظاهر أن هناك تحولا في أنماط الاتجار بالمخدرات: فقد تواصل الاتجار بالمخدرات على درب البلقان التقليدية بينما يتزايد الاتجار بالمخدرات على درب آسيا الوسطى بسرعة، وان كانت كمية المخدرات التي يجري الاتجار بها على درب آسيا الوسطى لا تزال أصغر. وازدادت ضبطيات الهيروين بشكل ملحوظ في بلغاريا التي تقع على درب البلقان، وفي عام 2000 ازدادت كمية الهيروين التي ضبطتها السلطات البلغارية من 280 كغم في عام 1999 إلى طنين في عام 2000؛ علما أن 1.5 طن من الهيروين ضبطت في ذلك البلد في عام 2001. ويتجاوز تعاطي الهيروين في أوروبا ككل المستوى الذي أبلغت عنه الولايات المتحدة. وتعاطي الهيروين (بواسطة التدخين أو الحقن) أكثر شيوعا في أوروبا الشرقية منه في أوروبا الغربية. وفي الاتحاد الروسي ورومانيا وكرواتيا ولاتفيا وليتوانيا، يعتبر

الهيروين أكثر المخدرات المتعاطاة انتشارا في صفوف الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و16 سنة.

511- وقد بلغ عدد متعاطي المخدرات المسجلين في الاتحاد الروسي 000 496 شخص في تموز/يوليه 2002، بينما كان عددهم في عام 1995 قد بلغ 000 156 شخص. وتقدر السلطات الروسية العدد الاجمالي لمتعاطي المخدرات بما يتراوح بين 3 ملايين و4 ملايين شخص.

المؤثرات العقلية

512- لا تزال هولندا، وخصوصا مناطق ذلك البلد المتاخمة لبلجيكا وألمانيا، واحدة من المصادر الرئيسية للاكستاسي (م د م أ) المصنّع بطرق غير مشروعة ويُتعاطى في بلدان في جميع أنحاء العالم. ورغم انخفاض مضبوطات الاكستاسي (م د م أ) في هولندا في عام 2001، فان الكميات التي تضبط منه في البلدان الأخرى التي يمكن أن يكون منشأها هولندا لا تزال آخذة في الازدياد. وفي هولندا، يجري صنع العقاقير الاصطناعية بصورة متزايدة في المناطق السكنية مما يزيد من خطر احتمال أن يتعرض السكان للكيمياويات السامة أو أن يصبحوا ضحايا انفجارات. وبالاضافة إلى ذلك، فان التخلص من الكيمياويات الناشئة عن صنع العقاقير بصورة غير مشروعة مع النفايات قد يؤدي إلى مخاطر بيئية كبيرة.

513- علما بأن الكيمياويات اللازمة لصنع الاكستاسي (م د م أ) بطرق غير مشروعة لا تتوفر بسهولة في أوروبا ولكنها تهرّب، إلى حد كبير، إلى المنطقة من الصين. ولذلك فان الهيئة تشجع الحكومات المتأثرة بهذه المشكلة على زيادة تعاونها لمنع تسريب الكيمياويات المستخدمة لصنع الاكستاسي (م د م أ) بطرق غير مشروعة. ويشير ضبط كمية تزيد على 000 10 لتر من مادتي 4.3-ميتيلين ديوكسي فينيل-2-بروبانون و 1-فينيل-2-بروبانون، وهما من الكيمياويات الرئيسية المستخدمة في صنع الاكستاسي (م د م أ) بصورة غير مشروعة في هولندا في عام 2001، إلى كثرة الامدادات من هذين الكيماويين.

514- ويقدّر بأن أوروبا تستهلك ما نسبته 60 في المائة تقريبا من اجمالي كمية عقار الاكستاسي (م د م أ) المتعاطاة في جميع أنحاء العالم. وقد أظهرت دراسة استقصائية شملت المدارس الثانوية في مختلف أنحاء أوروبا أن أعلى معدلات[54] لانتشار تعاطي عقار الاكستاسي (م د م أ) مدى الحياة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي توجد في ايرلندا والمملكة المتحدة وهولندا. غير أن التعاطي التجريبي والاعتيادي للعقار المذكور قد ازداد في اسبانيا. وينتشر تعاطي عقار الاكستاسي بصورة متزايدة في أوروبا الشرقية. كما اتضح من الدراسة الاستقصائية أن أعلى معدل لانتشار تعاطي عقار الاكستاسي مدى الحياة موجود في لاتفيا.

515- وقد انخفضت المضبوطات من الميتامفيتامينات والأمفيتامينات في أوروبا في السنوات الأخيرة. وكانت المملكة المتحدة هي البلد الأوروبي الذي ضبطت فيه أكبر كمية من هذه المواد تليها فرنسا ثم ألمانيا فهولندا. وقد تم في تموز/يوليه 2002 اكتشاف أكبر معمل لصنع الأمفيتامينات بصورة غير مشروعة في المملكة المتحدة، وهو قادر على صنع زهاء 20 كغم من الأمفيتامينات في اليوم الواحد. ومع أن معظم الأمفيتامينات المضبوطة مصنّعة في دول أعضاء في الاتحاد الأوروبي، فقد كانت بولندا مصدرا مهما لهذه المادة في أوروبا، إذ أن حوالي 60 في المائة من الأمفيتامينات التي ضبطت في البلدان الاسكندنافية كان منشأها بولندا. ولا تزال الميتامفيتامينات تصنّع بصورة غير مشروعة على نطاق ضيق في الجمهورية التشيكية، ويتم تعاطيها بصورة أساسية في البلد نفسه أو في أجزاء من ألمانيا المجاورة. وعلى الرغم من أن

مستوى تعاطي الأمفيتامينات لا يزال مستقرا في معظم أنحاء أوروبا الغربية، فقد أُبلغ عن أن تعاطي هذه المواد قد تزايد في بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية.

البعثات

516- أوفدت الهيئة بعثة إلى ألبانيا في أيلول/سبتمبر 2002. ورغم النتائج المشجّعة التي تحققت عن طريق اجراءات إنفاذ القوانين المتخذة في ذلك البلد، فان ألبانيا لا تزال تستخدم كمنطقة عبور رئيسية للشحنات غير المشروعة من العقاقير المخدرة. وعلاوة على ذلك، اكتشفت مؤخرا محاولات لتسريب السلائف في ألبانيا (انظر الفقرة 500 أعلاه).

517- وعقب قيام ألبانيا بسن تشريعات جديدة بشأن المخدرات في آذار/مارس 2002، انضمت، في آب/ أغسطس 2001، إلى اتفاقية سنة 1961 واتفاقية سنة 1988؛ غير أنها لم تنضم بعد إلى اتفاقية سنة 1971. وتلاحظ الهيئة أنه، بما أن التشريعات اللازمة والتدابير العملية للمكافحة التي تتفق مع أحكام اتفاقية سنة 1971 قد اتخذت فعلا، فان بوسع ألبانيا الانضمام إلى الاتفاقية دون المزيد من التأخير.

518- وتحث الهيئة حكومة ألبانيا على تنشيط عمل اللجنة الوزارية لمكافحة المخدرات بأسرع ما يمكن والانتهاء من وضع استراتيجية وطنية منسّقة بشأن مكافحة المخدرات بمشاركة كافة السلطات ذات الصلة. وتقدّر الهيئة المبادرات الرامية إلى تعزيز السلطة القضائية وتشجع الحكومة على ضمان مساءلة أفضل للقضاة ونظام المحاكم، وخصوصا عن طريق منع الفساد، لكي يتسنى بصورة فعالة ملاحقة المتجرين بالمخدرات المعتقلين قضائيا. وبينما ينتشر الادمان على المخدرات فان الحاجة تقتضي بذل المزيد من الجهود في مجالي منع تعاطي المخدرات ومعالجة متعاطيها.

519- وقد استعرضت الهيئة الإجراءات التي اتخذتها حكومة فرنسا عملا بالتوصيات التي وضعتها الهيئة بعد بعثتها التي أوفدت في نيسان/أبريل 1999. ويتم تنفيذ رصد صنع المخدرات والمؤثرات العقلية وتوزيعها والمتاجرة بها بصورة مشروعة في اطار نظام راسخ يعمل بشكل جيد، كما كانت المعلومات المتعلقة بهذه الأنشطة شاملة ودقيقة. وقامت السلطات المختصة بتكييف التشريعات والإجراءات المتعلقة بنظام الوصفات الطبية لمعالجة الآلام بغية تعزيز الجهود الرامية إلى الحيلولة دون الافراط في إعطاء الوصفات وتزوير الوصفات.

520- وتقدّر الهيئة الرصد الوثيق لتعاطي المنتجات الصيدلانية المحتوية على عقاقير مخدرة ومؤثرات عقلية، مما مكّن حكومة فرنسا من معالجة أي تطورات جديدة في مجال تعاطي المخدرات.

521- وأصبح نظام رصد الكيمياويات متماشيا مع اتفاقية سنة 1988، كما تتعاون السلطات الفرنسية بصورة وثيقة مع نظرائها في البلدان الأخرى ومع الهيئة.

522- كما تم توسيع مرافق معالجة المدمنين على المخدرات في فرنسا وعولجت مشكلة تسريب المخدرات المستخدمة في المعالجة البديلة بتدابير خاصة للمراقبة.

523- وتلاحظ الهيئة أن التشريع الفرنسي لمكافحة الاتجار بالقنب وتعاطيه لا يزال متماشيا مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات؛ غير أن بعض الموظفين الحكوميين أبدوا آراء توجه رسائل غير واضحة للسكان بشأن الكيفية التي ينبغي معالجة المشاكل المتصلة بالاتجار بالقنب وتعاطيه.

524- زارت بعثة من الهيئة رومانيا في نيسان/أبريل 2002 عملا بتقييم عن تنفيذ التوصيات التي وضعتها الهيئة عقب البعثة التي أوفدتها إلى ذلك البلد في عام 1997.[55] وترحب الهيئة بقيام الحكومة، في السنوات الأخيرة، باعتماد أحكام تشريعية وتنظيمية إضافية لجعل تشريعاتها الوطنية متماشية مع المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات والمعايير التشريعية للاتحاد الأوروبي. وفي الوقت ذاته، تحث الهيئة السلطات المختصة في رومانيا على تعزيز الهيكل الاداري لمكافحة المخدرات من أجل تطبيق تلك الأحكام بصورة فعالة. وتتوقع الهيئة أن تحرص الحكومة على جعل لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة المخدرات تعمل عما قريب بكامل طاقتها وأن تعتمد خطة رئيسية وطنية لمكافحة المخدرات في أسرع وقت ممكن.

525- ويستخدم المتجرون الدوليون بالمخدرات رومانيا بصورة متزايدة كبلد للعبور وكبلد مقصد على السواء للشحنات غير المشروعة من المخدرات. والهيئة قلقة من المستوى المنخفض نسبيا من مضبوطات الهيروين في ذلك البلد في السنوات الأخيرة. وهي قلقة أيضا من عدد حالات محاولة تسريب السلائف الكيميائية التي تعذّر التحري عنها بصورة صحيحة وملاحقتها قضائيا بسبب عدم وجود تشريعات ملائمة. وتحث الهيئة حكومة رومانيا على اتخاذ كافة التدابير اللازمة للحيلولة دون تسريب السلائف ولتحسين اعتراض شحنات الهيروين في المناطق الحدودية. وقد حدثت بعض التحسينات في مجال منع تعاطي المخدرات ومعالجة متعاطيها وإعادة تأهيلهم منذ البعثة التي أوفدتها الهيئة في عام 1997. وتشجع الهيئة السلطات الرومانية على اجراء تقييم لحالة تعاطي المخدرات في البلد ووضع استراتيجيات تدخُّل مناسبة لخفض الطلب على المخدرات بصورة غير مشروعة وإعادة تأهيل المدمنين على المخدرات.

526- وفي حزيران/يونيه 2002، أوفدت الهيئة بعثة إلى سلوفينيا. فخلال السنوات القليلة الماضية ازداد تعاطي المخدرات في سلوفينيا، الأمر الذي يعزى جزئيا إلى استئناف الاتجار بالمخدرات على درب البلقان بعد انتهاء النزاع المسلح الأخير في يوغوسلافيا وكذلك بسبب ازدياد القوة الشرائية لدى السكان وقدرتهم على التنقل وغير ذلك من التطورات الرئيسية الأخرى التي شهدتها سلوفينيا منذ أن نالت استقلالها. ويبدو أن أنماط تعاطي المخدرات في سلوفينيا شبيهة بتلك السائدة في البلدان الأخرى من أوروبا الوسطى.

527- وتقدّر الهيئة الموقف الشديد الذي اتخذته السلطات السلوفينية لمكافحة تعاطي المخدرات والتدابير الفعالة التي اتخذتها في كافة المجالات المتصلة بمكافحة المخدرات. وتقدّر ازدياد أنشطة إنفاذ القوانين في ميناء كوبر فيما يتعلق بالعبّارات القادمة من ألبانيا وحركة الحاويات.

528- وفي سلوفينيا، يتسم الاطار القانوني لمكافحة المخدرات بالشمولية ويأخذ في الاعتبار كافة الأحكام الواردة في المعاهدات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات. ويسير التعاون بين السلطات السلوفينية والهيئة فيما يتعلق بتنفيذ أحكام المعاهدات المذكورة سيرا حسنا. كما أن الهيكل الاداري المتعلق بشؤون مكافحة المخدرات في سلوفينيا متطور بدرجة كبيرة. وتأخذ الهيئات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية المعنية بهذه الأمور كافة الجوانب المتعلقة بمكافحة المخدرات بعين الاعتبار. غير أن الهيئة ترغب في استرعاء انتباه السلطات السلوفينية إلى الحاجة إلى تعزيز هيئة التنسيق الوطنية ومكتب المخدرات في سلوفينيا، من أجل الابقاء على فعالية العدد المتزايد من المكاتب والهيئات المعنية بشؤون مكافحة المخدرات.

529- في حزيران/يونيه 2002، زارت بعثة من الهيئة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا. وترحب الهيئة بجملة من

الجهود التي تبذلها الحكومة لمعالجة تعاطي المخدرات والاتجار بها، ولا سيما اعتماد خطة عمل لمكافحة العقاقير الاصطناعية والتدابير التي اتخذتها وزارة الصحة لتنفيذ أحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. غير أن الهيئة قلقة من عدم سن أي تشريع، منذ آخر بعثة أوفدت إلى ذلك البلد في عام 1996، لجعل التشريع الوطني متماشيا مع المعاهدات المذكورة، على الرغم من أن مشروع ذلك التشريع لا يزال قيد النظر منذ سنوات عديدة. وبالنظر إلى ازدياد عدد متعاطي المخدرات في البلد، فان الهيئة قلقة أيضا من أن المرافق الخاصة بمعالجة الادمان على المخدرات لا تزال محدودة جدا.

530- وتوصي الهيئة بإعادة تنشيط اللجنة الحكومية المعنية بالمخدرات والمؤثرات العقلية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا، التي ظلت مشلولة بوجه عام منذ عدة سنوات، باعتبارها هيئة متعددة التخصصات تعمل بكامل طاقتها من أجل تنسيق الشؤون المتصلة بمكافحة المخدرات. كما أن سلطات الجمارك والشرطة مدعوة إلى العمل على نحو أوثق مع وزارة الصحة، خصوصا في المناطق الحدودية، من أجل ضمان عدم عرقلة التجارة المشروعة بالمستحضرات الصيدلانية والكيمياويات ومنع عمليات تهريب وتسريب المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف.

531- وقد أوفدت الهيئة بعثة إلى كوسوفو، في يوغوسلافيا، في أيلول/سبتمبر 2002. وتنوّه الهيئة بإنشاء سلطة الرقابة التنظيمية للعقاقير في كوسوفو، وبجهود الإدارة المؤقتة التابعة للأمم المتحدة في كوسوفو، لضمان تطبيق تدابير عملية لمراقبة العقاقير في الإقليم، وكذلك بالدعم المقدم من الوكالة الأوروبية للإنشاء والتعمير إلى سلطات الإقليم.

532- كما إن الهيئة إذ تقدّر الجهود التي تبذلها سلطات الإقليم، ترى أن كوسوفو تحتاج إلى إطار تشريعي رقابي تنظيمي استراتيجي أكثر شمولا لأجل مراقبة العقاقير والكيماويات، بما يتماشى مع الاتفاقيات الدولية وقوانين البلدان الأوروبية.

533- ويبدو أن تعاطي الهيروين قد انتشر بسرعة في السنوات الأخيرة في كوسوفو، وأخذ عدد متنام من المدمنين على الهيروين بتعاطي المخدرات بالحقن، مما يزيد من إمكانية إصابتهم بعدوى فيروس القصور المناعي البشري (الهيف) من خلال التشارك في إبر الحقن. ولذا فإن المجتمع الدولي مدعو إلى إيلاء المزيد من الانتباه إلى الجوانب ذات الصلة بالصحة من مشكلة المخدرات في برامجهم المعنية بتقديم المساعدة إلى كوسوفو.

هاء- أوقيانيا

التطورات الرئيسية

534- لا تزال معظم ضبطيات المخدرات في أوقيانيا تتم في أستراليا ونيوزيلندا. ولا تزال أستراليا، على وجه الخصوص، احدى الوجهات الرئيسية لشحنات الهيروين والمنشطات الأمفيتامينية الواردة من جنوب شرق آسيا. وعلاوة على ذلك، هناك في البلدين العديد من المختبرات السرية التي تقوم بصنع المنشطات الأمفيتامينية للأسواق المحلية. وقد ازداد عدد تلك المختبرات التي قامت الشرطة في نيوزيلندا بتفكيكها من 6 مختبرات في عام 1999 و9 مختبرات في عام 2000 إلى 41 مختبرا في النصف الأول من عام 2002.

535- تواصل الهيئة معارضتها، المعبّر عنها في تقريرها عن عام 2001[56] لانشاء غرفة خاصة لحقن المخدرات في ولاية نيوساوث ويلز في أستراليا، وتأسف للتوسع في هذا المشروع.

536- تقوم الجماعات الاجرامية عبر الوطنية الناشطة في المنطقة باعادة تقييم استراتيجياتها باستمرار في محاولة لتحاشي

اكتشافها. وهناك دلائل متزايدة على أنها تستهدف بصورة متزايدة جزر المحيط الهادئ لأغراض تهريب المخدرات وغسل الأموال. والهيئة قلقة على وجه الخصوص من حالة مكافحة المخدرات في بابوا غينيا الجديدة حيث ترتبط الجرائم الخطيرة المتصلة بالمخدرات بانعدام الاستقرار السياسي عموما.

537- وهناك ما يدل على أن المتجرين بالمخدرات قد استهدفوا مراكز المناطق المالية الحرة في المنطقة لغسل الأرباح غير المشروعة. ولذلك، تحث الهيئة حكومات البلدان المعنية على تكثيف جهودها لمكافحة أنشطة غسل الأموال.

الانضمام إلى المعاهدات

538- تلاحظ الهيئة أن أستراليا وتونغا وفيجي ونيوزيلندا، من أصل الدول الخمس عشرة في أوقيانيا، هي وحدها أطراف في جميع المعاهدات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات. وهذه الدول هي وحدها من دول المنطقة أطراف أيضا في اتفاقية سنة 1988. وهناك عدة دول جزرية في المحيط الهادئ، هي توفالو وساموا وفانواتو وكيريباتي وناورو ليست أطرافا في أي من المعاهدات الثلاث. وتدعو الهيئة الدول المعنية إلى الانضمام إلى المعاهدات الدولية لمكافحة المخدرات دون ابطاء. كما تدعو الهيئة المنظمات الاقليمية ذات الصلة، كمنتدى جزر المحيط الهادئ، إلى اسداء المشورة وتقديم المساعدة إلى حكومات بلدان المنطقة في هذا الخصوص.

التعاون الاقليمي

539- تشجع الهيئة منتدى جزر المحيط الهادئ على مواصلة النهوض بدور فعال في تنسيق مكافحة المخدرات. وتلاحظ الهيئة أن منظمة الجمارك في أوقيانيا نجحت في انشاء نظام مأمون للاتصالات بواسطة شبكة الانترنت هو نظام آسيا والمحيط الهادئ لتقارير انفاذ القوانين الذي يجعل بالامكان تبادل المعلومات للمساعدة على منع الجريمة عبر الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات. وتقدّر الهيئة استمرار أستراليا ونيوزيلندا في النهوض بدور هام في دعم جزر المحيط الهادئ بالمساعدة التقنية ولا سيما في مجال انفاذ قوانين المخدرات.

540- وترحب الهيئة بالاتفاقات الاقليمية الثنائية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال، كمذكرة التفاهم التي وقّعتها أستراليا وفانواتو في آذار/مارس 2002 من أجل التعاون في مجال تبادل المعلومات الاستخبارية المالية. وهذه المذكرة هي جزء من عملية انشاء شبكة دولية في أوقيانيا لتيسير منع غسل الأموال وكشفه.

541- ونظرا إلى الاتجاهات الأخيرة في تهريب الهيروين والميتامفيتامينات إلى أوقيانيا وعبرها، فإن قيام تعاون بين حكومات بلدان المنطقة وحكومات بلدان جنوب شرق آسيا يعتبر ضروريا. وهناك مثلان طيبان على هذا التعاون هما تبادل موظفي الاتصالات المعنيين بالمخدرات بين أستراليا والصين في عام 2002 وانشاء فريق تحقيق مشترك في الجرائم عبر الوطنية يضم موظفين من أستراليا وكمبوديا.

التشريعات والسياسات والاجراءات الوطنية

542- تحيط الهيئة علما بنتائج تقييم الجزء الأول من الحملة الوطنية الأسترالية لمكافحة المخدرات غير المشروعة، التي انطلقت في أيار/مايو 2002، ولا سيما النتيجة التي ورد فيها أن نصف مجموع الآباء الذين استقصيت آراؤهم أعلنوا أن الحملة دفعتهم إلى اتخاذ اجراءات وقائية. وتطلب الهيئة ثانية إلى حكومة أستراليا أن تتقاسم مع الحكومات المهتمة وكذلك مع الهيئة، النتائج الأخرى لتقييم حملتها الوطنية لمكافحة المخدرات غير المشروعة والاستراتيجية الدولية لمكافحة المخدرات، التي وضعت لاستكمال استراتيجياتها الوطنية لمكافحة المخدرات.

543- ترحب الهيئة بالتقدم المحرز في سنّ تشريعات لمكافحة غسل الأموال في العديد من البلدان في أوقيانيا. ففي حزيران/يونيه 2002، سنّت نيوي قانون الغاء العمليات المصرفية الدولية (في المناطق الحرة) لعام 2002 الذي يمنع مصارفها من العمل على أساس مناطق مالية حرة اعتبارا من تشرين الأول/أكتوبر 2002. وفي كانون الثاني/يناير، نشرت جزر كوك لوائح منع غسل الأموال، بينما سنّت جزر مارشال في أيار/مايو 2002 لوائح توفر معايير لتقديم التقارير والامتثال. وتلاحظ الهيئة بقلق أن كلاً من جزر كوك وجزر مارشال وناورو ونيوي لا تزال مدرجة في قائمة البلدان والأقاليم التي تعتبرها فرقة العمل للاجراءات المالية المعنية بغسل الأموال غير متعاونة في الجهود المبذولة لمكافحة غسل الأموال. ولا يزال غسل الأموال احدى المشاكل التي تواجه فيجي أيضا.

الزراعة والانتاج والصنع والاتجار والتعاطي

العقاقير المخدرة

544- لا تزال هناك تقارير عن وجود زراعة مائية للقنب على نطاق واسع في أستراليا. وهناك أيضا زراعة واسعة النطاق للقنب في فيجي، تسهم في شيوع تعاطي هذه المادة في تلك الجزيرة. كما يُزرع القنب على نطاق واسع في بابوا غينيا الجديدة وبدرجة أقل في ساموا. ولا يزال القنب أكثر العقاقير المتعاطاة في أستراليا.

545- وقد أفضى نجاح عمليات انفاذ القوانين الى تفكيك عصابات اتجار دولية كانت تقوم بنقل الهيروين من جنوب شرق آسيا الى أستراليا والى ضبط كميات كبيرة من الهيروين. ومنذ نهاية عام 2000 انخفض الهيروين المتوفر في الأسواق غير المشروعة في أستراليا انخفاضا كبيرا كما انخفض عدد الوفيات الناجمة عن تعاطي جرعات مفرطة فيه. وتشجع الهيئة حكومة أستراليا على تحليل هذه التطورات الأخيرة بدقة وتوضيح العلاقة بين انخفاض عرض المخدرات غير المشروعة وتطور تعاطيها.

546- تُستخدم دول المحيط الهادئ الجزرية كنقاط عبور لتهريب القنب والهيروين والكوكايين. وقد نفذت عدة عمليات ضبط في هذه الدول شملت كميات كبيرة من المخدرات كان من الواضح أنها كانت متجهة الى الأسواق المشروعة الأكبر حجما في أستراليا وفي مناطق أخرى. فقد شملت الضبطيات، على سبيل المثال، كميات كبيرة من الكوكايين قادمة من أمريكا الجنوبية ومن الهيروين والميتامفيتامينات قادمة من جنوب شرق آسيا في طريقها الى أستراليا وبلدان أمريكا الشمالية. وتشير هذه الضبطيات الى أن المخدرات غير المشروعة تهرّب عبر جزر المحيط الهادئ عن طريق الجو والبحر.

547- تعتبر سيدني النقطة المحورية لتوزيع الهيروين في أستراليا. ويمثل اكتشاف شحنة كبيرة من الهيروين القادم من الصين في بريزبين بأستراليا، في آذار/مارس 2002، مؤشرا على نجاح التعاون في مجال انفاذ القوانين وتغيرا في الأساليب التي تستخدمها الجماعات الاجرامية من جنوب شرق آسيا. ويزال انتشار تعاطي الكوكايين محدودا في أستراليا الا في نيو ساوث ويلز.

المؤثرات العقلية

548- سجلت ضبطيات من المنشطات الأمفيتامينية، ولا سيما الميتامفيتامينات، في أستراليا ونيوزيلندا، رقما قياسيا، مما يؤكد على ازدياد الطلب على هذه العقاقير. وتصديا لهذه المشكلة، خصصت حكومة أستراليا أموالا لتوسيع البرنامج المعني بسمات الهيروين بحيث يشمل وضع سمات الكوكايين والمنشطات الأمفتياميينية. كما واصلت الحكومة جهودها الرامية الى استهداف المواد الكيميائية المستخدمة في معامل سرية لصنع الأمفيتامينات في أستراليا. أما في نيوزيلندا، فان ازدياد تفشي تعاطي الميتامفيتامينات بات مسألة تثير قلق السلطات.

549- وقد ضبطت كميات كبيرة من أقراص الاكستاسي (م د م أ) في نيوزيلندا في أيار/مايو 2002؛ وفي المطار الرئيسي الواقع بالقرب من سيدني بأستراليا في حزيران/يونيه 2002؛ وفي ملبورن بأستراليا في تموز/يوليه 2002. ومثلما كان عليه الحال فيما مضى، فقد زُعم أن هولندا هي منشأ هذه المواد.

(التوقيع)
فيليب أو. إيمافو
الرئيس

(التوقيع)
ماريا إيلينا مدينا-مورا
المقررة

(التوقيع)
هربرت شيبه
الأمين

فيينا، 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2002

الحواشي

(1) *برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات*، الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة لعام 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.XI.9)، الصفحة 64.

(2) United States of America, Office of National Drug Control Policy, The Economic Costs of Drug Abuse in the United States, 1992-1998, Publication No. NCJ-190636 (Washington, D.C., Executive Office of the President, September 2001).

(3) Organisation for Economic Cooperation and Development, Development Co-operation Report 2001 (Paris, 2002).

(4) United States of America, Office of National Drug Control Policy, National Drug Control Strategy: FY 2003 Budget Summary (Washington, D.C., Executive Office of the President, December 2002), p. 10.

(5) United States of America, Office of National Drug Control Policy, What America's Users Spend on Illegal Drugs 1988-1998 (Washington, D.C., Executive Office of the President, December 2000).

(6) E. Bramley-Harker, Sizing the UK Market for Illicit Drugs (London, Home Office, 2001).

(7) United States of America, Office of National Drug Control Policy, The Price of Illicit Drugs: 1981 through the Second Quarter of 2000, Publication No. NCJ-190639 (Washington, D.C., Executive Office of the President, October 2001), pp. 30 and 33.

(8) برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، الاتجاهات العالمية للمخدرات غير المشروعة لعام 2002 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.XI.9).

(9) يمكن احتساب المضاعف المركب، بافتراض نسبة وفورات مقدارها 20 في المائة ونسبة استيراد مقدارها 26 في المائة، على النحو التالي: 1 ÷ (1-(0.8 x 0.74)) = 2.45.

(10) World Bank, World Development Indicators 2001 (Washington, D.C., 2002); and United Nations International Drug Control Programme, Global Illicit Drug Trends 2002 (United Nations publication, Sales No. E.02.XI.9).

(11) Ronald D. Renard, Opium Reduction in Thailand 1970-2000: a Thirty-Year Journey (Chiang Mai, Silkworm Books, 2002).

(12) World Bank, World Development Indicators 2001 (Washington, D.C., 2002).

(13) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 (نيويورك وأوكسفورد، صحيفة جامعة أوكسفورد لعام 2001)، الصفحات 194 إلى 197.

(14) *World Drug Report 2000* (New York, Oxford University Press, 2000), p. 93.

(15) Francisco Thoumi, Economía, Política y Narcotráfico (Bogotá, Tercer Mundo, 1994).

(16) "دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية السادسة بشأن اتجاهات الجريمة وعمليات نظم العدالة الجنائية (1995-1997)"، وهي متوفرة على العنوان الشبكي التالي: http://www.undcp.org/odccp/crime_cicp_survey_ sixth.html.

(17) *World Drug Report (New York, Oxford University Press, 1997). UNDCP*, Drugs and Development, UNDCP Technical Series No. 1, (Vienna 1995); UNDCP, *The*

Social Impact of Drug Abuse, UNDCP Technical Series No.2, (Vienna 1996); UNDCP, Douglas I. Keh, *Drug Money in a Changing World: Economic Reform and Criminal Finance*, UNDCP Technical Series No. 4, (Vienna 1996); UNDCP, *Economic and Social Consequences of Drug Abuse and Illicit Trafficking*, UNDCP Technical Series No. 6, (Vienna 1998).

(18) مع أن مسؤولية تطوير وتنفيذ التنمية البديلة تقع في المقام الأول، حسبما ورد في خطة العمل، على كاهل الدولة التي تجري فيها الزراعة غير المشروعة للمخدرات، فسوف تحتاج الدول التي توجد فيها محاصيل مخدرة غير مشروعة إلى التمويل المستمر، على أساس التشارك في المسؤولية، لدعم جهودها الوطنية الرامية إلى ابادة هذه المحاصيل (قرار الجمعية العامة دإ-20/4 هاء، الفقرة 8).

(19) الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 520، الرقم 7515.

(20) المرجع نفسه، المجلد 976، الرقم 14152.

(21) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.XI.1).

(22) الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 976، الرقم 14151.

(23) المرجع نفسه، المجلد 1019، الرقم 14956.

(24) *الوثائق الرسمية لمؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية، فيينا، 25 تشرين الثاني/نوفمبر - 20 كانون الأول/ديسمبر 1988، المجلد الأول* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.XI.5).

(25) نطاق الاختصاص: المادة 12.

(26) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.XI.1)، الفقرة 111.

(27) انظر، على سبيل المثال، *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 1999*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.00.XI.1)، الفقرة 73.

(28) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001...*، الفقرات [...].

(29) السلائف والكيمياويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بصورة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002 بشأن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار في العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XI.4).

(30) المرجع نفسه.

(31) الاتحاد الروسي، اسبانيا، ألمانيا، اندونيسيا، أوكرانيا، ايطاليا، البرازيل، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تايلند، الجمهورية التشيكية، جنوب افريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، الصين، غواتيمالا، فرنسا، فييت نام، كندا، كولومبيا، ماليزيا، المكسيك، المملكة المتحدة، ميانمار، نيجيريا، الهند، هنغاريا، هولندا، هونغ كونغ (المنطقة الادارية الخاصة من الصين)، الولايات المتحدة، اليابان، يوغوسلافيا.

(32) المفوضية الأوروبية، مكتب الشرطة الأوروبي (اليوروبول)، ولجنة البلدان الأمريكية لمكافحة تعاطي المخدرات، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول)، وبرنامج الأمم المتحدة المعني بالمراقبة الدولية للمخدرات (اليوندسيب).

(33) تضم فرقة العمل ممثلي بلدان في المناطق الجغرافية الرئيسية (وهي جنوب افريقيا والصين وهولندا والولايات المتحدة)، ومنظمات دولية مختصة (وهي المفوضية الأوروبية والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمنظمة العالمية للجمارك)، وتتولى أمانة الهيئة الاشراف على فرقة العمل.

(34) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001...*، الفقرة 158.

(35) *المخدرات: الاحتياجات العالمية المقدرة لعام 2003؛ احصاءات 2001* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F/S.03.XI.2).

(36) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2000*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.01.X.1)، الفقرات 119 إلى 127.

(37) المرجع نفسه.

(38) *المخدرات: الاحتياجات العالمية المقدرة لعام 2003؛ احصاءات 2001* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E/F/S.03.XI.2).

(39) منظمة الصحة العالمية، ادارة السياسات المتعلقة بالأدوية والعقاقير الأساسية وفرع النوعية وتوحيد المواصفات والمقاييس/2000-4.

(40) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001...*، الفقرة 201.

(41) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2000*، (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.XI.1).

(42) المرجع نفسه.

(43) المرجع نفسه.

(44) الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا هي مبادرة تهدف إلى تعزيز النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر وتشجيع التنمية المستدامة في أفريقيا من خلال نهج متكامل. وهي تلزم القادة الأفارقة بالديمقراطية والإصلاح الاقتصادي وتفرض على المجتمع الدولي مساعدتهم لبلوغ هذه الأهداف. وقد اعتمد الإطار الاستراتيجي للشراكة الجديدة في مؤتمر قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في لوساكا في تموز/يوليه 2001.

(45) لقد وقّعت الدول الأعضاء في الفريق التالية على مذكرة التفاهم بين الحكومات الأعضاء في فريق أفريقيا الشرقية والجنوبية المعني بمكافحة غسل الأموال: أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب أفريقيا وسوازيلند وسيشيل وكينيا وملاوي وموزامبيق وموريشيوس وناميبيا.

(46) لمزيد من المعلومات عن تسريب الكيماويات ومحاولات تسريب السلائف الكيميائية، انظر الفصل الثاني من الوثيقة *السلائف والكيماويات التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة: تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2002 عن تنفيذ المادة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988* (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.XI.4).

(47) الذي يسمى الآن: مكتب المخدرات والجريمة.

(48) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001*، الفقرة 347.

(49) تعرف في الصين باسم لانكانغ جيان.

(50) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001*...، الفقرة 482.

(51) *المجلة الرسمية للجماعات الأوروبية*، الرقم L 63/14، المؤرخة 6 آذار/مارس 2002.

(52) أصبح يسمى الآن بالمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

(53) الأمم المتحدة، *سلسلة المعاهدات*، المجلد 1862، الرقم 31704.

(54) نسبة الأشخاص المشمولين بالدارسة الاستقصائية الذين تعاطوا المخدرات مرة واحدة في حياتهم على الأقل (كانوا في هذه الحالة طلابا في المدارس الثانوية).

(55) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2000*...، الفقرتان 505 و506.

(56) *تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2001*...، الفقرة 559.

المرفق الأول

المجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002

ترد أدناه قائمة بالمجموعات الإقليمية المستخدمة في تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002، مع بيان الدول المنتمية إلى كل مجموعة من تلك المجموعات.

أفريقيا

اثيوبيا
اريتريا
أنغولا
أوغندا
بنن
بوتسوانا
بوركينا فاسو
بوروندي
تشاد
توغو
تونس
الجزائر
جزر القمر
الجماهيرية العربية الليبية
جمهورية افريقيا الوسطى
جمهورية تنزانيا المتحدة
جيبوتي
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جنوب افريقيا
الرأس الأخضر
رواندا
زامبيا
زمبابوي
سان تومى وبرنسيبى
السنغال
سوازيلند
السودان
سيراليون
سيشيل
الصومال
غابون
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا – الاستوائية
غينيا – بيساو
الكاميرون
كوت ديفوار
الكونغو
كينيا
ليبريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر
مصر
المغرب
ملاوي
موريتانيا
موريشيوس
موزامبيق
ناميبيا
النيجر
نيجيريا

أمريكا الوسطى والكاريبي

أنتيغوا وبربودا
بربادوس
بليز
بنما
ترينيداد وتوباغو
جامايكا
جزر البهاما
الجمهورية الدومينيكية
دومينيكا
سان فنسنت وجزر غرينادين
سانت كيتس ونيفيس
سانت لوسيا
السلفادور
غرينادا
غواتيمالا
كوبا
كوستاريكا
نيكاراغوا
هايتي
هندوراس

أمريكا الشمالية

كندا
المكسيك
الولايات المتحدة الأمريكية

أمريكا الجنوبية

الأرجنتين
اكوادور
أوروغواي
باراغواي
البرازيل
بوليفيا
بيرو
سورينام
شيلي
غيانا
فنزويلا
كولومبيا

شرقي آسيا وجنوب شرقي آسيا

اندونيسيا
بروني دار السلام
تايلند
تيمور ليشتي
جمهورية كوريا
جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية
جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
سنغافورة
الفلبين
فييت نام
الصين
كمبوديا
ماليزيا
منغوليا
ميانمار
اليابان

جنوبي آسيا

بنغلاديش
بوتان
سري لانكا
ملديف
نيبال
الهند

غربي آسيا

أذربيجان
الأردن
أرمينيا
اسرائيل
أفغانستان
الإمارات العربية المتحدة
أوزبكستان
ايران (جمهورية – الاسلامية)
باكستان
البحرين
تركمانستان
تركيا
الجمهورية العربية السورية
جورجيا
طاجيكستان
العراق
عمان
قطر
قيرغيزستان
كازاخستان
الكويت
لبنان
المملكة العربية السعودية
اليمن

أوروبا

الاتحاد الروسى
اسبانيا
استونيا
ألبانيا
ألمانيا
أندورا
أوكرانيا
ايرلندا
ايسلندا
ايطاليا
البرتغال
بلجيكا
بلغاريا
البوسنة والهرسك
بولندا
بيلاروس
الجمهورية التشيكية
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
جمهورية مولدوفا
الدنمارك
رومانيا
سان مارينو
سلوفاكيا
سلوفينيا
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
الكرسى الرسولي
كرواتيا
لاتفيا
لختنشتاين
لكسمبرغ
ليتوانيا
مالطة
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
موناكو
النرويج
النمسا
هنغاريا
هولندا
يوغوسلافيا
اليونان

أوقيانيا

أستراليا
بابوا غينيا الجديدة
بالو
توفالو
تونغا
جزر سليمان
جزر مارشال
ساموا
فانواتو
فيجى
كيريباتي
ميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)
ناورو
نيوزيلندا
نيوي

المرفق الثاني

الأعضاء الحاليون في الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

ادوارد أرميناكوفيتش بابايان

تخرّج في المعهد الطبي الثاني بموسكو (1941). أستاذ دكتور في العلوم الطبية وباحث أكاديمي. رئيس البحث العلمي بمعهد البحث العلمي في الطب النفسي الاجتماعي والشرعي. نائب رئيس فخري للمجلس الدولي المعني بمشاكل الكحول والإدمان. مؤلف ما يزيد على 200 ورقة بحث علمي، منها دراسات متخصصة ومقررات دراسية عن مكافحة المخدرات، نشرت في بلدان عديدة في مختلف أنحاء العالم. حائز جائزة أ. براونينغ الدولية لمساهمته القيّمة في مكافحة المخدرات؛ حائز جائزة سكريابين لإسهامه في تطوير العلوم البيولوجية والطبية؛ حائز جائزة سيماشكو لأفضل منشور عن إدارة الصحة العامة. عضو فخري في جمعية بوركين؛ وطبيب مكرم في الاتحاد الروسي. رئيس الوفد الروسي إلى لجنة المخدرات (1964-1993). رئيس اللجنة (1977 و 1990). رئيس اللجنة الدائمة لهيئة مراقبة المخدرات بالاتحاد الروسي (1999). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ 1995). النائب الثاني لرئيس الهيئة، ورئيس اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (1997 و 2000). عضو في هذه اللجنة المذكورة (1995-2001).

مادان موهان بهاتناغار

ماجستير آداب في العلوم السياسية وليسانس حقوق. عدة مناصب عليا في مكافحة المخدرات وشؤون الإدارة في حكومة الهند (منذ عام 1972). مفوّض شؤون المخدرات في الهند (1979-1985). مدير عام مكتب مكافحة المخدرات (1988-1990). عضو (هيئة مكافحة التهريب والمخدرات) المجلس المركزي للرسوم والجمارك والأمين الإضافي لدى حكومة الهند (1990-1992). عضو كلية ومنسق دورات ومستشار للعديد من الدورات التدريبية والحلقات الدراسية على الصعيدين الوطني والدولي، بما في ذلك التي ترعاها الأمم المتحدة، بشأن مختلف جوانب مشكلة المخدرات. موظف مسؤول مكلف بمهمة خاصة (لشؤون المخدرات)، صياغة أحكام قانون العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في الهند. رئيس الوفد الهندي للاجتماع السنوي لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات (هونليا)، آسيا والمحيط الهادئ (1979-1984). رئيس الاجتماع العاشر لهونليا، آسيا والمحيط الهادئ (1983). رئيس الاجتماع الأول المشترك بين هونليا واللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات والمسائل المتصلة به في الشرقين الأدنى والأوسط (1983). رئيس الوفد الهندي إلى اللجنة الفرعية (1984-1990). مراقب عن الهونليا في الدورات السابعة عشرة والثامنة عشرة والتاسعة عشرة للجنة الفرعية. رئيس اجتماع اللجنة الهندية – الباكستانية لمكافحة الاتجار بالمخدرات (1989). رئيس اجتماع رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي بشأن المواءمة بين قوانين المخدرات (1989). النائب الأول لرئيس الاجتماع الأقاليمي الثاني لرؤساء الأجهزة الوطنية لإنفاذ قوانين المخدرات، فيينا (1989). الرئيس المناوب للوفد الهندي إلى لجنة المخدرات (1980-1985). رئيس الوفد الهندي إلى لجنة المخدرات

(1990 و 1992). نائب رئيس لجنة المخدرات (1992). عضو الوفد الهندي إلى المؤتمر الإقليمي الآسيوي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) في كاتماندو، واجتماع الجمعية العامة للانتربول، ليون، فرنسا، عضو الوفد الهندي إلى الدورة الاستثنائية السابعة عشرة للجمعية العامة (1990). مشارك في المحادثات الثنائية بين الهند والولايات المتحدة بشأن المخدرات، في واشنطن العاصمة (1989). عضو فريق الخبراء لدراسة تعديل الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961، فيينا (1982). خبير لدى المؤتمر الدولي بشأن المخدرات، الذي عقدته حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية (1989). خبير لدى اجتماعي فريق الخبراء الحكومي الدولي بشأن العواقب الاقتصادية والاجتماعية لتعاطي المخدرات والاتجار غير المشروع بها، فيينا (1990). خبير ونائب رئيس حلقة "الإسكاب" الدراسية الإقليمية عن تعاطي المخدرات، مانيلا (1990). ممثل الهند في اجتماع البلدان المنتجة والمصنعة والمستهلكة للمواد الخام الأفيونية، الذي عقدته الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيينا (1992). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2002). رئيس لجنة الشؤون المالية والإدارية، وعضو اللجنة الدائمة للتقديرات (2002).

إليسادو كارليني

ماجستير في علوم العقاقير ودكتوراه في الطب. مدير المركز البرازيلي للمعلومات عن المؤثرات العقلية. رئيس جمعية أمريكا اللاتينية لعلم النفس البيولوجي (1971-1973). عضو المجلس الاتحادي للمؤثرات العقلية (1974-1996). الأمين الوطني، المعيّن من قبل رئيس البرازيل، للرقابة الوطنية على النظافة الصحية، وزارة الصحة (1995-1997). مؤلف العديد من الأبحاث المنشورة عن عدة مواضيع ومنها: الماريجوانا في علم العقاقير؛ استعمال المذيبات وغيرها من العقاقير لدى الطلاب والأطفال المشردين والمعوزين الذين يعيشون في شوارع المدن في البرازيل (1988)؛ استهلاك المنشطات الأمفيتامينية ومركّبات البنزوديازبين؛ استعمال الكوكايين في سان باولو بالبرازيل. أستاذ بحوث زائر من كلية ماونت سيناي للطب في جامعة نيويورك (1979). تقدير من منظمة الصحة العالمية لمنشوراته العلمية (1979). عضو فخري، قسم الطب النفسي البيولوجي، الجمعية البرازيلية للطب النفسي (1993). عضو فخري لدى المجلس الاتحادي للمؤثرات العقلية (1998). عضو لجنة الخبراء لشؤون الارتهان للعقاقير، التابعة لمنظمة الصحة العالمية (1986-1996). عضو فريق الخبراء الاستشاري لمشاكل الارتهان للعقاقير والكحول (منذ 1997). عضو اللجنة الدائمة للتقديرات (2002).

روسا ماريا ديل كاستيو روساس

أخصائية اقتصادية، أخصائية في ادارة الأعمال، خبيرة في تقنيات الاستخبارات وأخصائية في تصميم نظم المعلومات واعادة هندسة عمليات التجهيز. مشرفة الدراسات الاقتصادية عن العمليات ذات الصلة بمعلومات التكتلات الاقتصادية، وخصوصا في القارة الأمريكية، وغير ذلك من الأنشطة المهنية. مديرة المواد والنواتج الكيميائية الخاضعة للرقابة، وزارة الصناعة والسياحة والتكامل ومفاوضات التجارة الدولية في بيرو (1993-2001). مستشارة لدى مكتب نائب وزير التجارة الدولية (1991-1992)؛ مديرة مساعدة لشؤون التعاون التقني الدولي (1985-1990)؛ مديرة مساعدة لشؤون تقييم الخطط وصياغتها (1981-1984)؛ مسؤولة تخطيط (1977-1980)، وزارة الصناعة والسياحة والتكامل ومفاوضات التجارة الدولية. مشاركة في العديد من الاجتماعات والمؤتمرات الوطنية

والدولية، ومنها: لجنة الشؤون السياسية ومنع الاتجار بالمخدرات ومكافحته، التابعة للبرلمان الآندي، ليما (1996)؛ المؤتمر الدولي للرقابة على المواد الكيميائية، وزارة العدل في الولايات المتحدة، بانكوك (1996)؛ اجتماع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات للسلطات المختصة بمراقبة المواد الكيميائية (1997)؛ الاجتماع الأول للفريق المختلط لاستعراض الاتفاق بين البلدان الآندية والجماعة الأوروبية بشأن السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استعمالها في صنع العقاقير المخدرة أو المؤثرات العقلية غير المشروع، بروكسيل (1996). متحدّثة في حلقة العمل التاسعة للمسؤولين عن مراقبة المخدرات، التي نظمتها لجنة البلدان الأمريكية لمكافحة اساءة استعمال المخدرات (سيكاد) التابعة لمنظمة الدول الأمريكية، وشرطة الخيالة الكندية الملكية، اوتاوا (1997)؛ عضو وفد بيرو إلى الدورة الاستثنائية العشرين للجمعية العامة (1998)؛ عضو فريق الخبراء الاستشاري التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، فيينا (1998)؛ عضو وفد بيرو إلى الاجتماع الرابع الرفيع المستوى بشأن المخدرات بين الاتحاد الأوروبي والجماعة الآندية، ليما (2000)؛ مشاركة في تنظيم الحلقة الدراسية الدولية بشأن عرض البرنامج المحوسب لمراقبة المواد الكيميائية المستعملة في صنع العقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية غير المشروع، (سيكاد)، ليما (2000). عضو الهيئة (الإنسيب) (2002). عضو لجنة الشؤون المالية والادارية (2002).

فيليب أوناغويلي إيمافو

صيدلي. محاضر في الكيمياء الأحيائية، جامعة إيبادان (1969-1971)؛ محاضر ومحاضر أول، الميكربيولوجيا الصيدلانية والكيمياء الأحيائية، جامعة بنن، نيجيريا (1971-1977)؛ صيدلي رئيسي ومدير الخدمات الصيدلانية، وزارة الصحة الاتحادية، نيجيريا (1977-1988)؛ خبير استشاري لدى برنامج الأمم المتحدة للمكافحة الدولية للمخدرات (1993-1995). رئيس مجلس الصيادلة في نيجيريا (1977-1988). عضو فريق الخبراء الاستشاري التابع لمنظمة الصحة العالمية والمعني بدستور الأدوية الدولي والمستحضرات الصيدلانية (1979-1999)؛ مقرر عام المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها، فيينا (1987)؛ رئيس لجنة المخدرات في دورتها الاستثنائية العاشرة (1988)؛ عضو فريق الخبراء التابع للأمين العام والمعني بهيكل الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (1990)؛ عضو فريق الخبراء الاستشاري الدولي الحكومي الذي أنشأته لجنة المخدرات لتقييم مواطن القوة ومواطن الضعف في الجهود العالمية لمكافحة المخدرات (1994)؛ عضو لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالارتهان للمخدرات (1992 و 1994 و 1998؛ عضو فريق الخبراء الذي دعا الأمين العام إلى انعقاده عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي 37/1997 لاستعراض آلية الأمم المتحدة لمراقبة المخدرات (1997-1998). عضو الفريق الاستشاري التابع للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات والمكلف باستعراض المواد التي تُخضع للمراقبة بموجب الفقرة 12 من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988 (1998 و 1999)؛ خبير استشاري لدى منظمة الوحدة الأفريقية، أديس أبابا (1998 و 1999). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2000). وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (منذ عام 2000). ومقرر الهيئة (2001).

جاك فرانكيه

مدير شرطة ناحية دوردونيه، فرنسا (منذ 2002). خبير استشاري لدى عدة برامج: (برنامج التعاون مع أوروبا

الوسطى والشرقية) "PHARE"، و (برنامج التعاون مع الدول الأعضاء في كمنويلث الدول المستقلة) "STAR"، و (البرنامج الافريقي لمكافحة المخدرات) "PAAD". خبير في مركز الرصد الأوروبي للعقاقير والادمان عليها، في ليشبونة. محاضر في الدراسات العليا المتخصصة "السلوك الادماني والعلوم الانسانية"، في جامعتي ليل الثانية والثالثة. عضو اللجنة التوجيهية للدبلوم المشترك بين الجامعات في الارتهان بالعقاقير، الجامعة الكاثوليكية في ليل، فرنسا، وجامعة مونتريال، كندا. ماجستير في القانون وحامل شهادات في علم الجريمة وفي لغات وحضارة عالم السلاف الجنوبي – كرواتيا. رئيس القسم الاقتصادي والمالي، ورئيس القسم الجنائي، دائرة الشرطة القضائية الإقليمية، ليون (1969-1981). رئيس دائرة الشرطة القضائية الإقليمية، أجاكسيو، كورسيكا (1981-1982). رئيس المكتب المركزي الوطني لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات (1983-1989). رئيس وحدة تنسيق مناهضة الإرهاب، مسؤول أمام المدير العام للشرطة الوطنية (1988-1989). مدير دائرة التعاون التقني الدولي بين أجهزة الشرطة (1990-1992). المدير المركزي للشرطة القضائية، ورئيس المكتب الوطني المركزي لإنتربول فرنسا (1993-1994). مفتش عام الشرطة الوطنية مسؤول أمام المدير العام للشرطة الوطنية؛ خبير استشاري خارجي لليوندسيب (1995-1996). مدير شرطة الأمن والدفاع لشمال فرنسا (1996-2002). فاز بوسام جوقة الشرف، ووسام الاستحقاق الوطني، ووسام الاستحقاق الوطني من لكسمبرغ، ووسام الاستحقاق الوطني الاسباني للشرطة، وسبعة أوسمة أخرى. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 1997). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (1997). عضو اللجنة المالية والإدارية التابعة للهيئة (1998). مقرر الهيئة (1999 و 2000). النائب الأول لرئيس الهيئة (2002).

حميد قدسي

أستاذ الطب النفسي، جامعة لندن.مستشار فخري، طب الصحة العامة، ميرتون وسَتّون وواندسويرث. مدير وحدة التدريب والبحوث الإقليمية لمعالجة الارتهان بالمخدرات، ومدير وكالة مفوضي الإدمان، وطبيب نفساني استشاري، المستشفى الجامعي لكل من سان جورج وسبرنغفيلد، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. رئيس المراكز الأوروبية المتعاونة لدراسات الإدمان. رئيس إدارة السلوك الادماني والطب النفسي؛ مدير وحدة التعليم والتدريب، ومدير وحدة البحوث والتقييم والرصد، مركز دراسات الارتهان، كلية الطب، سان جورج، وكلية العلوم الصحية المشتركة بين جامعة لندن وجامعة كنغستون؛ عضو الهيئة الأكاديمية، لجنة ضمان الجودة، كلية طب مستشفى سان جورج، جامعة لندن. رئيس رابطة أساتذة الطب النفسي في الجزر البريطانية؛ عضو اللجنة التنفيذية لاتحاد أساتذة الطب السريري، المملكة المتحدة. عضو اللجنة العلمية المعنية بالتبغ والصحة. رئيس لجنة منح الدرجات العليا في الطب النفسي، جامعة لندن. مستشار اللجنة المشتركة للوصفات الطبية، الكتاب الوطني البريطاني للوصفات الطبية. مدير هيئة الشؤون الدولية وعضو المجلس للكلية الملكية للأطباء النفسانيين. عضو الهيئة التنفيذية للمجلس الطبي المعني بإدمان الخمور، المملكة المتحدة. وعضو الهيئة الوطنية للتقييم الكلنيكي في انكلترا. عضو فريق الخبراء الاستشاري المعني بالارتهان بالمخدرات، منظمة الصحة العالمية. عضو اللجنة التنفيذية، قسم تعاطي المواد المخدرة، الجمعية الملكية للأطباء النفسانيين. رئيس تحرير المجلة الدولية للطب النفسي الاجتماعي ونشرة تعاطي المواد المخدرة. عضو الهيئة الاستشارية لتحرير نشرة الإدمان. ألّف كتبا وما يزيد على 250 بحثاً علمياً حول المسائل المتعلقة بالمخدرات وإدمانها.

زميل بالجمعية الملكية للأطباء النفسانيين، المملكة المتحدة. زميل بالجمعية الملكية للأطباء، لندن، والجمعية الملكية للأطباء، إدنبره، وعضو هيئة تدريس طب الصحة العامة، المملكة المتحدة. رئيس رابطة أساتذة الطب النفسي الأوروبيين؛ وعضو الرابطة الدولية للوبئيات. عضو ومقرر ورئيس لجان خبراء مختلفة تابعة لمنظمة الصحة العالمية وللجماعة الأوروبية، ولأفرقة استعراض وغيرها من الأفرقة العاملة المعنية بالارتهان بالمخدرات والخمور. منظم لاجتماعات أفرقة خبراء منظمة الصحة العالمية بشأن التعليم الطبي (1986)، وتعليم الصيدلة (1987)، وتعليم الممرضات (1989)، وترشيد وصف العقاقير ذات التأثير النفسي. أستاذ زائر بمعهد م. س. ماكلويد، رابطة جنوب استراليا للدراسات الطبية العليا (1990). أستاذ فخري بجامعة بييجين. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ 1992)، وعضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (1992). رئيس الهيئة (1993 و 1994 و 1997 و 1998 و 2000 و 2001).

نزهت كَنْدمير

خرّيج جامعة أنقرة في العلوم السياسية. سكرتير ثالث بالإدارة العامة للقسم الثاني (الشرقان الأدنى والأوسط)، وزارة الخارجية في تركيا (1957-1959)؛ سكرتير ثالث، قسم الشؤون الاقتصادية والتجارية، وزارة الخارجية (1960-1961)؛ سكرتير ثالث وثان، السفارة التركية، مدريد (1961-1963)؛ سكرتير ثان وأول، السفارة التركية، أوسلو (1963-1966)؛ سكرتير أول، الإدارة العامة للقسم الثاني، (الشرقان الأدنى والأوسط)، وزارة الخارجية (1966-1967)؛ إدارة قسم المستخدمين، وزارة الخارجية (1967-1968)؛ موظف دولي، نائب الممثل الدائم، البعثة الدائمة لتركيا لدى الأمم المتحدة، جنيف (1968-1972)؛ مقرر ونائب رئيس ورئيس مجلس الإدارة، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (1970-1972)؛ نائب مدير ومستشار، قسم المنظمات الدولية، وزارة الخارجية (1972-1973)؛ نائب مدير، شعبة المخدرات، مكتب الأمم المتحدة في جنيف (1973-1979)؛ المدير العام لشؤون الأمن الدولي، وزارة الخارجية (1979-1982)؛ سفير تركيا إلى العراق (1982-1986)؛ وكيل وزارة الخارجية (1986-1989)؛ سفير تركيا إلى الولايات المتحدة (1989-1998). شارك في دورات لجنة المخدرات (1968-1979)، وفي مؤتمر الأمم المتحدة المكلف بالنظر في إدخال تعديلات على الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 (1972)، وفي مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد بروتوكول بشأن المؤثرات العقلية (1971)، وفي دورات اللجنة الفرعية المعنية بالاتجار غير المشروع بالمخدرات وبالشؤون ذات الصلة في الشرقين الأدنى والأوسط. عضو فريق الخبراء التابع للأمين العام والمعني بهيكل الأمم المتحدة لمراقبة إساءة استعمال المخدرات (1990). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2000). وعضو اللجنة المالية والادارية للهيئة (2001).

روبرت جان جوزيف كريتيان لوسبرغ

حائز على درجة دكتوراه من جامعة أوتريخت، هولندا (1969). الرئيس السابق للمكتب التنظيمي الرقابي للعقاقير المخدرة والمؤثرات العقلية في هولندا. أحد العلماء المعاونين سابقا ثم أحد كبار العلماء في المعهد الوطني للصحة، بثيزدا، ميريلاند، الولايات المتحدة الأمريكية. أحد كبار العلماء والمحاضرين في جامعة أوتريخت. مؤلف العديد من المقالات المنشورة في المجلات الدولية عن المبادئ الفعالة في علم عقاقير المواد الأفيونية والقنّبية المنشأ. المسؤول المنسّق عن التنظيم الرقابي لبرنامج الميثادون لأجل علاج المدمنين على الهيروين.

المسؤول المنسّق الوطني للتحقيق في انتشار أمراض الدماغ – كريات الدم البيضاء في أوساط المدمنين على الهيروين. عضو وفد هولندا إلى العديد من دورات لجنة المخدرات. عضو فريق خبراء الإنسيب بشأن إعداد المادة 12 من اتفاقية 1988. عضو وفد هولندا إلى مؤتمر الأمم المتحدة لاعتماد اتفاقية لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات والمؤثرات العقلية (1988). ممثل الاتحاد الأوروبي المسؤول عن توجيهات الاتحاد ولوائحه التنظيمية بشأن المادة 12 من اتفاقية 1988. من مناصب التعيين من جانب وزير الصحة في هولندا: عضو الهيئة الاستشارية للنظام الوطني للمعلومات عن المخدرات ورصدها، وهيئة التحقق من وصفات الهيروين الطبية لمعالجة مدمني الهيروين؛ وعضو مجلسي إدارة وتقييم مركز التنسيق المعني بتقدير ورصد المخدرات في هولندا؛ وعضو مجلس الاشراف التابع للوكالة الوطنية للانتاج الوطني للقنّب الهندي للأغراض العلمية والدوائية. خبير بعثتي التقدير إلى ألبانيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا في اطار مشروع مراقبة الاستخدام المشروع للمخدرات، التابع لبرنامج تقديم المعونة لاعادة بناء اقتصاد بولندا وهنغاريا. ممثل في الاجتماعات بشأن تقدير العقاقير التركيبية الجديدة من جانب اللجنة العلمية الموسعة التابعة للمركز الأوروبي لرصد المخدرات والادمان على المخدرات، في لشبونة. رئيس فريق بومبيدو/الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، مؤتمر مكافحة المؤثرات العقلية في أوروبا. رئيس الفريق العامل التابع لمنظمة الصحة العالمية المعني بتنقيح المبادئ التوجيهية لاستعراض المؤثرات العقلية المسبّبة للادمان، الذي تجريه منظمة الصحة العالمية لأغراض المراقبة الدولية. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2002). عضو اللجنة الدائمة للتقديرات ولجنة الشؤون المالية والادارية (2002).

ماريا إيلينا مِدينا – مورا

تحمل درجة بكالوريوس الآداب في علم النفس (مع تخصص في علم النفس الاجتماعي والإكلينيكي) (1970-1976)، ودرجة الماجستير في علم النفس (علم النفس الإكلينيكي) (1976-1979)، ودرجة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي من جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (1993)؛ أستاذة البحوث الإكلينيكية، مدرسة علم النفس، جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (منذ عام 1979). مديرة البحوث الوبئية والنفسية الاجتماعية، المعهد القومي للطب النفسي بالمكسيك؛ منسقة في مجال الصحة العقلية العامة، مستوى الدراسات العليا في العلوم الصحية، مدرسة الطب، جامعة المكسيك الوطنية المستقلة (منذ 1997). عضو لجنة الخبراء التابعة لمنظمة الصحة العالمية والمعنية بالارتهان بالمخدرات (1986)؛ عضو النظام الوطني المكسيكي (المستوى الثالث) للباحثين بأكاديمية العلوم، وبالأكاديمية الوطنية للطب، وبالمدرسة الوطنية لعلماء النفس بالمكسيك. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ عام 2000)؛ عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2000 و 2002). مقررة الهيئة (2002).

ألفريدو بيمخيان

طبيب (1968). طبيب نفساني (1972). أستاذ الطب النفسي، جامعة شيلي (1978-2000). أستاذ الطب النفسي، كلية علم النفس، جامعة شيلي الكاثوليكية (منذ 1983). رئيس دائرة الطب النفسي السريري، مستشفى باروس لوكو – ترودو (1975-1981). رئيس قسم الصحة العقلية والطب النفسي، كلية الطب، كامبوس ساوث، جامعة شيلي (1976-1979 و 1985-1988). أستاذ في برنامج مِنَح للحصول على درجة

الماجستير عنوانه "الصحة العامة، تخصص في الصحة العقلية"، كلية الصحة العامة، جامعة شيلي (1993-1996). رئيس وحدة الصحة العقلية، وزارة الصحة في شيلي (1990-1996). رئيس الجمعية الأيبيرية الأمريكية لدراسة الكحول والمخدرات (1986-1990). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ 1995). النائب الثاني (1998 و 2002) والنائب الأول (1999) لرئيس الهيئة. عضو اللجنة المالية والإدارية (2000). رئيس (1998 و 2002) ونائب رئيس (1997 و 2001) اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات.

راينر فولفغانغ شميت

حائز على درجة دكتواره في الكيمياء (1977)، ودرجة ماجستير في علم السموم (1998)، جامعة فيينا. أستاذ مساعد، قسم التشخيصات المختبرية الطبية والكيميائية، مستشفى فيينا الجامعي، جامعة فيينا. رئيس فريق الأبحاث في مجال التحاليل الطبية الأحيائية والسمّية. تلقى تدريبا بعد التخرج في علم كيمياء الوظائف العصبية وعلم عقاقير الجهاز العصبي في مختبر الصيدلة قبل السريرية (الاكلينيكية)، المعهد الوطني للصحة العقلية، واشنطن العاصمة (1978-1980). مؤلف مقالات نشرت في ميادين الادمان على العقاقير وعلم عقاقير الجهاز العصبي وعلم الصيدلة السريرية والكيمياء التحليلية. عضو فريق الخبراء بشأن العقاقير المخوّرة، التابع لوزارة الصحة في النمسا. عضو منتدى الخبراء بشأن العقاقير في مدينة فيينا (منذ 1997). رئيس مشروع علمي تابع لمدينة فيينا: رصد العقاقير المخوّرة عند تنظيم الأنشطة الشبابية الكبيرة (منذ 1997). مشارك في مؤتمرات علمية دولية عن الادمان على العقاقير وعلم السميات السريري وتحليل السموم؛ رئيس مشارك في المؤتمر الدولي الرابع بشأن رصد العقاقير العلاجية وعلم السميات السريري، فيينا (1995)؛ عضو في العديد من الجمعيات الوطنية والدولية المتخصصة في العلوم وعلوم السميات. مشارك في اجتماعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة بالمخدرات والعقاقير (فريق بومبيدو، البرلمان الأوروبي). عضو الوفد النمساوي لدى لجنة المخدرات (1999-2002). عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (2002). عضو اللجنة الدائمة للتقديرات (2002).

جيوانغ زنغ

خرّيج الكلية الطبية في بيجينغ (1963-1969). باحث مساعد وباحث مشارك، قسم الدوائيات العصبية، معهد بيجينغ الكيميائي والدوائي (1969-1987)؛ رئيس قسم الدوائيات العصبية، المعهد القومي للارتهان بالمخدرات بالصين (1987-1990)؛ عالم زائر، إقامة علاقات تعاون مع مركز بحوث الإدمان، والمعهد القومي المعني بإساءة استعمال المخدرات بالولايات المتحدة (1990-1991). أستاذ الدوائيات ورئيس قسم الدوائيات العصبية (منذ 1993). ومدير المعهد القومي للارتهان بالمخدرات (منذ 1999). رئيس تحرير المجلة الصينية المتخصصة بالارتهان للمخدرات. ورئيس قسم الارتهان للمخدرات التابع للجمعية الصينية لعلم السموم. ألّف عددا من الكتب من بينها: *Control and Management of Drug Abuse* (1997)، و *Sedative-Hypnotics and Diseases Induced by Drugs* (1997). ألّف عددا من المقالات التي نشرت في *Chinese Journal on Drug Dependence*، ومنها ما يلي: Heroin addiction and the treatment of heroin addicts و Drug dependence and intravenous self-administration of dihydroetrophine, metamphetamine and amphepramone in rats؛ و The clinical use of narcotics in China؛ و The psychic dependence potential of dihydroetrophine؛

The physical dependence potential of narcotic و analgesics؛ و Substitution of buprenorphine in morphine-dependent rats and monkeys. عضو الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات (منذ 2000). عضو اللجنة الدائمة المعنية بالتقديرات (2000 و 2001). نائب رئيس اللجنة الدائمة المذكورة (2002).

دور الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات "الإنسيب" هي هيئة رقابية مستقلة شبه قضائية أنشئت تعاهديا من أجل رصد تنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وكانت هناك منظمات سليفة لها في إطار المعاهدات السابقة لمراقبة المخدرات، ترجع إلى عهد عصبة الأمم.

تشكيل الهيئة

تتألف الهيئة من ثلاثة عشر عضوا ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويمارسون مهامهم بصفتهم الشخصية وليس بوصفهم ممثلين لحكوماتهم (لمعرفة العضوية الراهنة للهيئة، انظر المرفق الثاني). وينتخب ثلاثة أعضاء من ذوي الخبرة في المجالات الطبية أو الدوائية أو الصيدلانية من قائمة أشخاص تسميهم منظمة الصحة العالمية، وعشرة أعضاء تسميهم حكوماتهم. أعضاء الهيئة هم أشخاص يحظون بثقة الجميع لما يتحلون به من كفاءة وحياد وتنزه عن الغرض. ويتخذ المجلس بالتشاور مع الهيئة كافة الترتيبات اللازمة لضمان الاستقلال التقني التام للهيئة في أدائها لوظائفها. وللهيئة أمانة تساعدها في القيام بمهامها ذات الصلة بالمعاهدات. ولئن كانت أمانة الهيئة تشكل وحدة إدارية من وحدات اليوندسيب فهي، فيما يتعلق بالمسائل الموضوعية، ليست مسؤولة إلا أمام الهيئة. وتتعاون الهيئة تعاونا وثيقا مع اليوندسيب في إطار ترتيبات اعتمدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره 48/1991. كذلك تتعاون الهيئة مع هيئات دولية أخرى معنية بالمخدرات، بما فيها المجلس ولجنة المخدرات التابعة له، كما تتعاون مع الوكالات المتخصصة المعنية التابعة للأمم المتحدة، ولا سيما منظمة الصحة العالمية. وهي تتعاون أيضا مع هيئات من خارج منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الانتربول) والمنظمة العالمية للجمارك.

وظائف الهيئة

أُقرت وظائف الهيئة في المعاهدات التالية: الاتفاقية الوحيدة للمخدرات لسنة 1961 بصيغتها المعدلة ببروتوكول سنة 1972؛ واتفاقية المؤثرات العقلية لسنة 1971؛ واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية لسنة 1988. وعلى وجه العموم، تقوم الهيئة بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بصنع المخدرات وتجارتها واستعمالها بطريقة مشروعة، تسعى الهيئة، بالتعاون مع الحكومات، إلى ضمان توفر إمدادات كافية من المخدرات للاستعمالات الطبية والعلمية، والحيلولة دون تسريب المخدرات من المصادر المشروعة إلى القنوات غير المشروعة. تقوم الهيئة أيضا برصد مراقبة الحكومات للمواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع وتساعدها على منع تسريب تلك المواد إلى الاتجار غير المشروع؛

(ب) فيما يتعلق بصنع المخدرات والاتجار بها واستعمالها بطريقة غير مشروعة، تحدد الهيئة مواطن الضعف في نظم المراقبة الوطنية والدولية وتسهم في تصحيح تلك الأوضاع. تتولى الهيئة أيضا مسؤولية تقييم المواد الكيميائية المستخدمة في صنع المخدرات غير المشروع، من أجل البت فيما إذا كان ينبغي إخضاعها للمراقبة الدولية.

تقوم الهيئة لدى اضطلاعها بمسؤولياتها بما يلي:

(أ) تدير نظام تقديرات للمخدرات ونظام تقديرات طوعياً للمؤثرات العقلية، وترصد الأنشطة المشروعة المتعلقة بالمخدرات من خلال نظام بيانات إحصائية، بهدف مساعدة الحكومات على التوصل، ضمن جملة أمور، إلى توازن بين العرض والطلب؛

(ب) ترصد وتشجع التدابير التي تتخذها الحكومات لمنع تسريب المواد التي يكثر استخدامها في صنع المخدرات والمؤثرات العقلية بطريقة غير مشروعة، وتقيِّم تلك المواد للبت فيما إذا كان يلزم إجراء تغييرات في نطاق مراقبة المواد المدرجة بالجدولين الأول والثاني من اتفاقية سنة 1988؛

(ج) تحلل المعلومات المقدمة من الحكومات أو هيئات الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو غيرها من المنظمات الدولية المختصة، للتأكد من تنفيذ الحكومات لأحكام المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات تنفيذا وافيا، وتوصي بالتدابير العلاجية المناسبة؛

(د) تقيم حوارا مستمرا مع الحكومات لمساعدتها على التقيد بالتزاماتها بمقتضى المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات، ولهذه الغاية، توصي عند الاقتضاء بتقديم مساعدات تقنية أو مالية.

من واجبات الهيئة أن تطلب إيضاحات في حال حدوث انتهاكات بيّنة لأحكام المعاهدات، وأن تقترح التدابير العلاجية المناسبة على الحكومات التي لا تطبق أحكام المعاهدات تطبيقا تاما أو التي تواجه صعوبات في تطبيقها، وأن تساعد الحكومات عند الاقتضاء على تذليل تلك

الصعوبات. أما إذا لاحظت الهيئة أن التدابير اللازمة لعلاج وضع خطير لم تتخذ، فقد تقوم بتنبيه الأطراف المعنية إلى ذلك أو تعرض الأمر على لجنة المخدرات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكملاذ أخير، فإن للهيئة، بمقتضى المعاهدات، أن توصي الأطراف بوقف استيراد المخدرات من أي بلد مقصِّر أو تصدير المخدرات إليه أو كليهما. وتتصرف الهيئة في كل الأحوال في تعاون وثيق مع الحكومات.

تساعد الهيئة الإدارات الوطنية في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقيات. ولهذه الغاية تقترح الهيئة وتشارك في حلقات تدارس وبرامج تدريبية إقليمية للمسؤولين عن مراقبة المخدرات.

تقارير الهيئة

تقتضي المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات أن تعد الهيئة تقريرا عن أعمالها. يتضمن التقرير السنوي تحليلا لأوضاع مراقبة المخدرات في جميع أنحاء العالم، كي تظل الحكومات على علم بالأوضاع القائمة والمحتملة التي قد تعرض للخطر أهداف المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وتلفت الهيئة انتباه الحكومات إلى الثغرات ومواطن الضعف في المراقبة الوطنية وفي التقيد بأحكام المعاهدات، كما تبدي اقتراحات وتصدر توصيات لتحسين الأوضاع على الصعيدين الوطني والدولي. وترتئي الاتفاقيات تدابير خاصة يمكن للهيئة اتخاذها لضمان تنفيذ أحكامها. ويعد التقرير استنادا إلى معلومات تقدمها الحكومات إلى الإنسيب وإلى الهيئات والمنظمات التابعة للأمم المتحدة. كما تستخدم فيه معلومات ترد عن طريق منظمات دولية أخرى من بينها الانتربول والمنظمة العالمية للجمارك ومن منظمات إقليمية كذلك.

يستكمل تقرير الهيئة السنوي بتقارير تقنية مفصلة، تتضمن بيانات عن الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية اللازمة للأغراض الطبية والعلمية، مع تحليل لتلك البيانات من جانب الهيئة. وتلك البيانات مطلوبة لحسن تشغيل نظام مراقبة الحركة المشروعة للمخدرات والمؤثرات العقلية، بما في ذلك منع تسريبها إلى قنوات غير مشروعة. وعلاوة على ذلك، وبموجب أحكام المادة 12 من اتفاقية سنة 1988، تقدم الهيئة إلى لجنة المخدرات تقريرا سنويا عن تنفيذ تلك المادة. وهذا التقرير، الذي يقدم بيانا عن رصد السلائف والمواد الكيميائية التي يكثر استخدامها في الصنع غير المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية، ينشر أيضا كملحق للتقرير السنوي.

منذ عام 1992، يخصص الفصل الأول من التقرير السنوي لمسألة محددة تتعلق بمراقبة المخدرات تبدي بشأنها الهيئة استنتاجاتها وتوصياتها من أجل الإسهام في مناقشات وقرارات السياسة في مراقبة المخدرات على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وفيما يلي بيان المواضيع التي عولجت في التقارير السابقة:

1992: إضفاء المشروعية على استخدام العقاقير المخدرة للأغراض غير الطبية
1993: أهمية خفض الطلب على المخدرات
1994: تقييم فعالية المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات
1995: إعطاء المزيد من الأولوية لمكافحة غسل الأموال
1996: تعاطي المخدرات ونظام العدالة الجنائية
1997: منع تعاطي المخدرات في بيئة تتسم بترويج المخدرات غير المشروعة
1998: المراقبة الدولية للمخدرات: في الماضي والحاضر والمستقبل
1999: التحرر من الألم والمعاناة
2000: فرط استهلاك العقاقير الخاضعة للمراقبة الدولية
2001: العولمة والتكنولوجيات الجديدة: التحديات أمام انفاذ قوانين المخدرات في القرن الحادي والعشرين

يتناول الفصل الأول من تقرير الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات عن عام 2002 مسألة العقاقير غير المشروعة والتنمية الاقتصادية.

ويقدم الفصل الثاني تحليلا لتشغيل نظام المراقبة الدولية للمخدرات استنادا في المقام الأول إلى معلومات تُطالَب الحكومات بتقديمها مباشرة إلى الإنسيب وفقا للمعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات. وينصب التركيز فيه على المراقبة على صعيد العالم لجميع الأنشطة المشروعة ذات الصلة بالعقاقير والمؤثرات العقلية والمواد الكيميائية المستعملة في صنع تلك العقاقير على نحو غير مشروع.

أما الفصل الثالث فيعرض بعضا من أهم التطورات في مجال إساءة استعمال العقاقير والاتجار غير المشروع بها، وما تتخذه الحكومات من تدابير لتنفيذ المعاهدات الدولية لمراقبة المخدرات بالتصدي لمشاكل تعاطي العقاقير والاتجار غير المشروع بها. ويورد الفصل تعليقات محددة على أوضاع مراقبة العقاقير في البلدان التي أوفدت إليها الهيئة إحدى بعثاتها أو قامت بزيارة إليها.

منظومة الأمم المتحدة وجهازا مراقبة المخدرات وأمانتهما

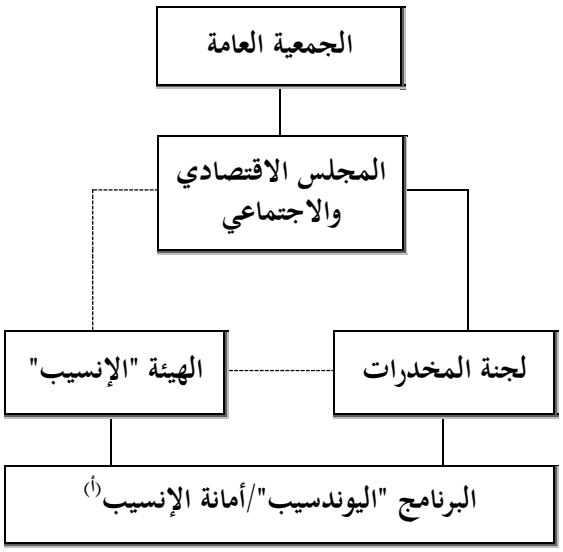

المفتاح:

------- ارتباط (إداري أو بنيوي) مباشر

——— علاقة إبلاغ وتعاون ومشورة

[أ] أمانة الإنسيب لا تقدم تقارير عن المسائل الموضوعية إلا إلى الإنسيب وحدها.